

Distr.: General
16 July 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 135 من جدول الأعمال المؤقت *

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة
وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

موجز مقتضب للنتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات للفترة المالية السنوية 2020

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة، عملاً بالقرار 211/47، موجزاً مقتضباً
للنتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن مراجعته لحسابات السنة
المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/76/150

210921 130921 21-09951 (A)



كتابا الإحالة

رسالة مؤرخة 22 تموز/يوليه 2021 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس مجلس مراجعي الحسابات

أتشرف بأن أحيل إليكم موجزا مقتضبا للنتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقارير مجلس
مراجعي الحسابات للفترة المالية السنوية 2020

(توقيع) خورخي برموديز
المراقب المالي العام لجمهورية شيلي
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

رسالة مؤرخة 22 تموز/يوليه 2021 موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس مراجعي الحسابات

أتشرف بأن أحيل إليكم موجزا مقتضبا للنتائج والاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الواردة في التقارير التي أعدها مجلس مراجعي الحسابات للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.

(توقيع) خورخي برموديز
المراقب المالي العام لجمهورية شيلي
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

المحتويات

الصفحة

7	أولا - النطاق والولاية
7	ثانيا - مسائل عامة متصلة بالكيانات الخاضعة للمراجعة
7	ألف - آراء مراجعي الحسابات
8	باء - الأداء المالي
13	جيم - إدارة النقدية والاستثمارات
15	دال - الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين
17	هاء - الحسابات المستحقة القبض
19	واو - المصروفات
21	زاي - إدارة الميزانية
23	ثالثا - الغش والغش المفترض
24	رابعا - الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية
25	ألف - الأمم المتحدة (المجلد الأول)
33	باء - مركز التجارة الدولية
34	جيم - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
35	دال - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
40	هاء - برنامج الأمم المتحدة للبيئة
41	واو - صندوق الأمم المتحدة للسكان
43	زاي - برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
44	حاء - منظمة الأمم المتحدة للطفولة
46	طاء - معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
47	ياء - مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
51	كاف - الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة
54	لام - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
55	ميم - جامعة الأمم المتحدة
56	نون - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

58	سين - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
60	عين - هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
61	فاء - الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين
62	خامسا - حالة تنفيذ التوصيات المتبقية
66	سادسا - آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)
66	ألف - الإطار الاستراتيجي
68	باء - أهداف التنمية المستدامة
69	جيم - تعديلات العمليات الداخلية
73	دال - تكنولوجيا المعلومات والأمن المعلوماتي
74	هاء - الآثار المالية
77	واو - إدارة البرامج والمشاريع
79	زاي - تقييم مخاطر الغش
80	سابعا - شكر وتقدير
	المرفقات
81	الأول - الكيانات التي شملها التقرير
82	الثاني - تعريف أنواع آراء مراجعي الحسابات

موجز مقتضب للنتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات للفترة المالية السنوية 2020

موجز

دعت الجمعية العامة مجلس مراجعي الحسابات، في قرارها 211/47، إلى إعداد تقرير موحد عن أوجه القصور الرئيسية في إدارة البرامج والشؤون المالية وعن حالات استخدام الموارد بشكل غير مناسب أو قائم على الغش، إلى جانب التدابير التي اتخذتها الكيانات المعنية في هذا الصدد. وتتصل النتائج والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير بالمواضيع المشتركة والمسائل الرئيسية المحددة في التقارير التي قدمها المجلس إلى الجمعية العامة عن 18 كياناً (انظر المرفق الأول). ولا يرد في هذا التقرير موجز لمضمون تقارير المجلس المقدمة إلى مجلس الأمن وهيئات الإدارة الأخرى.

ويوجز هذا التقرير المسائل الرئيسية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالأداء، التي وردت في التقارير المنفصلة المقدمة إلى الجمعية العامة عن كيانات الأمم المتحدة. ومعظم المسائل الواردة في هذا التقرير ذات طابع شامل وتتصل بمجموعة حددت سلفاً من مواضيع مراجعة الحسابات استناداً إلى المخاطر المحددة في عملية مراجعة الحسابات وإلى الطلبات الخاصة الواردة من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

أولا - النطاق والولاية

1 - عملا بالتكليف الصادر عن الجمعية العامة في قرارها 211/47 و 19/68 ألف، يتضمن هذا التقرير النتائج والاستنتاجات التي وردت في التقارير التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات في عام 2020 إلى الجمعية العامة عن 18 كيانا، من ضمنها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام⁽¹⁾ (انظر المرفق الأول). وواصل المجلس تقديم المعلومات عن المسائل المشتركة بين الكيانات، على النحو الذي طلبه رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في 27 كانون الثاني/يناير 2014، وكرر طلبه في 19 شباط/فبراير 2015، على أن يكون مفهوما أن اللجنة لا تزال تجد فائدة في عرض هذه المعلومات (انظر A/70/380).

2 - وبناء على ذلك، واصل المجلس الإبلاغ عن الاتجاهات الرئيسية والمسائل المشتركة بين الكيانات في تقاريره عن الكيانات، وأدرج في هذا التقرير الموجز تعليقات على الأداء المالي، وإدارة النقدية والاستثمارات، والخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين، والحسابات المستحقة القبض، والمصروفات، وإدارة الميزانية، والغش، والغش المفترض. وإضافة إلى ذلك، أدرج المجلس معلومات عن آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في كيانات الأمم المتحدة المشمولة بهذا التقرير في سبع مجالات شاملة لعدة قطاعات. وجمع المجلس في هذا التقرير الردود الواردة من كيانات الأمم المتحدة.

ثانيا - مسائل عامة متصلة بالكيانات الخاضعة للمراجعة

ألف - آراء مراجعي الحسابات

3 - راجع المجلس البيانات المالية لـ 18 منظمة واستعرض عملياتها (انظر المرفق الأول) وفقا لقرار الجمعية العامة 74 (د-1) المؤرخ 7 كانون الأول/ديسمبر 1946.

4 - وصدرت آراء غير مشفوعة بتحفظات بشأن جميع الكيانات الـ 18 (للاطلاع على تعريف لأنواع آراء مراجعي الحسابات، انظر المرفق الثاني). وحصل كيانات، هما صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، على رأي غير مشفوع بتحفظات مع تنبيهات خاصة. ويهدف "التنبيه الخاص" إلى لفت انتباه المستخدمين إلى مسألة معروضة أو مفصح عنها في البيان المالي يرى مراجع الحسابات أنها مهمة إلى درجة تجعلها أساسية لفهم المستخدمين البيان المالي.

5 - ووفقا للبندين 5-7 و 11-7 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، أصدر المجلس تقارير قصيرة تعبر عن آراء مراجعي الحسابات، إلى جانب تقارير طويلة، تتضمن نتائج وتوصيات مفصلة ناشئة عن كل عملية مراجعة حسابات.

(1) من أجل تقديم دعم أفضل للجمعية العامة في أداء دورها في مجال الحوكمة، يدرج المجلس الأرقام المالية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في هذا التقرير لإعطاء صورة أشمل. والدورة المالية السنوية لعمليات حفظ السلام تنتهي في 30 حزيران/يونيه؛ ولذلك، فإن الأرقام المتصلة بتلك العمليات هي الأرقام المسجلة في ذلك التاريخ ما لم يذكر خلاف ذلك.

باء - الأداء المالي

صافي النتائج

6 - ترد في الجدول 1 مقارنة بين صافي نتائج الأداء المالي للكيانات الخاضعة للمراجعة في نهاية عامي 2019 و 2020. وحل المجلس البيانات المالية للكيانات الـ 17 الخاضعة للمراجعة⁽²⁾ ولاحظ أن 12 كيانا⁽³⁾ أقلت السنة المالية بفائض، في حين سجلت 5 كيانات⁽⁴⁾ عجزا. ومن بين هذه الكيانات الخمسة، يوجد كيانان (هما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين) سجلا عجزا في السنة المالية السابقة. وأقلت ثلاثة كيانات السنة المالية بعجز بعد أن كانت قد سجلت فائضا في السنة السابقة (مركز التجارة الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث) بعد أن كانت قد أقلت السنة المالية السابقة بفائض. وسجلت أربعة كيانات فائضا في عام 2020 بعد أن كانت قد أغلقت السنة المالية السابقة بعجز (عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين).

7 - وكان السبب الرئيسي للعجز البالغ 145 مليون دولار الذي سُجِّل في بيانات الأونروا المالية في عام 2020 هو انخفاض دعم المانحين من حكومات ومنظمات حكومية دولية مقارنة بالسنة السابقة. وانخفضت المساهمة النقدية بمبلغ 15 مليون دولار. وفيما يخص مركز التجارة الدولية، يعزى العجز الذي بلغ 10,778 ملايين دولار في عام 2020 إلى انخفاض التبرعات بمقدار 4 ملايين دولار وزيادة النفقات بمقدار 12 مليون دولار. وفيما يخص صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، يعزى السبب الرئيسي في العجز الذي بلغ 5,9 ملايين دولار في عام 2020 إلى انخفاض الإيرادات وزيادة النفقات. وفيما يخص معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، يعزى العجز الذي بلغ 0,603 مليون دولار في عام 2020 إلى الانخفاض الكبير في التبرعات الواردة من الدول الأعضاء مقترنا بانخفاض في اتفاقات الاشتراكات الموقعة في عام 2020 وزيادة النفقات نتيجة لزيادة المرتبات بسبب تسويات مقر العمل والمدفوعات التي جرت عن طريق الشركاء المنفذين، ولا سيما في الربع الأخير من عام 2020 في برامج التدريب على حفظ السلام. وفيما يخص الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، يعزى العجز الذي بلغ 8 ملايين دولار في عام 2020 إلى تخصيص اعتماد للأرصدة الدائنة الخاصة بالدول الأعضاء، سُجِّل بوصفه انخفاضا في الإيرادات، وإلى تراجع إيرادات الاستثمار.

(2) لم يدرج اسم الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لأنه يطبق المعيار المحاسبي الدولي 26 والمعايير المحاسبية الدولية لأغراض الإبلاغ المالي.

(3) الأمم المتحدة (المجلد الأول)، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وجامعة الأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

(4) مركز التجارة الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، والأونروا، والآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

8 - ولاحظ المجلس أن 10 كيانات⁽⁵⁾ حسنت وضعها من حيث الفائض/العجز، في حين شهدت الكيانات السبعة المتبقية تراجعاً في هذا الصدد. ويرد عرض مفصل لأسباب هذه التغيرات في فرادى تقارير مراجعة حسابات هذه الكيانات.

الجدول 1

مقارنة بين الكيانات المختلفة من حيث الفائض/العجز وصافي الأصول

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الكيان	الفائض أو العجز		صافي الأصول	
	2019	2020	2019	2020
الأمم المتحدة (المجلد الأول)	74 537	250 157	2 428 204	2 171 758
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام	3 626	(270 192)	290 282	502 698
مركز التجارة الدولية	(10 778)	6 301	(38 796)	(53 962)
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	(5 954)	74 068	274 411	268 870
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	1 567 201	(94 543)	9 695 305	11 269 823
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	279 220	218 732	1 852 148	2 118 239
صندوق الأمم المتحدة للسكان	88 811	279 001	1 432 856	1 520 144
مؤئل الأمم المتحدة	43 249	(6 080)	318 986	356 807
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)	1 216 338	188 213	7 731 947	8 899 780
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث	(603)	16 004	31 987	30 831
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	554 430	(75 134)	2 106 830	2 479 849
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	58 325	83 270	778 893	826 296
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	39 500	47 137	252 044	286 546
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)	(145 103)	(172 357)	(775)	(217 898)
جامعة الأمم المتحدة	47 360	44 483	463 797	510 319
هيئة الأمم المتحدة للمرأة ⁽¹⁾	96 187	41 578	786 197	875 839
الآلية الدولية لتصفير الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين	(8 004)	(8 186)	76 368	58 180

المصدر: البيانات المالية لفرادى الكيانات.

(أ) تعزى الفروق بين الأرقام الواردة في الموجز المقتضب لعام 2019 (A/75/177) ونفس الأرقام الواردة في هذا التقرير عن عام 2019 إلى البيانات التي أعادت الإدارة حسابها.

(5) عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤئل الأمم المتحدة، واليونيسف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والأونروا، وجامعة الأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والآلية الدولية لتصفير الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

- 9 - ويعرض العمودان على الجانب الأيسر في الجدول 1 التغيرات في صافي الأصول على عامين (2019 و 2020). وفي عام 2020، سجّل 15 كيانا من الكيانات الخاضعة للمراجعة أصولا صافية إيجابية. وسجل كيانات (مركز التجارة الدولية والأونروا) أصولا صافية سلبية للسنة الثانية على التوالي، تعزى بشكل رئيسي إلى خسارة تشغيلية وإلى خسارة اكتوارية صافية في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين المعترف بها في صافي الأصول.
- 10 - وانخفض صافي أصول الأمم المتحدة المبلغ عنها في المجلد الأول مقارنة بالسنة السابقة، ولكنه لا يزال يشكل رصيدا إيجابيا. ويعزى السبب الرئيسي في انخفاض الأصول بمقدار 256 مليون دولار إلى الخسائر الاكتوارية في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين (321,69 مليون دولار)، يقابلها جزئيا الفائض الذي تحقق في السنة (74,54 مليون دولار).
- 11 - ولاحظ المجلس أيضا أن صافي أصول ثلاثة كيانات قد زاد زيادة كبيرة مقارنة بالسنة السابقة. وعلى النحو المبين بالتفصيل أدناه، سجّل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ارتفاعا في مستوى صافي الأصول يرجع في المقام الأول إلى المساهمات المتعددة السنوات وسياستهما المتبعة فيما يخص الاعتراف بالإيرادات (المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 23: الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)). وفيما يخص المفاوضات التي بلغ صافي أصولها 2,5 بليون دولار، يعزى السبب الرئيسي للتغير في صافي الأصول، الذي بلغ 0,373 بليون دولار، إلى الفائض الذي تحقق في هذه الفترة.
- 12 - وبلغ صافي أصول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 11,3 بليون دولار، بزيادة قدرها 1,6 بليون دولار تعزى بشكل رئيسي إلى الأثر المشترك للعوامل التالية: (أ) فائض قدره 1 567 مليون دولار؛ (ب) تغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع قدره 79,5 مليون دولار؛ (ج) مكاسب اكتوارية قدرها 71,5 مليون دولار؛ (د) تغير في قيمة الأموال المخصصة لأغراض محددة قدره 0,8 مليون دولار. ونتج الفائض عن تلقي تمويل البرنامج الإنمائي على أساس دوري، حيث تُؤفّق في بعض الأحيان اتفاقات متعددة السنوات مع الجهات المانحة وتُسجّل الإيرادات مقدما، شريطة استيفاء معايير معينة.
- 13 - وفيما يخص اليونيسف، بلغ صافي الأصول 8,9 بلايين دولار، بزيادة قدرها 1,2 بليون دولار، على إثر زيادة في الفائض نتجت بشكل رئيسي عن تلقي المنظمة مساهمات خلال الربع الأخير من عام 2020 في إطار الموارد الأخرى المخصصة لأنشطة محددة، فضلا عن تلقيها مساهمات في البرامج لمدة عدة سنوات مع الاعتراف بالإيرادات كلها وقت التوقيع على الاتفاق.
- 14 - وسجل صافي الأصول في الكيانات المتبقية استقرارا نسبيا أو حقق زيادة ضئيلة مقارنة بالعام السابق. وتتضمن فرادى تقارير مراجعة حسابات الكيانات عرضا مفصلا لأسباب التغيرات في صافي الأصول.

النسب

- 15 - تحليل النسب هو تحليل كمي للمعلومات المقدمة في البيانات المالية. ويناقش هذا التقرير أربع نسب رئيسية: نسبة الأصول إلى الخصوم (مجموع الأصول إلى مجموع الخصوم)، ونسبة التداول (الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة)، ونسبة السيولة السريعة (النقدية زائد الاستثمارات القصيرة الأجل

زائد الحسابات المستحقة القبض إلى الخصوم المتداولة)، ونسبة النقدية (النقدية زائد الاستثمارات القصيرة الأجل إلى الخصوم المتداولة).

16 - ويوفر تحليل النسب تقييماً للاستدامة المالية والسيولة في جميع كيانات الأمم المتحدة (انظر الجدول 2 (تحليل النسب)). وبصفة عامة، تعتبر نسبة 1 مؤشراً سليماً على الاستدامة المالية و/أو السيولة. وترد إيضاحات تفصيلية لكل نسبة في حواشي الجدول 2.

17 - ومن بين جميع الكيانات الـ 17⁽⁶⁾، كانت نسبة الأصول إلى الخصوم في كيانات نقل عن أو تساوي 1 (مركز التجارة الدولية: 0,88؛ والأونروا: 0,80). وكانت نسبة الأصول إلى الخصوم في أربعة كيانات أعلى ولكنها قريبة من 1 (عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: 1,11؛ والأمم المتحدة (المجلد الأول): 1,27؛ ومكتب خدمات المشاريع: 1,08؛ والآلية الدولية لتصفير الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية: 1,34). أما الكيانات المتبقية فتتفوق نسبياً 1 بكثير (ما بين 2,19 فيما يخص اليونيتار و 12,49 فيما يخص صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية). وتعني زيادة النسبة عن 1 أن الكيان قادر على الوفاء بالتزاماته بصفة عامة. وبما أن الجزء الأكبر من خصوم الكيانات التي تتأخر نسب أصولها إلى خصومها 1 هي خصوم طويلة الأجل بطبيعتها (الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين)، فلا يوجد تهديد مباشر لملاءتها المالية، لكن يتعين عليها تعزيز وضع أصولها على المدى البعيد.

18 - ولاحظ المجلس كذلك أن نسب النقدية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كانت أقل من 1، حيث بلغت 0,47 (مقابل 0,49 في عام 2019). ورغم أن نسبة النقدية في 30 حزيران/يونيه 2020 كانت أعلى أو قريبة من 1 في عدة بعثات وأنشطة دعم، إلا كانت قريبة من الصفر في بعثات أخرى. والسبب الرئيسي لنسبة النقدية المنخفضة هو عدم سداد الأنصبة المقررة الذي يؤدي إلى ضغط على السيولة.

19 - وفيما يخص مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، لاحظ المجلس أن نسب السيولة سجلت زيادة طفيفة في عام 2020؛ ومع ذلك، كانت نسبة التداول (0,88) ونسبة السيولة السريعة (0,87) ونسبة النقدية (0,85) أقل من 1، على غرار العام السابق. ويفترض عادة أن تثير هذه النسب المنخفضة شعوراً بالقلق إزاء سيولة الكيان؛ لكن هذا الاتجاه يشير إلى تطبيق سياسة متواصلة تقوم على استثمارات طويلة الأجل يمكن تصفيتها في أي وقت. ولم تنعكس هذه الاستثمارات الطويلة الأجل في حساب نسبة السيولة، ولكن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع استطاع بسهولة تحويل الاستثمارات الطويلة الأجل إلى مبالغ نقدية أو إلى مكافآت النقدية.

20 - وبوجه عام، ظل الوضع المالي لجميع الكيانات كافياً على أقل تقدير. وكانت نسب السيولة ونسب الملاءة المالية مرتفعة بشكل مريح في معظم الكيانات، وفي حالة الكيانات التي كانت فيها النسب قريبة من أو أقل من 1، لم يكن هناك تهديد مباشر لملاءتها المالية. ولكن المجلس لاحظ أن نسب السيولة في 11 كيانات قد انخفضت مقارنة بالسنة السابقة، في حين شهدت الكيانات الستة المتبقية زيادة في هذا الصدد. وتبعاً لذلك، إذا كانت النسب تدل بشكل عام على ملاءة مالية كافية وكانت نسب السيولة كافية (باستثناء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام)، فمن الممكن أن تنشأ ضغوط على السيولة من منظور قصير الأجل.

(6) لم يُدرج الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية في التحليل بسبب اختلاف طبيعة عملياته.

الجدول 2

النسبة المئوية للأصول إلى الخصوم: مجموع الأصول إلى مجموع الخصوم ^(١)	نسبة التداويل: الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة ^(٢)		نسبة السيولة السريعة: (النقدية زائد الاستثمارات القصيرة الأجل إلى الخصوم المتداولة ^(٣))		نسبة النقدية: (النقدية زائد الاستثمارات القصيرة الأجل إلى الخصوم المتداولة ^(٤))		الكيان
	2019	2020	2019	2020	2019	2020	
1,27	1,33	3,79	4,11	3,51	3,78	2,48	الأمم المتحدة (المجلد الأول)
1,11	1,07	1,25	1,27	1,11	1,12	0,47	عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام
0,88	0,90	3,24	2,98	3,16	2,88	1,74	مركز التجارة الدولية
12,49	14,20	30,44	31,37	30,19	31,14	16,26	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
4,72	4,48	5,54	5,13	5,39	4,95	3,55	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
4,84	4,29	5,93	4,80	4,99	3,89	3,60	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
3,55	3,68	5,91	6,38	5,20	5,78	4,20	صندوق الأمم المتحدة للسكان
2,73	3,10	2,60	3,12	2,41	2,83	1,32	مؤئل الأمم المتحدة
3,16	3,25	4,19	4,51	3,10	3,43	1,84	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
2,19	2,54	8,33	18,49	7,98	15,60	5,70	معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
2,63	2,66	8,97	7,88	7,58	6,71	4,34	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
3,08	3,17	4,65	5,14	4,51	4,88	3,60	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
1,08	1,12	0,88	0,85	0,87	0,84	0,85	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
0,80	1,00	1,80	2,41	1,41	1,97	1,24	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)
8,23	8,39	5,06	6,25	5,04	6,21	3,46	جامعة الأمم المتحدة
6,04	6,29	12,67	12,57	11,83	11,64	8,59	هيئة الأمم المتحدة للمرأة ^(٥)
1,34	1,52	5,69	9,70	5,67	9,65	4,01	الآلية الدولية لتسريح الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

المصدر: تقارير المجلس بشأن مراجعة الحسابات.

(أ) يدل ارتفاع النسبة (1 أو أكثر) على قدرة الكيان على الوفاء بمجممل التزاماته.

(ب) يدل ارتفاع النسبة (1 أو أكثر) على قدرة الكيان على الوفاء بالتزاماته المتداولة.

(ج) نسبة السيولة السريعة هي نسبة أكثر تحفظاً من نسبة التداول لأنها لا تشمل المخزون والأصول المتداولة الأخرى التي يصعب تحويلها إلى نقدية. وبذلك يرتفع النسبة على أن الوضع الحالي يتسم بسيولة أعلى.

(د) نسبة النقدية مؤشّر على ما يملكه الكيان من سيولة؛ وبها يُقاس حجم النقدية أو مكافئات النقدية أو الأموال المستثمرة المتوافرة ضمن الأصول المتداولة لتغطية الخصوم المتداولة.

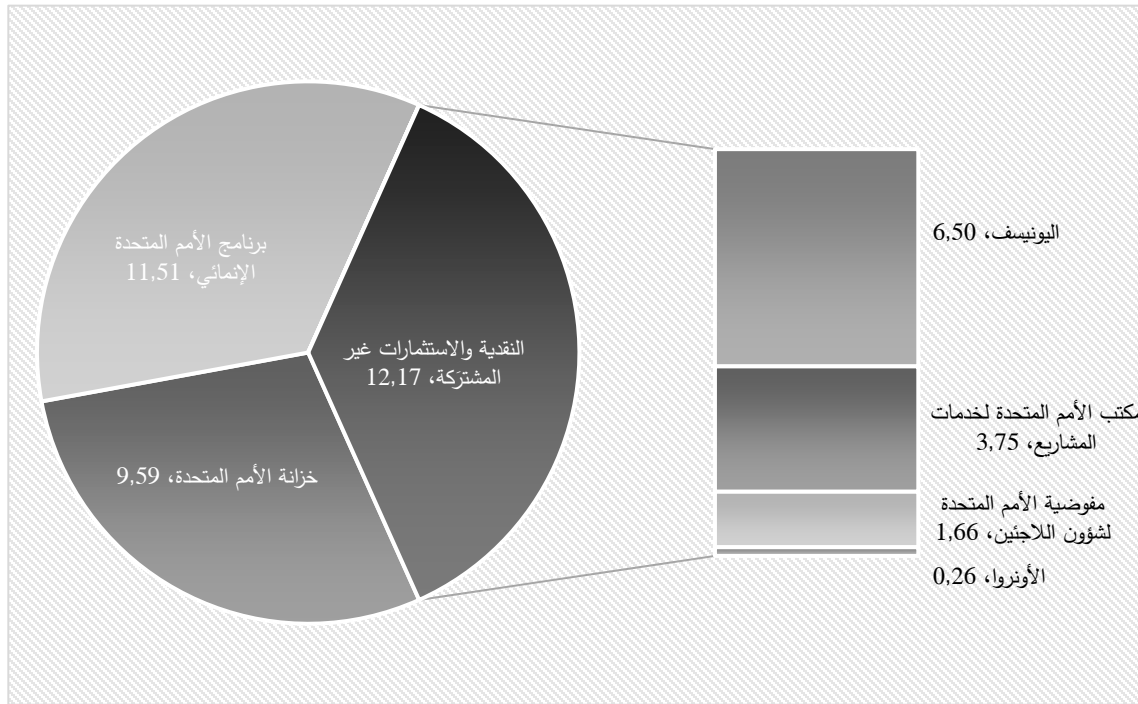
(هـ) تعزى الفروق بين الأرقام الواردة في الموجز المقتضب لعام 2019 ونفس الأرقام الواردة في هذا التقرير عن عام 2019 إلى البيانات التي أعادت الإدارة حسابها.

جيم - إدارة النقدية والاستثمارات

21 - تدير الأمم المتحدة وعدة صناديق وبرامج تابعة لها مبالغ نقدية واستثمارات كبيرة. واستحدثت الإدارات في بعض الحالات وظائف متخصصة لشؤون الخزنة لدعم احتياجات كل واحدة منها، ويقدم بعضها أيضاً خدمات إدارة النقدية إلى منظمات أخرى. ومع تنفيذ نظام أوموجا للتخطيط المركزي للموارد، طبقت الأمم المتحدة نظام المصرف الداخلي الذي لم تعد فيه الحسابات المصرفية مرتبطة بفرادى الكيانات. وفي نظام المصرف الداخلي، يتم تعهد الحسابات المصرفية حسب العملة والبلد، وتستخدم جميع الكيانات المشتركة هذه الحسابات في إجراء المعاملات. وبالمثل، تتعهد خزنة الأمم المتحدة صندوق استثمار مشترك لاستثمار المبالغ الخاصة بالكيانات المشتركة.

مبالغ النقدية والاستثمارات المشتركة وغير المشتركة في الأمم المتحدة في عام 2020

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: البيانات المالية والمعلومات المقدمة من الكيانات المختلفة.

22 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، كانت 8 من الكيانات⁽⁷⁾ الخاضعة للمراجعة تشارك في صندوق الاستثمار المشترك الذي تتعده خزنة الأمم المتحدة التي تدير نقدية واستثمارات بقيمة 9,59 بلايين دولار في صندوقها الاستثماري المشترك (انظر الشكل أعلاه). وبالإضافة إلى ذلك، يدير البرنامج الإنمائي استثمارات خاصة ببرامجه ولصالح كيانات أخرى من كيانات الأمم المتحدة بموجب مجموعة من اتفاقات

(7) الأمم المتحدة (المجلد الأول)، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وجامعة الأمم المتحدة، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

مستوى الخدمات تشمل أربعة كيانات⁽⁸⁾ مدرجة في هذا التقرير. ولدى أربعة كيانات (مفوضية شؤون اللاجئين واليونيسف ومكتب خدمات المشاريع والأونروا) ما مجموعه 12,17 بليون دولار من النقدية والاستثمارات التي لا تشترك فيها أو تديرها كيانات أخرى.

23 - ومع تزايد الأرصدة النقدية وعدد الحسابات والمعاملات وعمليات السداد، تزداد الحاجة إلى إدارة مهنية للنقدية والاستثمارات لكفالة إدارة المخاطر والعائدات على نحو سليم. وعلاوة على ذلك، لا بد من أن تدير الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأموال العامة من خلال استراتيجية ترمي إلى الإسهام في كفالة استمرار توافر النقدية اللازمة لمواصلة العمليات وتوافر المستوى الأمثل من الاستثمارات اللازم لدعم تنفيذ أنشطة كل منها.

24 - وبصفة عامة، فإن الاستثمارات آخذة في التزايد (الاستثمارات القصيرة الأجل والطويلة الأجل، انظر الجدول 3). فعلى سبيل المثال، سجلت ثلاثة كيانات زيادة تتجاوز بليون دولار مقارنة بالسنة السابقة. وفيما يخص تسعة كيانات، مثلت هذه الأصول، إلى جانب النقدية ومكافآت النقدية، أكثر من نصف مجموع الأصول. وفيما يخص مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وجامعة الأمم المتحدة، كانت هذه النسبة أعلى من 75 في المائة من مجموع الأصول.

25 - وبلغت الاستثمارات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 أكثر من بليون دولار فيما يخص ستة كيانات (الأمم المتحدة (المجلد الأول)، وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والبرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونيسف، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع). ويبين الجدول 3 حالة النقدية ومكافآت النقدية والاستثمارات في 17 كيانا⁽⁹⁾ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

الجدول 3

النقدية ومكافآت النقدية والاستثمارات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الكيان	النقدية ومكافآت النقدية		الاستثمارات (الطويلة الأجل)		مجموع الأصول		النقدية والاستثمارات كنسبة مئوية من مجموع الأصول		الكيان الذي يشترك في الموارد
	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	
الأمم المتحدة (المجلد الأول)	544 417	1 110 997	4 097 201	3 051 873	10 270 078	9 714 921	45,20	42,85	خزانة الأمم المتحدة
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام	139 462	78 719	1 529 911	1 229 521	5 096 554	4 751 593	32,75	27,53	خزانة الأمم المتحدة
مركز التجارة الدولية	18 983	36 663	154 605	100 266	412 027	362 365	42,13	37,79	خزانة الأمم المتحدة
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	48 107	32 164	108 355	110 722	292 274	295 196	53,53	48,40	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ⁽¹⁾	1 177 292	812 512	7 894 184	7 122 979	14 298 583	12 485 297	63,44	63,56	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(8) صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيتار، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأرصدة الاستثمارات المبيّنة تشمل أيضا الاستثمارات التي عهد بها البرنامج الإنمائي إلى مديري استثمار خارجيين.

(9) جميع الكيانات باستثناء الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية.

الكيان	النقدية ومكافآت النقدية		الاستثمارات (الطويلة الأجل زائد القصيرة الأجل)		مجموع الأصول		النقدية والاستثمارات كنسبة مئوية من مجموع الأصول		الكيان الذي يشترك في الموارد
	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	143 261	271 786	1 167 945	743 596	2 670 183	2 415 096	49,11	42,04	خزانة الأمم المتحدة
صندوق الأمم المتحدة للسكان	278 246	189 481	1 235 536	1 248 592	2 116 041	1 967 625	71,54	73,09	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مؤئل الأمم المتحدة	30 446	63 579	246 143	173 742	562 516	471 165	49,17	50,37	خزانة الأمم المتحدة
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)	710 257	796 303	5 790 245	4 725 375	13 019 440	11 174 362	49,93	49,41	غير مشتركة
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)	11 181	6 735	26 820	21 836	56 632	52 784	67,10	54,13	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	1 125 255	983 466	534 000	330 000	4 004 257	3 375 886	41,44	38,91	غير مشتركة
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	95 283	215 675	776 605	589 948	1 223 074	1 137 725	71,29	70,81	خزانة الأمم المتحدة
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ^(ب)	883 975	559 444	2 905 506	1 714 879	3 909 647	2 367 211	96,93	96,08	غير مشتركة
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)	260 686	268 522	—	—	862 400	934 265	30,23	28,74	غير مشتركة
جامعة الأمم المتحدة ^(ج)	27 635	28 531	450 714	410 145	580 881	526 557	82,35	83,31	خزانة الأمم المتحدة
هيئة الأمم المتحدة للمرأة ^(د)	164 785	145 360	567 395	423 036	1 049 462	934 895	69,77	60,80	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الآلية الدولية لتصفير الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين	17 787	45 229	144 942	123 700	230 663	224 205	70,55	75,35	خزانة الأمم المتحدة

المصدر: البيانات المالية لفرادى الكيانات.

(أ) يشمل الأموال المحتفظ بها في أرصدة استثمارية.

(ب) تعزى الفروق بين الأرقام الواردة في الموجز المقتضب لعام 2019 ونفس الأرقام الواردة في هذا التقرير عن عام 2019 إلى البيانات التي أعادت تصنيفها.

(ج) من مجموع النقدية والاستثمارات البالغ 478,35 مليون دولار، يشكل 425,70 مليون دولار، أو 89 في المائة، صندوق الهبات التابع لجامعة الأمم المتحدة الذي تديره شركة استثمار عالمية ويشرف عليه مكتب إدارة الاستثمارات التابع للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية؛ ويندرج 30,44 مليون دولار، أو 6,4 في المائة، في الاستثمارات النقدية المجمعة مع خزانة الأمم المتحدة.

(د) تعزى الفروق بين الأرقام الواردة في الموجز المقتضب لعام 2019 ونفس الأرقام الواردة في هذا التقرير عن عام 2019 إلى البيانات التي أعادت الإدارة حسابها.

دال - الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

26 - تشمل استحقاقات الموظفين استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل، واستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة، وغير ذلك من استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل، واستحقاقات إنهاء الخدمة.

27 - وتمثل استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة الاستحقاقات الواجبة الدفع بعد إتمام الخدمة، باستثناء مدفوعات إنهاء الخدمة. وتشمل استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة خطط المعاشات التقاعدية والرعاية الطبية

بعد انتهاء الخدمة (التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة) ومنح الإعادة إلى الوطن والمبالغ الإجمالية الأخرى المستحقة الدفع بعد إتمام الخدمة. وتُدفع استحقاقات المعاشات التقاعدية عن طريق الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية.

28 - وترد في الجدول 4 حالة الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين (باستثناء استحقاقات المعاشات التقاعدية) في الكيانات المختلفة.

29 - وزادت الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين خلال السنة فيما يخص 17 كيانا، وانخفضت فيما يخص كيانا واحدا (عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام)، وشكلت الجزء الأكبر من الخصوم في جميع الكيانات. وكانت الأسباب الرئيسية لهذه الزيادات هي التغيرات في الافتراضات المالية، مثل تخفيض معدل الخصم المطبق في عملية التقييم الاكتواري، وزيادة خصوم الإجازات السنوية بسبب عدم أخذ الموظفين استحقاقات إجازاتهم المقررة في عام 2020 نتيجة لجائحة كوفيد-19 والقيود المفروضة على السفر.

30 - ففي ما يخص 15 كيانا، شكلت هذه الخصوم أكثر من ربع مجموع الخصوم (25 في المائة)؛ وشكلت فيما يخص 10 كيانات أكثر من نصف مجموع الخصوم. ومثلت الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين أكثر من 75 في المائة من مجموع الخصوم فيما يخص الأمم المتحدة (المجلد الأول)، وصندوق المشاريع الإنتاجية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومفوضية شؤون اللاجئين، والأونروا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

31 - والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة هو خطة للتأمين الصحي لصالح الموظفين السابقين ومعاليمهم، وهو متاح فقط كاستمرار، أي دون انقطاع بين حالة الخدمة الفعلية وحالة التقاعد، للاشتراك السابق أثناء الخدمة الفعلية في إحدى خطط التأمين الصحي القائمة على الاشتراكات في الأمم المتحدة.

32 - وفي عام 2020، كانت أعلى خصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (بحسابات تزيد عن بليون دولار) مسجلة باسم الأمم المتحدة (المجلد الأول) وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبرنامج الإنمائي واليونيسف ومفوضية شؤون اللاجئين.

الجدول 4

حالة الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين في الكيانات المختلفة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الكيان	مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين ⁽¹⁾		مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين كنسبة مئوية من مجموع الخصوم		مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين كنسبة مئوية من مجموع الخصوم		التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	
	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020
الأمم المتحدة (المجلد الأول)	6 039 033	6 588 144	7 286 717	8 098 320	82,88	81,35	5 390 483	5 891 198
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام	2 092 580	2 002 174	4 461 311	4 593 856	46,91	43,58	1 679 413	1 576 645
مركز التجارة الدولية	170 132	180 239	401 161	465 989	42,41	38,68	155 948	164 795
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	17 803	20 897	20 785	23 404	85,65	89,29	12 644	14 577
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	1 382 761	1 531 495	2 789 992	3 028 760	49,56	50,57	1 047 179	1 173 893

الكيان	مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين كنسبة مئوية من مجموع الخصوم		مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين كنسبة مئوية من مجموع الخصوم		مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين كنسبة مئوية من مجموع الخصوم		مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين كنسبة مئوية من مجموع الخصوم	
	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	205 004	228 438	44,50	50,53	562 948	551 944	250 497	278 899
صندوق الأمم المتحدة للسكان	307 443	352 844	69,24	71,64	534 769	595 897	370 292	426 877
مؤئل الأمم المتحدة	26 092	32 907	24,87	22,04	152 179	205 709	37 846	45 346
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ^(ب)	1 348 648	1 540 920	47,38	45,84	3 442 415	4 119 660	1 631 156	1 888 313
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث	16 313	17 724	90,27	78,97	20 797	25 801	18 773	20 374
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	798 877	1 021 858	80,30	84,64	1 269 056	1 524 408	1 019 034	1 290 187
الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	93 611	105 186	40,54	42,45	256 502	274 042	103 989	116 330
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	80 623	96 133	32,61	34,04	358 832	396 778	117 027	135 068
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	71 954	84 064	5,55	3,95	2 115 167	3 623 101	117 378	143 230
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)	851	788	90,22	88,04	935 040	1 080 298	843 569	951 059
جامعة الأمم المتحدة	8 204	9 572	20,89	21,44	62 760	70 562	13 110	15 131
هيئة الأمم المتحدة للمرأة ^(د)	77 078	93 422	73,65	76,43	148 698	173 623	109 514	132 706
الآلية الدولية لتصفير الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ^(هـ)	73 623	81 717	59,67	57,17	147 837	172 483	88 212	98 600

المصدر: البيانات المالية والمعلومات المقدمة من فرادى الكيانات.

(أ) باستثناء الخصوم المتعلقة باستحقاقات المعاشات التقاعدية.

(ب) تشمل أرصدة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لدى اليونيسف خطتها الخاصة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

(ج) أُعيد حساب الرقم بسبب اكتشاف اختلاف طفيف عن الرقم المبلغ عنه في الموجز المقتضب لعام 2019.

(د) تعزى الفروق بين الأرقام الواردة في الموجز المقتضب لعام 2019 ونفس الأرقام الواردة في هذا التقرير عن عام 2019 إلى البيانات التي أعادت الإدارة حسابها.

(هـ) باستثناء الخصوم المتعلقة باستحقاقات المعاشات التقاعدية للقضاة.

هـ - الحسابات المستحقة القبض

33 - الحسابات المستحقة القبض هي النقدية أو غيرها من الأصول المستحقة للمنظمة من طرف آخر.

ويُعترف بالحسابات المستحقة القبض حين وجود ترتيب ملزم بتحويل الأموال، ولكن المبالغ النقدية أو الأصول الأخرى لم تُستلم. وقسم المجلس الحسابات المستحقة القبض إلى ثلاث فئات:

(أ) مجموع الحسابات المستحقة القبض (الأنصبة المقررة والتبرعات والمبالغ الأخرى المستحقة القبض)؛

(ب) الحسابات المستحقة القبض غير المسددة منذ سنة أو أكثر؛

(ج) الحسابات المستحقة القبض من كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

34 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، راكمت كيانات الأمم المتحدة الـ 17⁽¹⁰⁾ المدرجة في الجدول 5 حسابات مستحقة القبض (أنصبة مقررة وتبرعات ومبالغ أخرى مستحقة القبض) مجموعها 16,852 مليون دولار. وبلغت قيمة الحسابات المستحقة القبض غير المسددة منذ سنة أو أكثر 909 ملايين دولار، في حين بلغت قيمة الحسابات المستحقة القبض من كيانات الأمم المتحدة الأخرى 1,017 مليون دولار.

35 - ولاحظ المجلس أن الحسابات المستحقة القبض قد زادت في 14 كيانا مقارنةً بالعام السابق. والكيان الذي سجلت فيه أعلى الحسابات المستحقة القبض، للسنة الثالثة على التوالي، هو البرنامج الإنمائي، حيث بلغ مجموعها 4 862 مليون دولار، ويعزى ذلك إلى الالتزامات والاتفاقات المبرمة مع الشركاء في التمويل، بما في ذلك ما أبرم منها عن السنوات المقبلة.

36 - وكان لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أعلى الحسابات المستحقة القبض بين كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وفي عام 2020، بلغ مجموع هذه الحسابات المستحقة القبض 635 مليون دولار، أو 64,3 في المائة من جميع هذه الحسابات، أي ما يشكل أكثر من ضعف المجموع الكلي لتلك الحسابات المسجلة في الكيانات الـ 16 الأخرى. ويعود ذلك إلى وجود اتفاقات أساسية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية والبنك الدولي تغطي أكثر من سنة واحدة، وإلى كون تلك الأموال تصرف لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من المرفق في شكل أقساط بقيمة 20 مليون دولار لكل قسط كل شهرين إلى ثلاثة أشهر، حسب الاحتياجات من التدفقات النقدية.

37 - وسجلت ثمانية كيانات حسابات مستحقة القبض تزيد قيمتها على 5 ملايين دولار ظلت مستحقة السداد منذ سنة أو أكثر؛ وتجاوزت الحسابات المستحقة القبض غير المسددة منذ سنة أو أكثر 80 في المائة من مجموع الحسابات المستحقة القبض في كيان واحد (الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين).

الجدول 5

الحسابات المستحقة القبض في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الكيان	مجموع الحسابات المستحقة القبض (الأنصبة المقررة والتبرعات والمبالغ الأخرى المستحقة القبض)		الحسابات المستحقة القبض غير المسددة منذ سنة أو أكثر		الحسابات المستحقة القبض من كيانات الأمم المتحدة الأخرى	
	2020	2019	2020	2019	2020	2019
الأمم المتحدة (المجلد الأول)	2 140 381	2 037 955	58 446	16 756	120 539	104 169
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام	1 701 661	1 534 121	359 751	388 242	15 646	18 346
مركز التجارة الدولية ⁽¹⁾	227 801	215 213	—	—	1 621	1 384
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	132 138	149 355	151	85	270	5 102
البرنامج الإنمائي ⁽²⁾	4 861 601	4 123 046	25 483	23 762	4 508	10 288
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	988 773	986 402	259 777	308 167	635 466	585 282

(10) جميع الكيانات باستثناء الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية.

الكيان	مجموع الحسابات المستحقة القبض (الأنصبة المقررة والتبرعات والمبالغ الأخرى المستحقة القبض)		الحسابات المستحقة القبض غير المسدة منذ سنة أو أكثر		الحسابات المستحقة القبض من كيانات الأمم المتحدة الأخرى	
	2020	2019	2020	2019	2020	2019
صندوق الأمم المتحدة للسكان	439 083	405 386	3 102	810	4 286	3 863
مؤئل الأمم المتحدة	234 453	182 038	58 196	48 197	28 037	29 582
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)	3 776 479	3 489 431	19 010	6 838	140 999	81 604
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ^(ب)	16 332	15 953	91	—	3 170	1 849
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	1 562 955	1 412 265	4 662	—	19 171	60 523
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ^(ج)	308 792	272 851	9 032	4	11 839	14 956
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ^(د)	85 705	57 851	2 747	961	1 090	13 722
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)	20 809	64 202	2 065	2 805	698	255
جامعة الأمم المتحدة ^(هـ)	47 685	36 509	297	1 521	20	9
هيئة الأمم المتحدة للمرأة ^(ز)	255 749	305 496	63 879	76 325	33 130	42 284
الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ^(ح)	52 426	41 401	42 878	38 635	9	1

المصدر: البيانات المالية والمعلومات المقدمة من فرادى الكيانات.

(أ) تعزى الفروق بين الأرقام الواردة في الموجز المقتضب لعام 2019 (A/75/177) ونفس الأرقام الواردة في هذا التقرير عن عام 2019 إلى إعادة حساب المبالغ المستحقة القبض منذ سنة أو أكثر باستخدام معيار موحد.

(ب) تعزى الفروق بين الأرقام الواردة في الموجز المقتضب لعام 2019 ونفس الأرقام الواردة عن عام 2019 في هذا التقرير إلى البيانات التي أعادت الإدارة تصنيفها.

(ج) تعزى الفروق بين الأرقام الواردة في الموجز المقتضب لعام 2019 ونفس الأرقام الواردة عن عام 2019 في هذا التقرير إلى البيانات التي أعادت الإدارة حسابها.

واو - المصروفات

38 - يرد في الجدول 6 بيان مجموع المصروفات في سنتين (2019 و 2020). ولاحظ المجلس أن 10 من الكيانات الخاضعة للمراجعة قد سجلت زيادة في المصروفات في عام 2020. وفي هذا الصدد، انخفضت نفقات السفر في معظم الكيانات انخفاضاً كبيراً نتيجة لحظر السفر والإغلاق والقيود المفروضة، في حين زادت النفقات لتلبية الاحتياجات غير المخطط لها المتصلة بجائحة كوفيد-19.

39 - وحتى 30 حزيران/يونيه 2020، كانت مصروفات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي الأعلى في جميع الكيانات الـ 18 الخاضعة للمراجعة. وبلغ مجموع مصروفات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام 7 337 مليون دولار، ويمثل ذلك انخفاضاً بنحو 396 مليون دولار مقارنة بعام 2019. ومن مجموع هذه المصروفات، بلغت نسبة تكاليف الموظفين 24,17 في المائة، أي ما مجموعه 1 773 مليون دولار في عام 2020، وهذا أقل بشكل طفيف مقارنة بعام 2019 (1 897 مليون دولار).

40 - ولاحظ المجلس أيضاً أن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين كياناً مثلت فيه تكاليف الموظفين أعلى نسبة مئوية من مجموع المصروفات: 75,81 في المائة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. ونسبة تكاليف الموظفين إلى مجموع التكاليف أعلى ليس لأن تكاليف موظفي الآلية

مرتفعة، بل لأن التكاليف غير المتصلة بالموظفين منخفضة. وحتى إذا كان الأفراد من غير الموظفين يؤدون نفس مهام الموظفين، فهم يعتبرون من المتعاقدين، ومن ثم تحتسب تكاليفهم تحت بند فرق الخبراء من غير الموظفين.

41 - وعلى النقيض من ذلك، شكلت تكاليف الموظفين في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أقل نسبة مئوية من مجموع مصروفات المكتب: 13,08 في المائة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. ويعزو المجلس ذلك إلى كون المكتب كيانا تابعا للأمم المتحدة يركز على دعم تنفيذ وإدارة المشاريع لأجل منظومة الأمم المتحدة وشركائها.

42 - والمتعاقدون المعينون في جامعة الأمم المتحدة بموجب اتفاقات خدمات الموظفين فيعتبرون موظفين لأغراض الإبلاغ وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لكنهم لا يعتبرون كذلك وفقا للنظامين الإداري والأساسي للموظفين. ولذلك، استُبعدت مرتبات الموظفين المدفوعة في إطار اتفاقات خدمات الموظفين من حساب تكاليف الموظفين لكل موظف في الجدول 6.

الجدول 6

مجموع المصروفات وتكاليف الموظفين للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة وعدد الموظفين)

الكيان	مجموع المصروفات		تكاليف الموظفين (مرتبات واستحقاقات وبدلات الموظفين)		عدد الموظفين		تكاليف الموظفين كنسبة مئوية من مجموع المصروفات		تكاليف الموظفين لكل موظف	
	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020
الأمم المتحدة (المجلد الأول)	6 773 095	6 646 401	2 774 272	2 704 825	17 518	17 659	40,96	40,70	158,37	153,17
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام	7 336 867	7 732 739	1 773 350	1 896 592	13 183	13 203	24,17	24,53	134,52	143,65
مركز التجارة الدولية	131 295	118 952	68 573	55 592	404	352	52,23	46,73	169,74	157,93
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	81 669	73 573	22 785	21 061	171	156	27,90	28,63	133,25	135,01
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	5 050 846	4 923 673	814 310	788 260	7 567	6 989	16,12	16,01	107,61	112,79
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	516 609	619 018	189 798	183 164	1 269	1 242	36,74	29,59	149,57	147,48
صندوق الأمم المتحدة للسكان	1 228 103	1 130 203	320 774	303 676	3 072	2 935	26,12	26,87	104,42	103,47
مؤئل الأمم المتحدة	150 858	178 412	46 714	47 132	303	302	30,97	26,42	154,17	156,07
اليونيسف ^(أ)	6 405 833	6 261 623	1 657 747	1 519 506	15 745	15 327	25,88	24,27	105,29	99,14
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ^(ب)	34 679	28 941	11 484	10 032	103	106	33,12	34,66	111,50	94,64
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	4 337 218	4 258 271	1 167 879	1 124 219	13 336	12 833	26,93	26,40	87,57	87,60
صندوق الأمم المتحدة للمعاشات التقاعدية ^(ب) ، (ج)	103 194	103 567	50 700	49 377	325	275	41,90	45,06	133,05	150,36

الكيان	مجموع المصروفات		تكاليف الموظفين (مرتبات واستحقاقات وبدلات الموظفين)		عدد الموظفين		تكاليف الموظفين كنسبة مئوية من مجموع المصروفات		تكاليف الموظفين لكل موظف	
	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	374 841	333 101	125 802	132 258	879	889	33,56	39,71	148,77	143,12
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	1 190 261	1 140 725	131 959	149 255	819	823	11,09	13,08	181,35	161,12
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)	1 173 132	1 127 619	684 138	708 705	28 615	28 451	58,32	62,85	24,91	23,91
جامعة الأمم المتحدة ^(د)	75 813	70 737	17 859	17 461	124	126	23,56	24,68	138,58	144,02
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	420 890	439 510	156 738	141 833	1 088	1 161	33,70	35,66	135,00	130,36
الآلية الدولية لتصفير الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين	93 262	92 559	70 168	67 527	638	559	72,41	75,81	125,52	105,84

المصدر: البيانات المالية والمعلومات المقدمة من فرادى الكيانات.

(أ) أُعيد حساب الرقم بسبب اكتشاف اختلاف طفيف عن الرقم المبلغ عنه في الموجز المقتضب لعام 2019.

(ب) تعزى الفروق بين الأرقام الواردة في الموجز المقتضب لعام 2019 ونفس الأرقام الواردة عن عام 2019 في هذا التقرير إلى البيانات التي أعادت الإدارة حسابها أو تصنيفها.

(ج) الأرقام المتصلة بإجمالي المصروفات لا تمثل سوى نفقات إدارية، نظرا لتباين طبيعة عمليات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

(د) تحسب الأرقام المتعلقة بتكاليف الموظفين لكل موظف من دون المرتبات المتعلقة باتفاقات خدمات الموظفين. وبالتالي، تختلف الأرقام الواردة في الموجز المقتضب لعام 2019 عن نفس الأرقام الواردة عن عام 2019 في هذا التقرير.

زاي - إدارة الميزانية

43 - الميزانية أداة رئيسية لتحديد كيفية تخصيص الموارد من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية في جميع المنظمات. وينبغي أن تبين الميزانيات أهداف وأولويات المنظمة وأن تتضمن رأي الإدارة بشأن الموارد اللازمة لتحقيقها.

44 - ولاحظ المجلس أن نفقات ميزانيات 15 كيانا من الكيانات الـ 18 الخاضعة لمراجعة الحسابات لم تتجاوز الاعتمادات المخصصة لها، في حين أن نفقات ميزانيات ثلاثة كيانات كانت أعلى بقليل من الاعتمادات المخصصة لها. وكان مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الكيان الوحيد الذي زادت فيه نفقات الميزانية بأكثر من 18 في المائة عن الميزانية المعتمدة. ويعزى هذا الفرق بشكل رئيسي إلى زيادة في النفقات يقابلها عمليات شطب ومخصصات الميزانية وفائض الطوارئ.

45 - وانخفضت نفقات مفوضية شؤون اللاجئين واليونسف والأونروا عن اعتمادات الميزانية بأكثر من 100 مليون دولار. وتعد الميزانية الإجمالية لمفوضية شؤون اللاجئين على أساس منهجية تقييم الاحتياجات العالمية. ويُستخدم تقييم احتياجات الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية كأساس لوضع تقديرات الميزانية البرنامجية؛ وهذه التقديرات قد تختلف عن النفقات الفعلية. وفي عام 2020، بلغت الأموال المتاحة

404 5 ملايين دولار. والمفوضية هي إحدى الوكالات القليلة التي تستخدم منهجية الميزنة القائمة على الاحتياجات، وهذه المنهجية ليست قابلة للمقارنة فوراً بالمنهجيات التي تتبعها الوكالات الأخرى. وتستخدم المفوضية هذه المنهجية في وضع الميزانية بناء على طلب الدول الأعضاء.

46 - وفيما يخص الأونروا، يرجع التباين في استخدام عناصر تكاليف مختلفة في الميزانية إلى عوامل متنوعة، مثل الإجراءات التي اتخذتها الإدارة للحد من العجز في النقدية؛ وتوزيع النقدية والأغذية في إطار برنامج شبكة الأمان الاجتماعي؛ وأثر جائحة كوفيد-19.

47 - وبلغ مجموع إنفاق اليونيسف من الميزانية 6,46 بلايين دولار. وفيما يخص اليونيسف، يعزى الفرق بين الميزانية النهائية والنفقات الفعلية أساساً إلى فروق في بنود الميزانية التالية: 221,90 مليون دولار للموارد الأخرى - العادية؛ و 95,49 مليون دولار للموارد الأخرى - الطوارئ؛ و 43,82 مليون دولار للقطاع المؤسسي.

الجدول 7

حالة الميزانية في الكيانات المختلفة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية الإجمالية 2020				
الكيان	الاعتمادات	النفقات	الفرق	الفرق كنسبة مئوية من إجمالي اعتمادات الميزانية
الأمم المتحدة (المجلد الأول) ^(أ)	3 073 831	3 015 940	(57 891)	(1,88)
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام	6 811 504	6 712 118	(99 386)	(1,46)
مركز التجارة الدولية	37 971	37 965	(6)	(0,02)
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ^(أ)	11 177	10 420	(757)	(6,77)
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ^(أ)	699 002	706 859	7 857	1,12
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	102 853	93 166	(9 687)	(9,42)
صندوق الأمم المتحدة للسكان ^(أ)	456 228	422 206	(34 022)	(7,46)
مؤئل الأمم المتحدة	33 103	21 868	(11 235)	(33,94)
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)	6 842 201	6 458 943	(383 258)	(5,60)
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث	32 519	35 013	2 494	7,66
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ^(ب)	9 131 348	4 837 666	(4 293 682)	(47,02)
الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	100 681	89 395	(11 286)	(11,21)
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	319 955	311 155	(8 800)	(2,75)
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	70 006	83 015	13 009	18,58
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)	1 057 115	833 298	(223 817)	(21,17)
جامعة الأمم المتحدة	50 885	47 260	(3 625)	(7,12)
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	472 139	445 503	(26 636)	(5,64)
الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين	96 925	93 414	(3 511)	(3,62)

المصدر: البيانات المالية والمعلومات المقدمة من فرادى الكيانات.

- (أ) الأرقام المبينة فيما يخص الأمم المتحدة (المجلد الأول) وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لا تعكس الميزانية الإجمالية، بل الميزانية المعتمدة رسمياً للموارد العادية.
- (ب) بلغ مجموع الاحتياجات المقدرة في الميزانية لتلبية احتياجات جميع الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية 9 131 مليون دولار. وبلغ مجموع الأموال المتاحة 5 404 ملايين دولار، في حين نفذت المفوضية أنشطة بمبلغ 4 838 مليون دولار. وبلغ الفرق 566 مليون دولار، أي 10,47 في المائة من مجموع الأموال المتاحة.

ثالثاً - الغش والغش المفترض

- 48 - تتلقى الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها مساهمات تُجمع من الدول الأعضاء وتبرعات تقدمها كيانات حكومية وغير حكومية. والتعامل مع الأموال الواردة بحسن نية يخضع الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لقدر أكبر من المسؤولية والمساءلة للدلالة على اعتمادها ثقافة الحوكمة الرشيدة والشفافة وعدم تسامحها إطلاقاً مع الغش والفساد.
- 49 - والأمم المتحدة معرضة لمجموعة واسعة من مخاطر الغش الداخلية والخارجية على السواء. ويمكن أن ينتج الغش والفساد عن محاولات أفراد انتهازيين ويؤدي إلى خسائر كبيرة إذا لم تتخذ تدابير لمنعها. وإذا أفلت الجناة من نتائج أفعالهم بعقاب خفيف أو غير ذي شأن فإن ذلك يمكن أن يخلق ثقافة تعطي الانطباع بأن المسيئين يتصرفون دون عقاب.
- 50 - ويقر المجلس بوجود اختلافات في كيفية إدارة كل كيان المعلومات المتصلة بالغش والغش المفترض. ولكن المجلس حاول في هذا التقرير مواءمة المعلومات التي أفصحت عنها الكيانات، على أساس أنه من المفيد مقارنة الاتجاهات الرئيسية باستخدام بيانات من السنوات السابقة.
- 51 - ويبين الجدول 8 حالات الغش أو الغش المفترض التي تبلغ عنها الكيانات سنوياً وعدد القضايا المعلقة منذ أكثر من سنتين. وترد تفسيرات مفصلة في فرادى تقارير مراجعة حسابات هذه الكيانات.
- 52 - ولاحظ المجلس أن 11 كياناً من بين الكيانات الـ 18 أبلغت عن حالات غش أو غش مفترض في كل من السنوات الثلاث الماضية. ومن بين هذه الكيانات، شهدت أربعة⁽¹¹⁾ كيانات زيادة في حالات الغش والغش المفترض في 2020 مقارنة بالسنة السابقة، في حين شهدت الكيانات السبعة المتبقية انخفاضاً في هذا الصدد.
- 53 - وفي هذا الصدد، أجرت بعض الكيانات تقييماً بشأن الأثر المالي لبعض الحالات لديها، في حين لم تقدم كيانات أخرى تلك المعلومات و/أو أعلنت أن المبلغ غير محدد. فعلى سبيل المثال، بحسب البيانات الواردة في المجلد الأول، أبلغت الأمم المتحدة في عام 2020 عن 111 حالة غش أو غش مفترض، قُدرت نتائجها في 27 حالة بمبلغ 32,47 مليون دولار. أما في سائر الحالات، فقد صُيِّف المبلغ المقدّر بأنه "غير محدد" أو "غير معروف" في التقرير المقدم إلى المجلس.

(11) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

54 - وبوجه عام، وباستثناء خمسة كيانات، ازداد حالياً مجموع حالات الغش أو الغش المفترض في السنتين الماضيتين، ولا سيما فيما يخص الأمم المتحدة التي وصل فيها عدد الحالات التي يجري التحقيق فيها منذ أكثر من عامين إلى 32 حالة، مثلما ذكر في المجلد الأول.

55 - وكما أبرزت وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها عن منع الغش واكتشافه والتصدي له في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2016/4)، تتباين طبيعة ومستويات أنشطة الغش التي يرتكبها الموظفون و/أو أطراف ثالثة تبايناً كبيراً بين الكيانات. وبالمثل، تختلف المعلومات ومستوى التفاصيل التي تقدمها الكيانات اختلافاً كبيراً فيما بينها. وعلاوة على ذلك، ذكرت الوحدة أن "عدم وضوح مصطلح 'الغش المفترض' وعدم وجود فهم مشترك له بين المؤسسات يعوقان إبلاغ مراجعي الحسابات الخارجيين بشكل سليم عن حالات الغش" (المرجع نفسه، الفقرة 31). وبناء على ذلك، وجّه المجلس استفسارات إلى الكيانات بشأن المعلومات المقدمة في الجدول 8 في محاولة لعرض البيانات بطريقة قابلة للمقارنة لتيسير إجراء استعراض عام لهذه المسألة.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية

56 - يستمد مجلس مراجعي الحسابات ولايته من المادة السابعة من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وعملاً بالبند 5-7، يمكن للمجلس أن يبدي ملاحظات عن كفاءة الإجراءات المالية والنظام المحاسبي والضوابط المالية الداخلية، وعن إدارة عمليات المنظمة وتنظيمها بوجه عام. وبناء على ذلك، يقدم المجلس في الفرع التالي نتائج وتوصياته الرئيسية لكل كيان بناء على عمليات مراجعة الحسابات المالية ومراجعة الأداء التي أجراها عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. ويبرز المجلس النتائج والتوصيات الرئيسية الخاصة بكيانات الأمم المتحدة الـ 17⁽¹²⁾ المشمولة بهذا التقرير.

57 - وأجرى المجلس معظم عمليات المراجعة عن بعد، بما في ذلك المراجعة النهائية للبيانات المالية، بسبب جائحة كوفيد-19.

ألف - الأمم المتحدة (المجلد الأول)

الحسابات والتقارير المالية

58 - الحالة المالية العامة للأمم المتحدة، المبلغ عنها في المجلد الأول، سليمة نسبياً. ومع ذلك، فيما يخص الميزانية العادية والصناديق ذات الصلة بها، بلغت نسبة النقدية 0,07 و 0,06 و 0,26 في نهاية الأعوام 2018 و 2019 و 2020 على التوالي، ويشير ذلك إلى وجود قدرٍ من مخاطر السيولة. وبإجراء تحليل ديناميكي للتدفقات النقدية (من وإلى) الصندوق 10UNA (الذي يضم جزءاً رئيسياً من الميزانية العادية) في عام 2020، لاحظ المجلس وجود نقص كبير في النقدية في منتصف العام، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى أن الاشتراكات المقررة لم تُدفع في الوقت المناسب. وفي السنوات الأخيرة، استُخدم معظم المبلغ المعتمد لصندوق رأس المال المتداول والمبلغ المتاح في حساب الأمم المتحدة الخاص لمعالجة أزمة السيولة في الميزانية العادية.

(12) لا يتضمن الموجز المقتضب استنتاجات المجلس وتوصياته بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لأنها نُوقِشت سابقاً في تقرير منفصل لمراجعة حساباتها (A/75/5 (Vol. II)، الفصلان الأول والثاني).

59 - ولاحظ المجلس أن الفائض المتراكم (أو صافي الأصول) في صندوق استرداد التكاليف (أي الصندوق 10RCR) يتجه إلى التزايد بشكل مطرد، حيث بلغ رصيده 407,95 ملايين دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، بزيادة قدرها 108 في المائة مقارنة بنهاية عام 2016. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، قدم 33 كيانا خاضعا للإبلاغ في نطاق المجلد الأول خدمات استرداد تكاليف لمختلف الشركاء في تسيير الأعمال، وكان الفائض المتراكم الأكبر لدى مقر الأمم المتحدة حيث بلغ 219,88 مليون دولار. وأودع معظم الفائض المتراكم في صندوق النقدية المشترك في الأمم المتحدة. وكانت الميزانية العادية أكبر مصدر لتمويل الصندوق 10RCR، حيث شكلت 30 في المائة من إجمالي إيراداته في عام 2020.

60 - وبلغ مجموع المشاريع المعلقة في انتظار إغلاق حساباتها المالية 212 5 مشروعا تديرها 10 كيانات، مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والصناديق الاستثمارية المختلفة التابعة للأمم المتحدة، بقيمة غير مسددة بلغت 521,98 مليون دولار حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. ومن بين هذه المشاريع، ظل 2 790 مشروعا معلقا منذ أكثر من سنتين، بقيمة إجمالية قدرها 143,27 مليون دولار. وإبقاء المشاريع معلقة فترة طويلة في انتظار إغلاق حساباتها المالية يمكن أن يؤدي إلى تأخير سداد المنح غير المنفقة ويؤثر في استخدام أرصدة الصناديق بكفاءة.

إدارة الميزانية

61 - بلغ رصيد الالتزامات المفتوحة 219,53 مليون دولار للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، من بينها 479 التزاما من التزامات الصندوق بقيمة إجمالية بلغت 122,85 مليون دولار (56 في المائة) أنشئت في نهاية العام ونُشرت في 30 أو 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. ولاحظ المجلس أن 23 التزاما من التزامات الصندوق، برصيد قدره 116,66 مليون دولار، قد أنشئت في كانون الأول/ديسمبر 2020 دون تقديم مستندات تدعمها. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتوفر في عملية إنشاء الالتزامات الـ 23 المذكورة أعلاه سوى موظفو الاعتماد، دون أي من موظفي التصديق، ويخالف ذلك شروط النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

62 - وكررت الجمعية العامة في قرارها 262/74 تأكيد ضرورة الإبقاء على استخدام الاستشاريين عند الحد الأدنى وقررت تخفيض الموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين بنسبة 10 في المائة لعام 2020. ولاحظ المجلس أن النفقات الفعلية المدفوعة للاستشاريين والخبراء لدى 11 كيانا أو برنامجا تجاوزت الاعتمادات الأصلية، حيث تراوحت معدلات الزيادة في الإنفاق بين 13 في المائة و 429 في المائة.

63 - ولاحظ المجلس وجود تباينات كبيرة في بعض الإدارات بين الوظائف المقررة والوظائف الفعلية الممولة من موارد خارجة عن الميزانية. فعلى سبيل المثال، ظلت الوظائف المقررة الممولة من موارد خارجة عن الميزانية في إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال ثابتة خلال السنوات الثلاث الماضية، في حين أن الوظائف الفعلية الممولة من موارد خارجة عن الميزانية شكّلت نحو 170 في المائة من الوظائف المقررة. ولوحظ وجود حالات مماثلة في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. ويحتمل أن تكون هذه الفروق الكبيرة مؤشرا على أن تقدير ملاك الموظفين لا يأخذ الاحتياجات الفعلية في الحسبان على النحو الواجب.

إدارة النقدية والاستثمارات

64 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، كانت خزانة الأمم المتحدة تدير ما مجموعه 256 حسابا مصرفيا للمنظمة في أوموجا، منها 71 حسابا (28 في المائة) مفتوحا في بلد واحد (بما في ذلك 54 حسابا في مصرف محدد واحد في ذلك البلد). وبالإضافة إلى ذلك، كان نحو 10 في المائة من الحسابات الـ 256 يستخدم بتواتر منخفض وقلّ استخدامها للحصول والدفع بين عامي 2018 و 2020. وممارسة فتح حسابات مصرفية متعددة في بلد واحد مع ترك بعضها دون استخدام إلا نادرا لا تتماشى مع الهدف من إنشاء حسابات مصرفية للمنظمة وهو تقليل عدد الحسابات المصرفية في كل بلد إلى أدنى حد، وتضيف تكاليف إدارية لا داعي لها.

65 - ولا يخضع اختيار المصارف المؤهلة والسماسة أو الوسطاء المؤهلون (أي الجهات المناظرة التي يجري التعامل معها) إلى معايير أو إجراءات اختيار واضحة باستثناء استيفاء الحد الأدنى من الشروط المحددة في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لإدارة الاستثمارات. وفي عام 2020، استوفى 194 مصرفا الحد الأدنى من الشروط، أُختيرَ من بينها 86 مصرفا فقط (44 في المائة) كجهات مناظرة للتعامل معها. أما المصارف الأخرى فلم تُدرج في القائمة، دون وجود أي وثيقة رسمية تشير إلى الأسباب، رغم أن بعضها قد صُنّف بتقييم يتجاوز الشروط الدنيا، وبعضها كان له تقييمات أعلى من تقييمات بعض الجهات المناظرة المدرجة في القائمة.

إدارة الأصول

66 - استعرض المجلس قائمة معدات الأمم المتحدة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، الواردة في المجلد الأول، ولاحظ أن ثمة 1 306 أصناف تبلغ قيمة اقتنائها 42,6 مليون دولار مصنفة بوصفها "معدات خاملة"، تشكل 12 في المائة من مجموع عدد المعدات و 10 في المائة من مجموع قيمتها. وظل جزء من هذه الأصول، بقيمة إجمالية تبلغ 29 مليون دولار (69 في المائة)، خاملا لأكثر من سنة واحدة، وجزء آخر منها بقيمة 14,6 مليون دولار خاملا منذ حيازتها.

المسائل المتصلة بمؤسسة الأمم المتحدة

67 - أنشئت مؤسسة الأمم المتحدة في عام 1998 كمنظمة غير ساعية إلى الربح لتكون قناة لتوجيه هدية بقيمة بليون دولار لدعم الأمم المتحدة. ووفقا لاتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة ومؤسسة الأمم المتحدة، بالصيغة المنقحة والمعاد تأكيدها، تقدم المؤسسة الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم في إطار يقتصر على الأنشطة الخيرية التي تقوم بها الأمم المتحدة، دعما لغايات وأهداف الأمم المتحدة، وأن لها باستخدام اسم الأمم المتحدة كجزء من اسمها المؤسسي. وخلال السنوات الثماني الأولى من التعاون (أي من عام 1999 إلى عام 2006)، وُجّه 84 في المائة من مصروفات برامج المؤسسة عن طريق حساب صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية الذي كان يُدار فعليا بإشراف الأمم المتحدة. وفي السنوات الأخيرة، انخفضت المنح السنوية المقّمة إلى حساب صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية انخفاضا كبيرا إلى نحو 10 ملايين دولار (حوالي 10 في المائة من مصروفات برنامج المؤسسة). وكشفت أحدث تفاصيل توزّع النفقات أن

المؤسسة خصصت 46 في المائة من ميزانيتها لتمويل المبادرات التي تستضيفها⁽¹³⁾، التي لم تقدم المؤسسة بشأنها في بعض الحالات معلومات كافية على النحو المطلوب لتبرير اتساقها مع أولويات الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة.

68 - وفي الفترة من 2018 إلى 2020، أبلغت المؤسسة عن 14 مبادرة تلقت مساهمات من الدول الأعضاء، من بينها 7 مبادرات أبلغ عنها بواسطة البريد الإلكتروني بدلا من استخدام الاستثمار النموذجية المطلوبة. وإضافة إلى ذلك، لا تتطلب الاستثمار النموذجية من المؤسسة تقديم ميزانيات مفصلة للمبادرات، وبالتالي لم تقدّم تفاصيل توضّح كيف ستستخدم تلك الأموال. واختار مجلس مراجعي الحسابات عينة من هذه المبادرات لاستعراضها، حيث استعرض مبادرة أطلق عليها اسم "تحالف الأثر الرقمي" (Digital Impact Alliance) ولاحظ أن المؤسسة لم تقدّم في مقترح مبادرتها جميع المعلومات الضرورية المطلوبة في الاستثمار النموذجية، وبسبب نقص المعلومات المفصلة ليس من الواضح كيف أنفق تبرع بمبلغ 21,23 مليون دولار من الدول الأعضاء (باستثناء مبلغ 1,42 مليون دولار الذي حوّل إلى الشركاء المنفذين) لدعم أولويات الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة.

69 - وأنشأ مجلس إدارة المؤسسة في عام 2006 صندوقا احتياطيا وخصص مبلغ 141,2 مليون دولار من الهبة التي كان مؤسسها قد تعهّد بتقديمها لدعم قضايا الأمم المتحدة في الفترة من عام 2006 إلى عام 2013، ويستخدم الصندوق بشكل رئيسي لأغراض الاستثمار. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، بلغ رصيد استثمارات الصندوق الاحتياطي نحو 187,1 مليون دولار، ويتجاوز ذلك بأكثر من 20 مرة نفقاته العامة والإدارية السنوية (8,41 مليون دولار) في عام 2019. ولاحظ مجلس مراجعي الحسابات أن المعايير العامة السارية في قطاع العمل الخيري تقترح ألا يقلّ احتياطي المنظمات غير الساعية إلى الربح عن ثلاثة إلى ستة أشهر من نفقات تشغيلها، ويرى المجلس أن ارتفاع مستوى الاحتياطي يمكن أن يؤثر سلبا في ثقة الجمهور في قدرة المؤسسة المالية.

تفويض السلطة

70 - استعرض المجلس مؤشرات الأداء الرئيسية الـ 16 القائمة لرصد أداء المستفيدين من تفويض السلطة، ولاحظ أن المؤشرات لا تغطي بعض المخاطر الرئيسية في المجالات الوظيفية، مثل خطر استخدام التزامات الصندوق بشكل غير صحيح وعدم الفصل بين وظائف الشراء، وهي أمور حددها أيضا المجلس المعني بالعلاقات بين الإدارة والعلماء بوصفها تنطوي على مخاطر كبيرة يتعين تغطيتها في مجموعة المؤشرات الجديدة الموسعة. وقد تؤدي أوجه القصور المذكورة إلى خطر عدم اكتشاف حالات عدم الامتثال وممارسة تفويض السلطة بشكل غير سليم، وعدم اتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب.

71 - ويلزم تحسين إطار مساءلة رؤساء الكيانات الذين يمارسون السلطة المفوضة، للأسباب التالية: (أ) عدم وجود مؤشرات أداء وأهداف أداء بشأن تفويض السلطة في اتفاقات كبار المديرين، مع عدم وجود مؤشرات أو أهداف مقبولة عموما لقياس الأداء في المسائل المتصلة بتفويض السلطة، مثل إدارة حالات تفويض السلطات الفرعي، ورصد أداء مؤشرات الأداء الرئيسية، وتحقيق النتائج المتوقعة المذكورة في وثائق

(13) المبادرات المستضافة هي مبادرات تضم جهات متعددة من أصحاب المصلحة تستضيفها أو تحتضنها المؤسسة بهدف إكمال جهود الأمم المتحدة والمساعدة على دعم أولويات الأمم المتحدة. وكجهة مستضيفة، تتحمل المؤسسة ومجلس إدارتها المساءلة الائتمانية النهائية، وتقدّم خدمات الدعم الإداري لتمكين هذه المبادرات من الانطلاق والعمل والتركيز بسرعة على النتائج.

الميزانية؛ (ب) عدم وجود آلية لمساءلة بعض رؤساء الكيانات. فإطار تفويض السلطة يطبق على 233 كيانا، من بينها 134 كيانا يرأسها موظفون برتبة مد-2 أو أدنى، ولا يطلب منهم توقيع اتفاقات كبار المديرين ما لم ينص على ذلك تحديدا، ولا توجد آلية مناسبة لمساءلتهم.

إدارة الموارد البشرية

72 - تبين للمجلس وجود حالات تأخير في استعراض ووضع سياسات موارد بشرية تتماشى مع عملية الإصلاح الإداري، وهذا أمر أساسي لضمان الوضوح والاتساق في ممارسات إدارة الموارد البشرية. وبلغ عدد السياسات التي صدرت حتى 23 نيسان/أبريل 2021 ست سياسات، وظلت 145 سياسة قيد الاستعراض في مختلف مراحل عملية وضع السياسات. وأوضحت الإدارة أن ذلك يُعزى إلى ضرورة إعادة ترتيب أولويات استخدام الموارد لتلبية الاحتياجات الفورية المتصلة بوضع سياسات لمواجهة جائحة كوفيد-19.

73 - وتبين من تحليل قوائم المرشحين المقبولين المحفوظة في نظام إنسبيرا أن أسماء المرشحين المقبولين المدرجة في القوائم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 كانت موزعة على تسع شبكات وظيفية و 47 مجموعة وظيفية وتضم 55 087 مرشحا، من بينهم 21 291 (39 في المائة) مرشحة، و 380 مرشحا تزيد أعمارهم عن 65 سنة، و 5 977 مرشحا أدرجت أَسْمَاؤُهُمْ في القوائم منذ أكثر من 10 سنوات. وينصب تركيز السياسة الحالية بشكل رئيسي على إنشاء القوائم بدلا من إدارة القوائم، ويؤدي ذلك إلى توجيهات محدودة بشأن وضع القوائم وإدارتها من حيث مدة بقاء الأسماء فيها وتحديد الفئات والتوزع الجغرافي والجنساني.

74 - ولاحظ المجلس وجود حالات عدم امتثال للمبادئ التوجيهية النازمة للتعاقد مع الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد، بما في ذلك 101 عقد مع مستشارين تجاوزت مدتها 24 شهرا في غضون 36 شهرا؛ وعقود مع 12 متقاعدا يتلقون استحقاقات المعاشات التقاعدية من الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة أدت إلى تجاوز دخلهم 22 000 دولار في عام 2020، ونتج عن ذلك تعاقدات تجاوزت الحد الأقصى المعتمد، البالغ 95 045 دولارا؛ وتوقيع أكثر من عقد واحد مع خبيرين استشاريين وسبعة متعاقدين أفراد في فترات متداخلة.

العمليات المتصلة بشؤون التنمية

75 - بحلول نهاية عام 2020، أحرز تقدم على مسار تحقيق 21 غاية من الغايات الـ 169 المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، ولم تتحقق 18 غاية من تلك الغايات، واستُخدمت بيانات قديمة لحساب 15 مؤشرا. وأسفرت عملية مراجعة الحسابات الحالية عن أوجه قصور في إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة شملت ما يلي: وجود أربعة مؤشرات مصنفة بشكل خاطئ كمؤشرات من المستوى الأول؛ وعدم وجود مؤشرات بشأن الغاية المتصلة بدعم أقل البلدان نموا؛ وعدم وجود وكالة راعية معنية بمؤشر القدرة الإحصائية لرصد الأهداف؛ وكون الوكالة الراعية المعنية بالمؤشر المتصل بنسبة إجمالي الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية لا تزال قيد المناقشة.

76 - واستعرض المجلس التقدم المحرز في إنشاء مكاتب الدعم الإداري المشتركة في ما مجموعه تسعة بلدان، ولاحظ أن الموعد النهائي المعدل لإنشاء جميع المكاتب في تلك البلدان قد انقضى. ولم تُجز جميع المراحل الست الأولى سوى في بلد واحد، ولكن خطة تنفيذ مكتب الدعم الإداري المشترك لم توضع بعد،

وليس من الواضح متى يمكن وضع هذه الخطة لتنفيذها عمليا. وأنجزت خمسة بلدان المرحلة الثالثة، بينما يتواصل العلم على التحقق من اكتمال البيانات، ولا تزال ثلاثة بلدان في مرحلة مبكرة من التنفيذ. وسيصعب تحقيق هدف إنشاء مكتب دعم إداري مشترك لجميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية بحلول عام 2022.

77 - وفيما يخص هدف زيادة نسبة الأماكن المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة إلى 50، عدّل الجدول الزمني لتحقيق هذا الهدف إلى نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2022. وبلغت نسبة الأماكن المشتركة حاليا 22 في المائة، ويشير ذلك إلى خطر تعذر تحقيق الهدف المتوقع. ويشمل تراكم العمل بشكل أعاق تقدم المشروع عدم وجود خطة لتعبئة الموارد وخطة تمويل رأسمالي لمشاريع الأماكن المشتركة الجديدة، وعدم إجراء تحليلات للأثر وتحديد الأولويات، والحاجة إلى وضع خطط لأماكن العمل المشتركة في البلدان من أجل تحديد الأهداف المرحلية الرئيسية، وعوامل التمكين الرئيسية، والمخاطر الرئيسية، وتدابير التخفيف من المخاطر، من بين أمور أخرى.

العمليات المتصلة بشؤون السلام والأمن

78 - فيما يخص إصلاح ركيزة السلام والأمن، ليس من الواضح ما هو شكل الرؤية النهائية، أو متى ستنتهي أنشطة إصلاح ركيزة السلام والأمن، وما هو نوع آلية التحسين المستمر التي ستستخدم، وكيف سيُبلغ عن أنشطة إصلاح ركيزة السلام والأمن والفوائد المحققة في المستقبل.

79 - وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام هي كيان الأمم المتحدة الرئيسي المكلف ببذل المساعي الحميدة وإجراء التحليلات السياسية وأنشطة الوساطة وتقديم المساعدة الانتخابية ودعم جهود بناء السلام والتوجيه السياسي، وتحفظ بقوائم بأسماء خبراء للهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن، وخبراء انتخابيين دوليين، وخبراء في جهود الوساطة. وتبين لمجلس مراجعي الحسابات وجود أوجه قصور فيما يتصل بحجم القوائم والتمثيل الجغرافي والجنساني بين الخبراء المدرجة أسماؤهم فيها. فعلى سبيل المثال، يوجد نحو 100 خبير غير نشط من بين 871 خبيرا أدرجت أسماؤهم في قائمة الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن. وتبلغ نسبة الإناث 33 في المائة من مجموع الخبراء الانتخابيين في القائمة، البالغ عددهم 1 373 خبيرا. ومن بين 871 خبيرا (من 99 بلدا) في قائمة الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن، كان ثمة 457 خبيرا (53 في المائة) من البلدان العشرة الأعلى تمثيلا.

80 - والاستعراضات المواضيعية هي تقييمات شاملة لعدة مشاريع نتيج تقييم فعالية مشاريع صندوق بناء السلام المكرسة لموضوع محدد وأثرها العام في بناء السلام. ولاحظ المجلس أن طرائق مختلفة تُتبع لإجراء الاستعراضات المواضيعية. فعلى سبيل المثال، قدم أكبر مانح لصندوق بناء السلام في عام 2020 تمويل كامل لإجراء الاستعراضات المواضيعية المتصلة بالمسائل الجنسانية، وكان المتعاقد مع الشركاء الذين أجروا الاستعراضات المواضيعية هو المانح وليس إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. وشارك المانح في إدارة الشركاء المنفذين بالتشاور مع مكتب دعم بناء السلام. وإضافة إلى ذلك، لا توجد سياسة موثقة بشأن الاستعراضات المواضيعية تبين مصادر تمويل الأنشطة ونطاق الاستعراض والأدوار والمسؤوليات الموكلة إلى مكتب دعم بناء السلام والجهات المانحة في إدارة عملية الاستعراض.

الشؤون الإنسانية

81 - في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، صرف منسق الإغاثة في حالات الطوارئ 20 مليون دولار من عنصر المُنح في الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في شكل قروض إلى الأونروا، ولا يمثل ذلك امتثالا صارما لقرار الجمعية العامة 119/66 ونشرة الأمين العام ST/SGB/2010/5. وعلاوة على ذلك، مُنحت الأونروا خلال الفترة 2016-2020 قروضا بقيمة إجمالية بلغت 135 مليون دولار كمصدر تمويل طويل الأجل، ويمكن أن يؤثر ذلك سلبا في مرونة عنصر القروض في الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ بوصفه آلية للتدفق النقدي.

82 - وتشير البيانات التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن الشركاء المنفذين منحوا في عام 2020 ما مجموعه 103,91 ملايين دولار إلى الشركاء المنفذين الفرعيين في 310 مشاريع ممولة من الصناديق القطرية المشتركة. وبناء على اختيار عيّنة عشوائية، لاحظ المجلس أن سبعة شركاء منفذين قد تعاقدوا مع 16 شريكا منفذا فرعيا بعمود فرعية لتنفيذ جميع الأنشطة البرنامجية تحت المستوى، بمبلغ إجمالي قدره 3,75 ملايين دولار، بعد فرض رسوم بنسبة 6,5 أو 7 في المائة من نفقات المشروع الفعلية كتكاليف لدعم البرامج وبعض التكاليف الإدارية الأخرى. ومن بين هؤلاء الشركاء المنفذين الفرعيين الستة عشر، يوجد حاليا ثلاثة شركاء يعتبرون مؤهلين للعمل مع المكتب بصفة شركاء منفذين، ويشمل ذلك منحة فرعية قدرها 1,38 مليون دولار. ومنح الشركاء المنفذون الرئيسيون في 22 مشروعا مبلغا إجماليا قدره 4,69 مليون دولار إلى 20 شريكا منفذا فرعيا كان مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قد اعتبرهم غير مؤهلين لتلقي تمويل مباشر منه.

83 - قدم المجلس توصيات في جميع أجزاء هذا التقرير. وتدعو التوصيات الرئيسية الإدارة إلى القيام بما يلي:

(أ) تعزيز أداء استخدام أموال صندوق استرداد التكاليف (10RCR) للمساهمة في تحسين تنفيذ الولاية؛

(ب) ضمان قيام رؤساء الكيانات باستعراض الضوابط الداخلية والاتفاقات القائمة مع الشركاء المنفذين، بما في ذلك الحدود الزمنية المناسبة، وتعزيز الإشراف على المشاريع التي تأخر إغلاق حساباتها المالية وتقديم توجيهات بشأنها، بما في ذلك رد المبالغ في الوقت المناسب؛

(ج) إصدار توجيهات بشأن إنشاء التزامات الأموال واستخدامها؛

(د) مواصلة العمل مركزيا على رصد التزامات الصناديق مع الكيانات المعنية واستعراضها بانتظام، والتحقق من إدارتها وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، بما في ذلك الاحتفاظ بوثائق الإثبات المناسبة؛

(هـ) تعزيز تبرير الفروق المادية بين النفقات والاعتمادات في سياق تقرير الأداء المالي والبيانات المالية، ولا سيما في حالات ارتفاع النفقات في بند الاستشاريين والخبراء؛

(و) مطالبة الكيانات بتعزيز رصد النفقات في بند الاستشاريين والخبراء وإبقائها في الحد الأدنى وفقا لطلبات الجمعية العامة؛

- (ز) تقديم معلومات عن أداء الموارد الخارجة عن الميزانية المستخدمة لتمويل الوظائف، من أجل تحسين شفافيتهما؛
- (ح) تكثيف الجهود الرامية إلى استعراض تقديرات الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية بمزيد من العناية حين إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لكي تضمن، قدر الإمكان، دقة تقديرات بنود الميزانية الممولة من موارد خارجة عن الميزانية؛
- (ط) إجراء استعراض منتظم لكيفية استخدام كل حساب فعلياً، وتحديد الحسابات التي لا ضرورة للاحتفاظ بها، والتخلص منها أو دمجها على النحو اللازم لتحقيق الأهداف الإدارية بشكل أفضل وخفض تكاليف الإدارة؛
- (ي) وضع معايير محددة لاختيار الجهات المناظرة المتعاقد معها وضمان توثيق عملية صنع القرار توثيقاً جيداً؛
- (ك) إجراء تحليل، بالتنسيق مع الإدارة المعنية أو المكتب المعني، لتحديد أسباب بقاء الأصول خاملة واستخدام تلك الأصول بنشاط وتصريف الأصول غير الصالحة للاستعمال، واتخاذ تدابير بشكل استباقي أكثر لتفادي وجود مزيد من الأصول المتقادمة في المستقبل؛
- (ل) مواصلة العمل من خلال لجنة التنسيق المشتركة والمجلس الاستشاري لصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية من أجل حث مؤسسة الأمم المتحدة على المساهمة بمزيد من الموارد لصالح الأمم المتحدة بشكل مباشر دعماً لأنشطة المنظمة؛
- (م) التنسيق مع مؤسسة الأمم المتحدة لتقديم مزيد من المعلومات عن مبادراتها البرنامجية التي تنفذ دعماً لقضايا الأمم المتحدة من خلال لجنة التنسيق المشتركة بهدف تقديم تأكيدات إضافية على أن هذه الأنشطة تتسق مع أولويات الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة وتدعمها؛
- (ن) مطالبة مؤسسة الأمم المتحدة بأن تبذل في الوقت المناسب عن جميع التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء وفقاً للإطار المتفق عليه؛
- (س) التنسيق مع مؤسسة الأمم المتحدة عن طريق لجنة التنسيق المشتركة لضمان تقديم المؤسسة معلومات أكثر تفصيلاً عن ميزانيتها، وفقاً للنموذج الموحد للإبلاغ عن مبادرات المؤسسة؛
- (ع) التنسيق مع مؤسسة الأمم المتحدة لتحديد الأسلوب الذي يتيح للأطراف في اتفاق العلاقة التنسيق بشأن سياسة إدارة الصندوق الاحتياطي في المؤسسة، بما في ذلك من خلال تحديد مستوى مناسب للاحتياطي وكيفية تخصيص الاحتياطي واستخدامه؛
- (ف) إطلاق المجموعة الموسعة من مؤشرات الأداء الرئيسية في الوقت المناسب وضمان تغطيتها جميع المخاطر التي يحددها أصحاب السياسات في ممارسة السلطة المفوضة إليهم في مختلف مجالات عملهم؛
- (ص) اتخاذ تدابير لزيادة تحسين المؤشرات الخاصة باتفاقات كبار المديرين والنظر في اتساق مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بتلك الاتفاقات مع مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بتفويض السلطة، بغية تعزيز فعالية اتفاقات كبار المديرين بوصفها أدوات للمساءلة؛

- (ق) النظر في وضع آلية مناسبة لمساءلة رؤساء الكيانات برتبة مد-2 أو ما دونها، لضمان التسلسل القيادي السليم وخضوعهم للمساءلة؛
- (ر) ضمان استمرار المجلس المعني بالعلاقات بين الإدارة والعملاء في إعطاء الأولوية لوضع السياسات في المنظمة واستعراض تطور هذا العمل بانتظام بهدف التعجيل بإصدارها؛
- (ش) استعراض سياسات إدارة قوائم المرشحين المقبولين، مع مراعاة التنوع الجغرافي، والتكافؤ بين الجنسين، وشرط الانقضاء التدريجي، لضمان قوائم ذات حجم مناسب استناداً إلى استشراف تخطيط القوة العاملة، وتوضيح الجهة المسؤولة عن تعهد القوائم، وصياغة توجيهات للمديرين المكلفين بالتعيين بشأن اختيار المرشحين لإدراج أسمائهم في القائمة؛
- (ت) توفير توجيهات عملية واضحة بشأن تعيينات الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد وتعزيز رصد مدتها، وبشأن الحد الأقصى الواجب التطبيق فيما يخص الدخل المسموح به، لضمان التقيد على النحو الواجب بشروط التعاقد مع الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد، ورصد حالات تداخل عقود الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد، وتذكير الكيانات بتجنب الأخطاء حين تجهيز الملفات؛
- (ث) دعم عمل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة لمواصلة تحسين إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛
- (خ) الاعتماد على تشجيع الابتكار وبناء القدرات وتحسين تبادل البيانات والبيانات الوصفية بهدف تيسير تحقيق الغايات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة من خلال تسريع جمع البيانات عن المؤشرات التي نضجت؛
- (ذ) إشراك المجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال في اتخاذ قرار بشأن عملية الموافقة المبسطة والجدول الزمني المنقح لضمان إنشاء مكتب الدعم الإداري المشترك وتحقيق الفوائد المنتظرة؛
- (ض) اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتعجيل بوضع الخطة القطرية لأماكن العمل المشتركة في البلدان وضمان الانتهاء من وضع خطة تعبئة الموارد وتحليلات الأثر وتحديد الأولويات على النحو المقرر وفقاً لخطة العمل السنوية التي وضعتها المجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال؛
- (أ أ) تحديد آلية التحسين المستمر، والإبلاغ عن الفوائد بعد المرحلة الانتقالية؛
- (ب ب) استعراض أهلية الأفراد غير الفاعلين المدرجة أسماؤهم في قائمة خبراء جهود الوساطة، وقائمة الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن، من أجل تحديد جدوى مواصلة إدراج أسمائهم في تلك القوائم؛
- (ج ج) تكثيف الجهود لتعزيز التمثيل الجنساني والجغرافي في القوائم الثلاث؛
- (د د) وضع سياسة صريحة بشأن الاستعراضات المواضيعية بهدف توفير سياسة إرشاد واضحة حول كيفية إجراء الاستعراضات المواضيعية على نحو أكثر اتساقاً؛
- (ه ه) الامتثال بصرامة لقرار الجمعية العامة 119/66 ونشرة الأمين العام ST/SGB/2010/5 للحفاظ على حجم عنصر القروض المحدد بمبلغ 30 مليون دولار، وتقديم سلف يمكن أن تصل إلى مجموع المبلغ النقدي المتاح في عنصر القروض في الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ؛

(و و) كفالة منح القروض من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ إلى وكالات الأمم المتحدة بوصفه آلية للتخفيف من الثغرات الطارئة في التدفق النقدي لضمان استجابة سريعة ومنسقة لحالات الطوارئ الإنسانية، وليس لمعالجة مشاكل التدفق النقدي النظامية في وكالات معينة؛

(ز ز) بذل الجهود لتحديث الدليل التشغيلي للصناديق القطرية المشتركة، في جملة أمور، مع زيادة تحديد الأساس المعقول الذي يجيز للشركاء المنفذين التعاقد مع شركاء فرعيين، والاستمرار في تقديم ضمانات متواصلة في هذا الشأن.

باء - مركز التجارة الدولية

84 - وفقاً للسلطة المالية التي فوضها المراقب المالي، يجوز شطب قيود الحسابات المستحقة القبض التي تزيد قيمة كل منها على 100 دولار ولكنها تقل عن 5 000 دولار إذا ما شهد المركز بأنه بذل جهوداً معقولة لتحصيلها لم تسفر عن نتائج إيجابية وأن بذل المزيد من الجهود لن يكون فعالاً من حيث التكلفة مقابل قيمة المستحقات. وفي عام 2020، تمت الموافقة على طلب واحد لشطب سبعة بنود كانت مستحقة لفترة طويلة، وهي عبارة عن سلف دفعت للمشاركين في الاجتماع ولم تبذل جهود معقولة لتحصيلها.

85 - ووفقاً للتعليمات الإدارية المتعلقة بالخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين، يتعين أن تُدفع أتعاب الخبراء الاستشاريين الدوليين وفرادى المتعاقدين وفقاً للأتعاب اليومية والشهرية المحددة ضمن نطاق المستوى المناسب لها. وكان هناك 154 عقداً من أصل 1 410 عقود من عقود الخبراء الاستشاريين الدوليين وفرادى المتعاقدين التي تتراوح فيها الأتعاب اليومية بين 565 و 618 دولاراً تقع بين المستوى جيم (حيث تتراوح الأتعاب اليومية بين 390 و 560 دولاراً) والمستوى دال (حيث تتراوح الأتعاب اليومية بين 620 و 750 دولاراً). ولا يغطي نطاق الأتعاب اليومية الحالي المدفوعات الفعلية، الأمر الذي قد لا ينظم فعلياً أتعاب الخبراء الاستشاريين الدوليين وفرادى المتعاقدين.

86 - وفقاً للتعليمات الإدارية المتعلقة بالخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين، ينبغي أن يقوم المشرف المباشر على العقود بإجراء تقييمات مرحلية للعقود التي تزيد مدتها عن ستة أشهر. وفي عام 2020، لم يجر المركز أي تقييم مرحلي لتلك العقود التي زادت مدتها عن ستة أشهر.

87 - وانخفض إجمالي عدد الرحلات في مركز التجارة الدولية بسبب جائحة كوفيد-19، من 4 497 رحلة في عام 2019 إلى 947 رحلة في عام 2020. بيد أن المعدل الإجمالي لعدم الامتثال لسياسة شراء تذاكر الطيران قبل 16 يوماً من تاريخ السفر في عام 2020 ظل مرتفعاً، حيث بلغ 61 في المائة. وكانت هذه النسبة 53 في المائة بين موظفي مركز التجارة الدولية و 64 في المائة بين غير الموظفين.

88 - وفي ضوء النتائج المذكورة أعلاه، تتمثل توصيات المجلس الرئيسية في أن يقوم المركز بما يلي:

(أ) إصدار مبادئ توجيهية بشأن إجراءات تحصيل المستحقات غير المسددة، حتى يتسنى تحديد المسؤوليات، ويمكن موظفو التصديق من تقديم دليل واضح على جهود التحصيل؛

(ب) مراجعة سياسته فيما يتعلق بهيكل نطاق الأتعاب لتغطية المدفوعات الفعلية؛

(ج) إجراء تقييمات مرحلية لتلك العقود التي تزيد مدتها عن ستة أشهر؛

(د) اعتماد تدابير تصحيحية لتحسين الامتثال لسياسة شراء التذاكر مسبقاً.

جيم - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

- 89 - لاحظ المجلس أن تاريخ إطار الرقابة الداخلية المعمول به حالياً في الصندوق يعود إلى 8 حزيران/يونيه 2015، ولم يجر الصندوق الاستعراض السنوي المنصوص عليه في الإطار.
- 90 - ويقر المجلس بأن الصندوق لا يستفيد من مختلف لوحات المتابعة والتقارير التي وضعها البرنامج الإنمائي لرصد الامتثال للضوابط الداخلية. ويمكن لنظم الرصد المخصصة أن تعزز الضوابط الداخلية، وأن تعفي الموظفين من عمليات التدقيق اليدوية المرهقة وأن تساعد على منع الأخطاء اليدوية.
- 91 - وتقضي سياسات وإجراءات الصندوق المتعلقة بتفويض السلطة بأن تتم جميع تفويضات السلطة خطياً بصورة رسمية. وقبل تشرين الأول/أكتوبر 2020، كان الصندوق يتعهد وثائق غير مكتملة عن تفويضات السلطة الصادرة. وبالإضافة إلى تفويضات السلطة الخطية، استخدم الصندوق جدولاً لإدارة تفويضات السلطة، يشار فيه إلى إصدار تفويضات سلطة للوظائف بدلاً من الأفراد.
- 92 - أما المبالغ التي يمكن للموظفين الإنذ بها، فكانت تختلف بين تفويضات السلطة الخطية والجدول. ولاحظ المجلس عدة حالات وافق فيها الموظفون على معاملات دون أي تفويض خطي للسلطة أو على مبلغ يتجاوز العتبة المحددة في تفويض السلطة الخطي الممنوح لهم، ولكن أقل من العتبة الواردة في الجدول.
- 93 - ويدير الصندوق تقييم مخاطر الغش والفساد ضمن عملياته العامة لإدارة المخاطر، التي ترد بالتفصيل في إطار الإدارة المركزية للمخاطر، وليس كإجراء قائم بذاته بالنسبة إلى كل من مجالات العمل وعملياته.
- 94 - ويسجل الصندوق المخاطر التي تتعرض لها البرامج والمشاريع في منصة تسجيل المخاطر. ووجد المجلس أن نسبة المخاطر المسجلة المتصلة بمخاطر الغش والأعمال الاحتياطية كانت 2,7 في المائة فقط من جميع المخاطر المسجلة في منصة تسجيل المخاطر. ولاحظ المجلس كذلك أن أكثر من 80 في المائة من البرامج لم تسجل أي مخاطر تتصل بأعمال احتياطية.
- 95 - ولا تتوفر لدى الصندوق أي من إجراءات بذل العناية الواجبة المتواصلة، مثل فحص ملفه الرئيسي للبائعين على فترات منتظمة بحثاً عن البائعين غير المؤهلين على أساس أحدث قوائم عدم الأهلية. ولا تتوفر لديه عمليات مماثلة للتدقيق القائم على بذل العناية الواجبة، مثل استعراض الملف الرئيسي للبائعين من أجل الوقوف على البائعين المختلفين الذين تكون لهم تفاصيل الاتصال نفسها أو المقارنة بين معلومات البائعين ومعلومات الموظفين للكشف عن الشركات الوهمية.
- 96 - ورحب المجلس بالإجراءات الفورية التي اتخذها الصندوق لإدراجها في لوحة متابعة إدارة شؤون البائعين باعتبارها أداة الرصد الخاصة بمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق. إلا أن المجلس يرى من الضروري تنفيذ المزيد من إجراءات بذل العناية الواجبة المتواصلة والاضطلاع بها على فترات منتظمة في المقر.
- 97 - وفيما يتعلق بالنتائج المذكورة أعلاه، يوصي المجلس الصندوق بما يلي:
- (أ) الشروع في استعراض لإطاره للرقابة الداخلية من أجل ضمان أن يتم تحديثه وأن يلبي احتياجات المنظمة؛
- (ب) تحسين إطاره للرقابة الداخلية من أجل تعزيز تنفيذه وتنفيذ نظام رصد مناسب لضمان حسن أداء نظامه للرقابة الداخلية؛

- (ج) زيادة تعزيز إدارة تفويضات السلطة وفقاً للمبادئ التوجيهية المعمول بها التي تنظم سياسات وإجراءات تفويض السلطة؛
- (د) تعزيز التوجيهات الحالية المتعلقة بإجراء تقييمات لمخاطر الغش وتحديد مخاطر الغش الكامنة المحتملة، بما يشمل العمليات الأكثر عرضة لمخاطر الأعمال الاحتياطية؛
- (هـ) تنفيذ إجراءات بذل العناية الواجبة المتواصلة لاستعراض الملف الرئيسي للبائعين بانتظام لإدراج البائعين غير المؤهلين في قوائم عدم الأهلية والكشف عن علامات الإنذار بمخاطر الغش.

دال - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- 98 - لاحظ المجلس أن وحدة الخدمات المشتركة على الصعيد العالمي التابعة للبرنامج الإنمائي تلقت في عام 2020 ما عدده 49 وثيقة ذات صلة بالاعتراف بالإيرادات المتأتية من التبرعات وقّعت في السنوات السابقة بمبلغ إجمالي قدره 66 مليون دولار. وفي عام 2021، وحتى 28 حزيران/يونيه 2021، تلقت وحدة الخدمات المشتركة على الصعيد العالمي 44 وثيقة ذات صلة بالاعتراف بالإيرادات المتأتية من التبرعات وقّعت في عام 2020 بمبلغ إجمالي قدره 81 مليون دولار. وعدل البرنامج الإنمائي خمس وثائق ذات صلة بالاعتراف بالإيرادات المتأتية من التبرعات وقّعت في عام 2020 بمبلغ إجمالي قدره 70,8 مليون دولار في البيانات المالية لعام 2020 لتجنب احتمالات ورود أخطاء جوهرية والاعتراف بتبرعات المانحين في الفترة الصحيحة. ويرى المجلس أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يزيد الوعي بين المكاتب القطرية ووحدات المقر لضمان تقديم الوثائق ذات الصلة بالاعتراف بالإيرادات المتأتية من التبرعات في الوقت المناسب.
- 99 - وخلص المجلس إلى أن البرنامج الإنمائي قرر في عام 2020 ترحيل الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة استناداً إلى بيانات التعداد في نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2020، وهو ما كان ضمن عتبته المقبولة. واستعرض المجلس بيانات التعداد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، ولاحظ أن التغير في عدد الموظفين في عام 2020 تجاوز العتبة التي حددها البرنامج الإنمائي. ونتيجة لذلك، يرى المجلس أنه كان ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يقرر التحقق الكامل من صحة الخصوم على أساس بيانات التعداد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وبالمقارنة مع عملية حسابية منقحة أجراها الخبير الاكتواري، يتبين أن الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة مغالى في قيمتها بمبلغ 13,9 مليون دولار.
- 100 - ولاحظ المجلس وجود العديد من حالات التسجيل اليدوي التي سُجلت فيها إيرادات متأتية من معاملات تبادلية في عام 2020 متعلقة بخدمات قدمتها المكاتب القطرية في فترات سابقة. ويرى المجلس أنه يتعين على المكاتب القطرية أن تسجل فواتير الخدمات في الفترة التي قُدمت فيها الخدمات كي تكفل الاعتراف الصحيح بالأصول والإيرادات وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي 9: الإيراد من المعاملات التبادلية.
- 101 - ولاحظ المجلس أن الممثلين المقيمين للبرنامج الإنمائي في 10 بلدان عملوا بصفة مؤقتة كمنسقين مقيمين في نفس الوقت خلال عام 2020. وفي أحد البلدان، عمل الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي أيضاً كمنسق مقيم طوال عام 2020 واحتفظ بهذه الوظيفة في عام 2021. ولاحظ المجلس أن البرنامج الإنمائي لم يتلق أي مبالغ في إطار استرداد التكاليف فيما يتعلق بالممثلين المقيمين للبرنامج الإنمائي الذين يعملون أيضاً كمنسقين مقيمين من الأمانة العامة للأمم المتحدة. ويرى المجلس أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن

يجري اتصالات مع الأمانة العامة وأن يقيم جدوى عملية السداد للممثلين المقيمين للبرنامج الإنمائي الذين يعملون أيضا بصفة مؤقتة كمنسقين مقيمين.

102 - وتابع المجلس مسائل تتعلق بعدم الامتثال وردت في تقريره السابقين (A/74/5/Add.1 و A/75/5/Add.1). ولاحظ المجلس أن البرنامج الإنمائي قام، في إطار الاستجابة للاستنتاجات السابقة التي خلص إليها المجلس، بتعزيز نظام أطلس لإنشاء الأدوار وتوفير الخدمات للمستعملين من أجل زيادة أتمتة الضوابط الوقائية بشأن إسناد مهام الموظفين إلى العاملين من غير الموظفين. وعلى الرغم من أن إسناد مهام الموظفين إلى العاملين من غير الموظفين أمر غير مسموح به وفقا لإطار الرقابة الداخلية للبرنامج الإنمائي، فقد اكتشف المجلس 101 حالة يؤدي فيها عاملون من غير الموظفين مهام الرقابة الداخلية المتصلة بالموارد البشرية. وخلص المجلس إلى أن جميع المكاتب القطرية التي وقعت فيها حالات عدم الامتثال ما برحت تؤكد أنها تمتثل للمتطلبات ذات الصلة بموجب إطار الرقابة الداخلية للبرنامج الإنمائي.

103 - وعملا بإطار الرقابة الداخلية للبرنامج الإنمائي، يتحمل كل رئيس مكتب المسؤولية العامة عن مواصلة توثيق إجراءات الرقابة الداخلية للمكتب. ولاحظ المجلس أن متطلبات توثيق إجراءات الرقابة في المكتب يفسرها رؤساء المكاتب بطرق مختلفة، لا سيما فيما يتعلق بالتفاصيل التي يلزم توثيقها بخلاف السلطات المفوضة، والتعيينات التي تم إجراؤها، والأدوار المأذون بها في نظام أطلس.

104 - وتحدد سياسة البرنامج الإنمائي بشأن تفويض السلطات مختلف المبادئ التوجيهية التي تحكم السياسات والإجراءات المتعلقة بتفويض السلطة في البرنامج الإنمائي. ولاحظ المجلس أن البرنامج الإنمائي يدير تفويضات السلطة والأدوار ذات الصلة في النظام المركزي لتخطيط الموارد على الورق، خارج نظام أطلس لإنشاء الأدوار وتوفير الخدمات للمستعملين. واختار المجلس عينات من أدوار المستعملين مثل المدير المسؤول عن الموافقة، وطلب الاطلاع على تفويضات السلطة المكتوبة ذات الصلة. وحصل المجلس على 152 تفويضا للسلطة من أصل 172 تفويضا للسلطة طلب الاطلاع عليها، ولاحظ أن 23 في المائة من التفويضات المقدمة لم تكن تفي بالمعايير المتعلقة بتفويضات السلطة المحددة في السياسة ذات الصلة وإطار الرقابة الداخلية للبرنامج الإنمائي.

105 - وتنص سياسة الإدارة المركزية للمخاطر في البرنامج الإنمائي على أن مديري المكاتب مسؤولون عن جملة مهام منها ضمان أن تقوم المكاتب القطرية الخاضعة لإشرافهم بتحديث سجلات المخاطر الخاصة بها. وتنص السياسة نفسها كذلك على أن رؤساء المكاتب مسؤولون في نهاية المطاف عن الإدارة المركزية للمخاطر ويخضعون للمساءلة أمام مدير المكتب المعني عن ضمان رصد سجل المخاطر في الوحدة وتحديثه بانتظام وإدارة المخاطر.

106 - واستنادا إلى لوحة أطلقت حديثا لمتابعة مخاطر المشاريع، استعرض المجلس مخاطر المشاريع الموثقة ومدى استيفاء قيود المخاطر المسجلة. ووجد المجلس أن 34 في المائة من المشاريع لم تسجل أي مخاطر في كانون الأول/ديسمبر 2020، وأن المعلومات المسجلة لم تكن كاملة لما نسبته 55 في المائة من المخاطر. ولاحظ المجلس أن الرقابة على المكاتب الإقليمية فيما يتعلق بالإدارة المركزية للمخاطر تظهر درجات متفاوتة من الفعالية. ووجد المجلس أن المكاتب القطرية التي لديها أكبر عدد من المشاريع التي

لا توجد بشأنها قيود لتسجيل المخاطر وأعداد كبيرة من المشاريع التي توجد بشأنها قيود ناقصة لتسجيل المخاطر، ما برحت تؤكد أنها تقوم بتعهد وتحديث مخاطر المشاريع في نظام أطلس.

107 - والنهج المنسق للتحويلات النقدية هو إطار تنفيذي مشترك (منسق) لتحويل النقدية إلى الشركاء. ويهدف هذا النهج إلى توفير مجموعة مبسطة من الإجراءات لإدارة المخاطر بفعالية، وخفض تكاليف المعاملات، وتعزيز التنمية المستدامة بطريقة منسقة.

108 - ولاحظ المجلس أن البرنامج الإنمائي قد انخرط في جهود مستمرة لتحسين تنفيذ إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية والوثائق المرتبطة به. غير أن المجلس لاحظ أيضا عددا من حالات عدم الامتثال للشروط المنطبقة. وتضمنت هذه الحالات عدم وجود تقييمات صحيحة لقدرة الشريك على الإدارة المالية وعدم الاضطلاع بأنشطة ضمان لتحديد ما إذا كانت الأموال المحولة تستخدم للغرض المقصود منها ووفقا لخطة العمل.

109 - ولاحظ المجلس كذلك أن الممثلين المقيمين يخضعون للمساءلة أمام مدير البرنامج عن تطبيق النهج المنسق لإجراءات التحويلات النقدية على المستوى القطري، وهو ما يقترن بالإشراف والدعم من جانب المقر الإقليمي. ولاحظ المجلس أن المكاتب الإقليمية تضطلع بالإشراف في المقام الأول على أساس إجراءات الرصد على مستوى الكيان. ويرى المجلس أن حالات عدم الامتثال للإطار التي جرى اكتشافها تبين ضرورة تعزيز بيئة الرقابة.

110 - ووجد المجلس أن عددا متزايدا من موظفي البرنامج الإنمائي لديهم أرصدة إجازات سنوية متراكمة مرتقعة للغاية. وأشار المجلس إلى أن الإجازة السنوية مخصصة للاستجمام وكذلك للحفاظ على إنتاجية الموظفين. وتتمثل إحدى المهام الرئيسية للإدارة في مراقبة ورصد الاستخدام المناسب للإجازات السنوية خلال السنة لمنع تعرض الموظفين للإجهاد المستمر وحالات تحمل المسؤوليات بشكل دائم أو منفرد، من أجل التخفيف من مخاطر الغش. ويرى المجلس أن مجموع عدد الموظفين الذين لديهم رصيد متراكم من الإجازات السنوية يصل إلى 60 يوما أو أكثر والذي يبلغ 2 842 موظفا يدل على أن البرنامج الإنمائي لم يضطلع فعليا بمراقبة ورصد استخدام موظفيه للإجازات السنوية. وسيؤثر ذلك على الميزانيات المقبلة وقد ينطوي على مخاطر تتعلق بتوافر موارد من الموظفين للبرامج.

111 - ويرى المجلس أن البرنامج الإنمائي ينبغي له أن يعيد النظر في سياسة إجازة زيارة الوطن لضمان قيام الموظفين بإبلاغ البرنامج الإنمائي فورا بالتغيرات في السفر المعتمد المرتبط بإجازة زيارة الوطن. ولهذا الغرض، يحتاج البرنامج الإنمائي إلى تحديد الالتزامات والجداول الزمنية الواجبة التطبيق للموظفين المستحقين، فضلا عن تفعيل الرسائل التذكيرية. ووجد المجلس أن البرنامج الإنمائي لا يطبق أي عملية فعلية لاسترداد الأموال وخصمها في الوقت المناسب. ويرى المجلس أن البرنامج الإنمائي ينبغي أن يحدد إجراءات استرداد الأموال وأن ينفذ آلية فعالة للجزاء لضمان إجراء التسويات والتحقق من الأدلة في الوقت المناسب.

112 - ويرى المجلس أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي ألا يصدر لموظفيه مدفوعات السلف على المرتبات إلا في الظروف الاستثنائية وغير المتوقعة عندما تكون هناك حاجة إلى الحصول على أموال إضافية. ولاحظ المجلس أن مقدمي الطلبات، في أكثر من 50 في المائة من الطلبات الخاضعة للاستعراض، لم يقدموا أدلة تفيد بأن محاولة الحصول على تمويل من مؤسسات الإقراض المحلية أو من اتحاد الأمم المتحدة الانتماني الفدرالي لم تكلل بالنجاح. وعلاوة على ذلك، لاحظ المجلس أن منح مدفوعات السلف على المرتبات عدة مرات لنفس الموظفين في غضون فترة 12 شهرا يتعارض مع اللائحة المنطبقة على مدفوعات السلف على

المرتبات. ويرى المجلس أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يتوقف عن منح مدفوعات السلف على المرتبات عدة مرات لنفس الموظفين لأن السلف المتراكمة قد تزيد من احتمال حدوث نقص في المبالغ المستردة أو التخلف عن تحصيل المبالغ المستحقة القبض من الموظفين.

113 - ولاحظ المجلس استمرار إدراج بائعين غير مؤهلين في الملفات الرئيسية للبائعين. واكتشف المجلس إدراج ثلاثة بائعين غير مؤهلين في الملف الرئيسي للبائعين في المكتب القطري في باكستان. ووجد المجلس خمسة بائعين غير مؤهلين مدرجين في الملف الرئيسي للبائعين في المكتب القطري في العراق. ولاحظ المجلس أن البرنامج الإنمائي قد استبعد جميع هؤلاء البائعين غير المؤهلين، وتم إدراجهم في قائمة الشبكة الداخلية للبرنامج الإنمائي.

114 - واستعرض المجلس الملفات الرئيسية للبائعين ولاحظ وجود سجلات بائعين مكررة وحسابات مصرفية مكررة. ولاحظ المجلس، أثناء مراجعته حسابات المكاتب القطرية في باكستان والعراق وفنزويلا (جمهورية - البوليغرافية)، مشكلات مختلفة تتعلق بجودة البيانات في سجلات البائعين، مثل عدم اكتمال بيانات العناوين، والأخطاء الواضحة في هجاء أسماء المدن وإدخال بيانات غير صحيحة، مثل الأرقام في حقول العناوين. ويرى المجلس أن دور البيانات الرئيسية للبائعين الدقيقة والكاملة والموثوقة لا يقتصر على الإسهام في كفاءة تجهيز المعاملات المتصلة بالمشتريات والدفع، بل يقلل أيضا من مخاطر أعمال الغش. وأبلغ المجلس بأن البرنامج الإنمائي يعترف بإنشاء بوابة جديدة للموردين تتضمن تحسينات لضمان اكتمال البيانات، وتسجيل جميع المعلومات الأساسية عن البائعين على نحو سليم ودقيق.

115 - ولاحظ المجلس أن السياسات والإجراءات البرنامجية والتشغيلية للبرنامج الإنمائي تتطلب وضع خطط شراء للمشاريع ووضع خطط شراء موحدة للمكاتب القطرية على أساس سنوي. ووجد المجلس أن المكتب القطري في العراق لم يستخدم منصة إدارة المشتريات على مستوى الكيان التي أنشئت استجابة للاستنتاجات السابقة التي خلص إليها المجلس فيما يتعلق بتخطيط المشتريات. وأبلغ المجلس بأن خطة الشراء الإلزامية لأكبر مشروع في المكتب القطري في العراق لم تقدم في عام 2019 أو 2020.

116 - واستعرض المجلس إجراءات الشراء التي باشرها المكتب القطري في العراق في عام 2020 ولاحظ عدة فرص لتعزيز إجراءات الشراء، تتعلق على سبيل المثال بأعمال البناء البسيطة المتصلة بإعادة تأهيل المدارس. ويرى المجلس أن تحسين توحيد طلبات الشراء من شأنه أن يعزز كفاءة وظيفة الشراء، لأنه يقلل من العبء الإداري الذي يفرضه تقديم طلبات متعددة للطلبات.

117 - وفي آذار/مارس 2020، أطلق البرنامج الإنمائي استراتيجيته الجديدة لتكنولوجيا المعلومات لوضع الأساس التشغيلي لتحقيق التحول الرقمي للبرنامج الإنمائي. وتم تجديد معايير تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالهياكل الأساسية والخدمات المرفقة بالاستراتيجية في آذار/مارس 2021. ويبرم البرنامج الإنمائي اتفاقات طويلة الأجل مع الموردين لتسليم الحواسيب المحمولة والحواسيب. ولاحظ المجلس أن ثلث جميع المشتريات فقط هو الذي يستند إلى هذه الاتفاقات التي تحقق وفورات في التكاليف وتيسر توحيد المقاييس. ويرى المجلس أن البرنامج الإنمائي ينبغي أن يدمج مواصفات إلزامية والاستخدام الإلزامي للاتفاقات طويلة الأجل ضمن المعايير الجديدة لتكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالهياكل الأساسية والخدمات.

118 - وفيما يتعلق بالاستنتاجات المبينة أعلاه، يوصي المجلس بأن يقوم البرنامج الإنمائي بما يلي:

- (أ) زيادة الوعي بين المكاتب القطرية ووحدات المقر لضمان تقديم الوثائق ذات الصلة بالاعتراف في الوقت المناسب بالإيرادات المتأتية من التبرعات ومواصلة رصد التأخر في تقديم هذه الوثائق لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى توجيهات إضافية؛
- (ب) مراعاة التغيرات التي طرأت على الأشخاص المؤهلين للفترة الكاملة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر عند إجراء التقدير اللازم لقراره بشأن ترحيل التزامات الاستحقاقات المتعلقة بخصوص التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة أو التحقق الكامل من هذه الالتزامات؛
- (ج) تسجيل الإيرادات المتأتية من المعاملات التبادلية في الفترة التي قدمت فيها الخدمات وتقييم الكيفية التي يمكن بها للنظام المركزي لتخطيط الموارد أن يدعم هذا النهج المحاسبي لضمان ملاءمة الإجراءات والمتابعة واسترداد كامل الإيرادات المتأتية من المعاملات التبادلية؛
- (د) إجراء اتصالات مع الأمانة العامة للأمم المتحدة لتقييم جدوى عملية السداد للممثلين المقيمين للبرنامج الإنمائي الذين يعملون أيضا بصفة مؤقتة كمنسقين مقيمين من أجل استرداد التكاليف؛
- (هـ) مواصلة أتمتة الضوابط الوقائية فيما يتعلق بإسناد مهام الموظفين إلى العاملين من غير الموظفين، وإدراج الحد الأدنى من جميع مهام الرقابة التي يتعين على الموظفين الاضطلاع بها؛
- (و) تبسيط التفاصيل وكيفية توثيق إجراءات الرقابة الداخلية للمكاتب القطرية وإبلاغ رؤساء المكاتب بذلك؛
- (ز) استطلاع إمكانيات إدماج عملية تفويض السلطة، التي تعتمد حاليا على النظام الورقي، في النظام المركزي لتخطيط الموارد؛
- (ح) ضمان أن تسجل المكاتب القطرية المخاطر المتصلة بالمشاريع لجميع مشاريعها وأن تكون قيود المخاطر كاملة؛
- (ط) تحليل إمكانيات تنفيذ عتبة تقوم المكاتب الإقليمية عند تجاوزها باستعراض التقييمات الجزئية وأنشطة الضمان المضطلع بها لفائدة فرادى الشركاء؛
- (ي) تعزيز رصد الإجازات السنوية التي يحصل عليها موظفوه وأرصدة إجازاتهم السنوية لضمان استخدام الموظفين للإجازات السنوية لأغراض الاستجمام الضروري، وكذلك للحيلولة دون انتهاء صلاحية الإجازة السنوية؛
- (ك) وضع استراتيجية شاملة لتخفيض أرصدة الإجازات السنوية المرتفعة إلى مستوى مناسب في غضون فترة زمنية متوقعة؛
- (ل) استعراض إجراءات إجازة زيارة الوطن، بما في ذلك اللوائح التنظيمية، لتحديد التزامات الموظفين المستحقين بوضوح، وتفعيل رسائل تذكيرية فعالة تتضمن المواعيد النهائية والعواقب، وتنفيذ عملية فعالة لاسترداد التكاليف؛
- (م) توثيق تقديم الأدلة، في جميع طلبات الحصول على السلف على المرتبات، التي تفيد بأن محاولة الحصول على تمويل طارئ من مؤسسات الإقراض المحلية أو اتحاد الأمم المتحدة الائتماني الفدرالي لم تكلل بالنجاح؛

- (ن) تعزيز الامتثال للسياسة المتعلقة بتواتر الحصول على السلف على المرتبات لحالات الطوارئ أو الظروف الخاصة؛
- (س) تعزيز جهود البرنامج الإنمائي الرامية إلى استعراض قواعد بيانات البائعين بانتظام بغية استبعاد البائعين غير المؤهلين الذين شطبهم البرنامج بنفسه؛
- (ع) استطلاع إمكانات وضع ضوابط قوية لإدخال البيانات وآليات منتظمة لتعهد البيانات في بوابة الموردين الجديدة، تضمن وجود بيانات رئيسية دقيقة وكاملة وموثوقة للموردين؛
- (ف) تعزيز تخطيط المشتريات لجميع المشاريع في المكتب القطري في العراق وتوحيد خطط الشراء في منصة إدارة المشتريات على مستوى الكيان؛
- (ص) إدراج الاستخدام الإلزامي للاتفاقات الطويلة الأجل والمواصفات الإلزامية للمشتريات ضمن معايير البرنامج الإنمائي للمبادئ التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالهياكل الأساسية والخدمات.

هاء - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

- 119 - لم يكن وضع خطة للاستدامة وتحميلها في نظام إدارة معلومات البرامج من الممارسات الشائعة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كما هو مطلوب في إطار دليل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإدارة البرامج والمشاريع. وأجرى المجلس عمليات فحص عشوائي لسجلات 10 مشاريع، يبلغ إجمالي ميزانيته المقررة 65,30 مليون دولار، في نظام إدارة معلومات البرامج، ولاحظ أنه لم يجر وضع وتحمل أي خطط استدامة لتلك المشاريع.
- 120 - ولاحظ المجلس أن استراتيجية تعبئة الموارد الخاصة بالبرنامج لم تتخذ تنفيذا كاملا، نظرا لعدم كفاية مدخلات الموارد، وعدم إمكانية تطبيق بعض البنود. ولا تزال هناك فجوة بين ميزانية صندوق البيئة ودخله الفعلي.
- 121 - وأخذ المجلس عينات من ثلاثة اتفاقات على المستوى المؤسسي، ولاحظ أن قيمة اثنين من معدلات تكاليف الدعم البرنامجي هي أقل من النسبة المقررة البالغة 13 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك طلبات للتبرير أو وثائق للحصول على الموافقة بشأن تخفيض معدلات تكاليف الدعم البرنامجي.
- 122 - ولاحظ المجلس أن البرنامج وقع 17 اتفاقا جديدا في عامي 2019 و 2020 مع أربعة شركاء منفذين كان يترتب عليهم بالفعل مدفوعات لسلف مستحقة السداد قدرها 228 782,31 دولارا في نهاية عام 2018. ومن بين تلك الاتفاقات ثمانية اتفاقات وقعت حديثا لا تزال تنطوي على مدفوعات لسلف مستحقة السداد حتى آذار/مارس 2021 بسبب عدم وجود تقارير النفقات. ومن بين ستة اتفاقات انتهت تنفيذها قبل عام 2020، كانت هناك سلف مفتوحة في آذار/مارس 2021 في ثلاثة منها.
- 123 - وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، كان هناك 31 مشروعا قديما في نظام إدارة معلومات البرامج بميزانية مقررة قدرها 193,11 مليون دولار، وكان الموعد النهائي لإنجاز أحدها قبل أكثر من ثلاث سنوات. ونظر المجلس في عينات من سبعة مشاريع قديمة ووجد أن الموظفين المسؤولين كانوا قد بعثوا برسائل تنكير إلى مديري المشاريع للإبلاغ عن أحدث حالة للمشروع في الوقت المناسب. بيد أن بعض مديري المشاريع لم يقوموا بتقديم تعليقاتهم أو تحميل معلومات الحالة الفعلية للمشاريع في الوقت المناسب، مما أدى إلى حدوث تأخير في تأكيد تغيير حالة المشروع إلى "منجز" عند حلول الموعد النهائي لإنجاز المشاريع.

- 124 - وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020، كان هناك 368 مشروعاً "منجزاً" بحسب حالته في نظام إدارة معلومات البرامج. ولاحظ المجلس أن إجراءات الإغلاق في 330 مشروعاً من تلك المشاريع لم تتخذ خلال 12 شهراً من تاريخ إنجاز المشروع، وتجاوزت الموعد النهائي للإغلاق بما يتراوح بين 3 أشهر و 223 شهراً. ولاحظ المجلس أيضاً عدم تسجيل تواريخ الإنجاز لـ 26 مشروعاً من المشاريع الـ 368 المذكورة.
- 125 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، كان هناك 259 مشروعاً لمرافق البيئة العالمية قيد التنفيذ. ولاحظ المجلس أن 46 مشروعاً منها، بميزانية إجمالية قدرها 71,46 مليون دولار، تجاوزت التواريخ المقررة لانتهاء التنفيذ. وعلاوة على ذلك، كان 11 مشروعاً من تلك المشاريع الـ 46 قد تأخر إنجازها لأكثر من سنة.
- 126 - وفي ضوء النتائج المذكورة أعلاه، تتمثل توصيات المجلس الرئيسية في أن يقوم البرنامج بما يلي:
- (أ) وضع خطط للاستدامة تتضمن تدابير ملموسة وقابلة للتتبع لجميع مشاريعه، عملاً بدليل برنامج البيئة لإدارة البرامج والمشاريع؛
- (ب) '1' تعديل استراتيجية التمويل التي يتبناها، على أساس استعراض حالة التمويل السابقة، وحذف البنود غير الواقعية بما يجعل الاستراتيجية قابلة للتطبيق؛
- '2' تحسين الآلية المطبقة لكفالة تنفيذ استراتيجية جمع الأموال، بما في ذلك مدخلات الموارد اللازمة والرصد المنتظم؛
- (ج) استعراض الاتفاقات المقبلة في الحالات التي تطلب فيها الجهة المانحة استثناء من المعدل الموحد لتكاليف الدعم البرنامجي، وإحالة الاتفاقات، مع التبرير المناسب والشروط المطبقة، إلى المراقب المالي للموافقة عليها لضمان الشفافية؛
- (د) إنشاء آلية داخلية للتنبيه والإبلاغ والتواصل في الحالات التي توجد فيها أرصدة سلف مستحقة السداد منذ فترة طويلة لضمان الشفافية قبل توقيع اتفاق جديد مع الشريك المنفذ نفسه؛
- (هـ) تعزيز تدريب مديري المشاريع وإنشاء آلية استعراض منتظم من خلال تذكير مديري المشاريع على الفور بالوقوف على حالة المشروع وتحميل المعلومات ذات الصلة في نظام إدارة معلومات البرامج في الوقت المناسب؛
- (و) الإسراع في تسوية المشاكل القديمة واستكمال إجراءات إغلاق المشاريع المتأخرة في أقرب وقت ممكن؛
- (ز) العمل بصورة حثيثة لاستكشاف تدابير بديلة ممكنة عملياً لرصد الالتزام بالجدول الزمنية في تنفيذ مشاريع مرافق البيئة العالمية وتمديد المشاريع، إذا لزم الأمر.

واو - صندوق الأمم المتحدة للسكان

- 127 - نظراً للتوقيت غير المناسب لرصد أنشطة الضمان، اضطر الصندوق إلى استعراض أنشطته المقررة وإدخال تغييرات أثناء بدء تنفيذ الخطة. وقد أدرجت هذه التغييرات، التي أدخلت بين حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر 2020، نتيجة للاختيار غير الدقيق وغير الفعال للشركاء المنفذين الذي يخضعون لأنشطة الضمان. وعلاوة على ذلك، كان هناك شركاء منفذون لم يكن لديهم بعد أنشطة ضمان مقررة لعام 2020، وكانت مبالغ الرصد الحالية الخاصة بهم أعلى من العتبات المحددة لعمليات الفحص العشوائي

أو مراجعة الحسابات الإلزامية. وأخيراً، لاحظ المجلس أن هناك حالات لم تُعكس فيها تصنيفات الشركاء المنفذين من حيث المخاطر بدقة في نظام ضمان الشركاء المنفذين بسبب أخطاء ارتكبتها المستخدمون عند تحميل التقارير. وتشكل مستويات المخاطر هذه أحد المعايير لوضع خطة أنشطة الضمان.

128 - واستعرض المجلس القائمة العالمية للإمدادات التي سُلِّمت إلى الشركاء المنفذين في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر 2020. ونتيجة للتحليل، لاحظ المجلس أن هناك حالات خُدِّثت فيها أداة تتبع الشحنات بتأخير يتراوح بين شهر واحد وثمانية أشهر من تاريخ تسليم الإمدادات إلى الشركاء المنفذين. وفي حالات أخرى، خُدِّثت أداة تتبع الشحنات بتأخير يتراوح بين يوم واحد و 29 يوماً من تاريخ تسليم الإمدادات إلى الشركاء المنفذين. وكانت هناك أيضاً حالات خُدِّثت فيها أداة تتبع الشحنات بتأخير يتراوح بين 15 و 29 يوماً من تاريخ تسليم الإمدادات إلى الشركاء المنفذين.

129 - ووجد المجلس أن تقييم الاتفاقات الطويلة الأجل قد تأخر لأكثر من عام وأن فرع خدمات المشتريات قد وحد التقييمات لعامي 2018 و 2019 في تقرير واحد، يتضمن 11 حالة. ولذلك، لم تقدّم التعقيبات بشأن الأداء للموردين على أساس سنوي. وبالإضافة إلى ذلك، وقّع الموردون والصندوق في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2020 على 12 تقريراً من تقارير تقييم الاتفاقات الطويلة الأجل لعامي 2018 و 2019. وبالتالي، لم تقدّم التعقيبات على التقارير إلى الموردين في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، ركزت تقارير تقييم الاتفاقات الطويلة الأجل المقدمة على السلع الأساسية الرئيسية التي اشتراها فرع خدمات المشتريات بصورة مركزية، ومن ثم لم تشمل العملية الاتفاقات الطويلة الأجل المتعلقة بفئات أخرى، مثل المركبات أو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

130 - وفيما يتعلق بالاستنتاجات الواردة أعلاه، يوصي المجلس بأن يقوم الصندوق بما يلي:

(أ) تعزيز إجراءاته المتعلقة برصد أنشطة الضمان على جميع مستويات الإدارة (العالمي والإقليمي والقطري)، بهدف إجراء عملية تعطي لمحة عامة دقيقة عن الشركاء المنفذين الذين يخضعون لعمليات الفحص العشوائي و/أو مراجعة الحسابات في الوقت المناسب؛

(ب) تحديث تصنيفات الشركاء المنفذين من حيث المخاطر في نظام ضمان الشركاء المنفذين في الوقت المناسب وبطريقة دقيقة، وذلك لوضع أنشطة الضمان المقررة بدقة؛

(ج) إدراج ضوابط آلية في النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد، بهدف تحديد الشركاء المنفذين الذين يخضعون لأنشطة الضمان الإلزامية في الوقت المناسب وبطريقة دقيقة؛

(د) توفير تدريب فعال لمراجعي الحسابات من أطراف ثالثة على استخدام نظام ضمان الشركاء المنفذين؛

(هـ) تحسين عملياته المتعلقة برصد الإمدادات على صعيدي الإدارة الإقليمي والقطري، بهدف الكشف عن وحدات الأعمال التي تحتاج إلى دعم لتعهد معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن إمدادات الكيان وتسليم المخزون إلى الشركاء المنفذين؛

(و) إدراج ضوابط وقائية تتصل بالمعلومات المتعلقة بالمخزون في النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد، بُغية تقديم تنبيهات مبكرة في كل مرحلة من مراحل عملية الإمداد؛

(ز) تعزيز الرصد وإجراءات الرقابة الداخلية لضمان تقديم جميع تقارير تقييم الاتفاقات الطويلة الأجل إلى الموردين في الوقت المناسب وبدقة؛

(ح) الزيادة التدريجية لنطاق تقارير تقييم الاتفاقات الطويلة الأجل ليشمل جميع وحدات الأعمال التابعة للصندوق، من أجل الحصول على لمحة عامة أوسع نطاقاً على استخدام هذه الاتفاقات في مجالات تتجاوز السلع الأساسية الرئيسية.

زاي - برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

131 - لاحظ المجلس أن 13 منحة، يبلغ مجموع الأرصدة الختامية لتحويلات السلف المتعلقة بها 0,26 مليون دولار وتمثل نسبة 1,15 في المائة من تحويلات السلف، لم تُغلق مالياً في غضون 90 يوماً من تاريخ انتهاء الاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة، وقد تراوحت مدة التأخير بين 52 يوماً و 1 220 يوماً. واكتشف المجلس كذلك أن 28 من المنح المغلقة ظلت تتضمن بنوداً مفتوحة متعلقة بحسابات مستحقة الدفع لأكثر من سنة واحدة، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، بمبلغ إجمالي قدره 0,23 مليون دولار.

132 - واستعرض المجلس أيضاً حالة الإغلاق المالي للمشاريع التي يديرها المكتب الإقليمي لأفريقيا، فلاحظ أنه من أصل 46 منحة مغلقة من الناحية التشغيلية لم تكن 29 منحة، حتى 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، مغلقة من الناحية المالية في غضون الأشهر الاثني عشر المقررة، كما لاحظ أن الوفاء بالالتزامات المفتوحة لم ينته بعد في حالة 13 منحة من تلك المنح البالغة 29 منحة.

133 - ولم يقدم موئل الأمم المتحدة التقارير المرحلية للفصول الثلاثة الأولى من عام 2020، التي طلبها المجلس. ويساور المجلس القلق لأن عدم إعداد تقارير مرحلية فصلية لن يعرقل رصد البرامج وإنجاز النتائج فحسب، بل سيقوض أيضاً عملية اتخاذ القرارات البرنامجية.

134 - واستعرض المجلس في نظام المحاسبة والاستحقاقات الخاصة بالمشاريع عينة مكونة من 10 مشاريع وافق عليها المكتب الإقليمي لأفريقيا وأدارها في الفترة بين عامي 2018 و 2019، ولاحظ المجلس أن الفريق الاستشاري للمشاريع وافق على 5 من تلك المشاريع العشرة بعد توقيع اتفاقات التمويل، وأن مشروعا واحدا منها أعفي من الحصول على موافقة الفريق الاستشاري للمشاريع بعد توقيع اتفاق التمويل الخاص به.

135 - واستعرض المجلس أيضاً 13 مشروعا يديرها المكتب القطري لمصر، فلاحظ أن اتفاقات تمويل متعلقة بثلاثة مشاريع مجموع قيمتها 1,86 مليون دولار وقّعت قبل الحصول على موافقة الفريق الاستشاري للمشاريع لمدد تتراوح بين 15 يوماً و 130 يوماً.

136 - واستعرض المجلس اتفاقي تعاون وقعهما موئل الأمم المتحدة مع محافظتين في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، ولاحظ أن اتفاقي التعاون المذكورين لا يزالان يُصنّفان ضمن الإنجازات الرئيسية المتوقعة (للفترة 2020-2021) 23 مشروعا صغيرا متعلقا بالبنى التحتية للمياه، مع أنها مشاريع أُنجزت قبل تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

137 - واستعرض المجلس أداء الميزانية للبرامج الفرعية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، ولاحظ حدوث انخفاض هائل في المخصصات الفعلية المرصودة في الميزانية لبرنامجين فرعيين متعلقين بخطة الموئل الاستراتيجية للفترة 2020-2023، وذلك مقارنة بالميزانية الأصلية.

138 - ولم تُنفذ بالكامل توصيات لجنة العقود في المقر، والأمين العام المساعد لمكتب خدمات الدعم المركزية، والأمين العام المساعد لإدارة سلسلة الإمداد، وتكررت لدى تنفيذ عقدين في أفغانستان تمديدات بأثر رجعي أو تجاوزات للمبالغ القصوى.

139 - وبالنظر إلى الاستنتاجات المذكورة أعلاه، يوصي المجلس موئل الأمم المتحدة بما يلي:

(أ) تصفية البنود المفتوحة والالتزامات المفتوحة في المنح المغلقة من الناحية التشغيلية وضمان إغلاقها المالي في الوقت المناسب، من أجل تعزيز الفعالية المالية للمنظمة وتحسين دقة البيانات المالية؛

(ب) إعداد تقارير مرحلية فصلية على نحو ما تقتضيه الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2023 لتوفير معلومات شاملة يستتار بها في اتخاذ القرارات والتخطيط المستقبلي؛

(ج) الامتنال الصارم لسياسة موئل الأمم المتحدة المتعلقة بالإدارة القائمة على المشاريع، وذلك لكفالة أن يستعرض الفريق الاستشاري للمشاريع الجوانب الفنية والمالية لوثائق المشاريع وأن يوافق عليها قبل توقيع اتفاقات التمويل؛

(د) تحسين صياغة اتفاقات التعاون التي تكون نواتجها متماثلة رغم تمويلها من منح مختلفة، وذلك تقاديا لازدواجية الجهود؛

(هـ) مواصلة إجراء اتصالات وثيقة مع الجهات المانحة من أجل العمل بنشاط على تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق النتائج المتوقعة المدرجة في الميزانية المقترحة؛

(و) تجنب حالات الأثر الرجعي قبل توقيع عقود جديدة.

حاء - منظمة الأمم المتحدة للطفولة

140 - لاحظ المجلس أن هناك منحا تم تسجيلها في نظام المعلومات الافتراضي المتكامل VISION (النظام المركزي لتخطيط الموارد الذي تستخدمه اليونيسف) بعد استلام الأموال النقدية. وكانت هناك حالات أيضاً، من بين حالات أخرى، تم فيها توقيع الاتفاق في عام 2019 وتلقي المبالغ النقدية في العام نفسه، علماً أن المنحة أنشئت في عام 2020، وكانت هناك حالة استغرق فيها تنفيذ التصحيحات في نظام VISION فيما يتعلق بأموال مخصصة لمكتب قطري مختلف عدة أشهر.

141 - واستعرض المجلس عينة من 61 شريكا منفذا أبلغوا عن نفقات قدرها 82,99 مليون دولار لعام 2020. وفي هذه العينة، تم النظر في الشركاء المنفذين ممن يمثلون مجازفة كبيرة والذين تتجاوز نفقاتهم 50 000 دولار. ولاحظ المجلس أن 28 من أصل الشركاء المنفذين الـ 61 تأخروا في تنفيذ أنشطة الضمان بما متوسطه 340 يوماً منذ نشر النفقات. وبالمثل، تم تأجيل الضمان المالي حتى عام 2021 بالنسبة لـ 17 حالة من الحالات الـ 28 التي لاحظها المجلس.

142 - واستعرض المجلس الوحدة المتعلقة بنقاط العمل، ولا سيما نقاط العمل الواردة من المكاتب القطرية للمكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا. وكانت هناك 290 نقطة عمل ذات أولوية عالية من عام 2016 إلى عام 2020 ناجمة عن وحدة الضمان المالي في منصة eTools غير منجزة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وبالإضافة إلى ذلك، تأخر إنجاز 61 في المائة منها، أي ما يمثل 178 نقطة عمل، أكثر من ستة أشهر.

143 - وأجرى المجلس تنقيحاً لعملية التوقعات السنوية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 التي نسقتها شعبة الإمدادات والمكاتب القطرية و/أو الإقليمية. وتم تحليل التوقعات المتعلقة باللقاحات لـ 96 بلداً، وأجهزة التحصين لـ 80 بلداً، والأغذية العلاجية الجاهزة للاستخدام لـ 81 بلداً، والناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات ذات المفعول الطويل الأجل لـ 32 بلداً، وتم الكشف عن اختلافات كبيرة بين التوقعات وعمليات التسليم.

144 - ولاحظ المجلس أن اليونيسف لم تضع إطاراً تنظيمياً مخصصاً بشأن حالات الطوارئ من المستوى 1 لتوفير التوجيه على نطاق المنظمة بشأن آلية تفعيلها وتعطيلها الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ المجلس أن اليونيسف ليس لديها معلومات موحدة ومستكملة عن حالات الطوارئ الحالية والسابقة من المستوى 1.

145 - ويوصي المجلس، استناداً إلى نتائجه، بأن تقوم اليونيسف بما يلي:

(أ) تحديث سياستها بشأن الاعتراف بالإيرادات فيما يتعلق بالمحاسبة المتصلة بالبرامج المشتركة وتحديد النقطة التي تتحكم عندها في الأصول غير التبادلية المتصلة بترتيبات الصناديق الاستئمانية أو البرامج المشتركة؛

(ب) الإفصاح عن الاتفاقات المتعلقة بالبرمجة المشتركة التي لم تُستوفَ فيها معايير الاعتراف بالأصول بوصفها أصولاً احتمالية في البيانات المالية؛

(ج) وضع حل من أجل تتبع تقديم الاتفاقات الموقعة وتعزيز عملية رصد تسجيلها في الوقت المناسب؛

(د) وضع إطار زمني واضح لبدء مختلف أنشطة الضمان ووضع صيغتها النهائية من أجل كفالة تنفيذها في الوقت المناسب، باستخدام تاريخ نشر النفقات في النظام كمرجع بعد الموافقة على استمارة الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق؛

(هـ) وضع خطة عمل بهدف كفالة القيام في الوقت المناسب باستعراض النفقات التي يبلغ عنها الشركاء المنفذون، والقيام في موعد لا يتجاوز الربع الأول من السنة التالية بعد إبلاغ اليونيسف بالنفقات باستكمال الضمان المالي المطلوب؛

(و) كفالة أن يحدد المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا أسباب التأخير في إغلاق نقاط العمل المتأخرة الناجمة عن أنشطة الضمان المالي للنهج المنسق للتحويلات النقدية، وأن يتخذ الإجراءات التصحيحية، جنباً إلى جنب مع المكاتب القطرية، من أجل كفالة القيام في عام 2021 بإغلاق البنود المفتوحة ذات الأولوية القصوى التي تم تحديدها والبالغ عددها 290 بنداً؛

(ز) كفالة أن يتخذ المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا تدابير وقائية لكفالة أن يتم إغلاق نقاط العمل ذات الأولوية القصوى المتصلة بإدارة الشراكات المنفذة في غضون سنة من إنشاء نقاط العمل هذه؛

(ح) كفالة أن تضع شعبة البيانات والتحليلات والتخطيط والرصد، جنباً إلى جنب مع المكاتب الإقليمية، منهجية من أجل الرقابة الفعالة على النتائج ذات الأولوية القصوى الناشئة عن النهج المنسق لإغلاق أنشطة الضمان المتصلة بإطار التحويلات النقدية وأن تعزز منصة eTools من أجل دعم قيام المكاتب القطرية بالإغلاق الفعال لنقاط العمل المتأخرة؛

(ط) كفالة أن تعزز شعبة الإمدادات، بالتنسيق مع المكاتب القطرية والإقليمية، الإجراءات المتعلقة بالتوقعات وأن تنتظر في تعديل التوقعات في الوقت المناسب لكي تعكس الفروق الكبيرة التي يمكن أن تحدث؛

(ي) كفالة أن يضفي مكتب المقر في نيويورك الطابع الرسمي على إجراءات الطوارئ الجديدة، التي يجب أن تتضمن لوائح بشأن حالات الطوارئ من المستوى 1، وذلك من أجل تعزيز حوكمة نظام الطوارئ، وتوفير التوجيه الواضح بشأن خطوات التفعيل ومعايير التعطيل والمسؤوليات والمساءلة واتخاذ القرارات؛

(ك) إنشاء مستودع رسمي أو قائمة بحالات طوارئ من المستوى 1 من أجل تيسير الوصول إلى المعلومات المتعلقة بحالات الطوارئ هذه لجميع المستويات في اليونيسف.

طاء - معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

146 - وقف المجلس على علل في نظام "استعراض أداة التتبع" الذي يُستخدم لاستعراض الاتفاقات المالية وغير المالية. وقد أعاق عدم وجود معرّف بحثي فريد إيجاباً المجلس الاتفاقات في هذا النظام. ولم يمكن نظام استعراض أداة التتبع من معاينة الإضافات و/أو التغييرات التي أدخلها المدير على مشاريع الاتفاقات وفقاً للتوصيات الصادرة عن وحدة المالية والميزانية ووحدة الشراكات وتعبئة الموارد. كما لم يكن من الممكن الوقوف على الصيغة النهائية لأي من الاتفاقات في نظام استعراض أداة التتبع.

147 - ولاحظ المجلس خلال زيارته عدم تضمّن إطار النتائج المدرج في الميزانية البرنامجية للمعهد وسائل للتحقق من تحقيق المؤشرات والأهداف المدرجة فيه. ولاحظ المجلس كذلك عدم تطبيق عدة عناصر من السلسلة السببية للإدارة القائمة على النتائج بشكل يتفق مع تعريف كل منها في خطط العمل السنوية لجميع وحدات الشعب في المعهد. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ المجلس عدم تضمّن معظم خطط العمل السنوية جداول زمنية لتحقيق النتائج وعدم تحديدها شخصاً مسؤولاً عن تحقيق النتائج.

148 - ولاحظ المجلس أن مبادئ المعهد التوجيهية للسياسات المتعلقة باتفاقات قبول تبرعات لأغراض محددة ("المنح المستلمة") تتضمن المتطلبات الشكلية التي ينبغي اتباعها للموافقة على أن تُدخل على اتفاقات المشاريع تعديلات غير مترتب عليها تكاليف. غير أن المعهد لم يتبع هذه المتطلبات الشكلية في أربع حالات، حيث وُفق على التعديلات فيها عن طريق البريد الإلكتروني فحسب.

149 - وفي ضوء الاستنتاجات المذكورة أعلاه، فإن توصيات المجلس الرئيسية هي أن يقوم المعهد بما يلي:

(أ) تحديد واستخدام معرّف فريد لكل مشروع في جميع نظم الإدارة حتى يتسنى تتبع المشاريع في جميع الأدوات و/أو الوثائق المستخدمة في المعهد؛

(ب) الاحتفاظ بأرشيف صيغات ووثائق الاتفاقات في نظام استعراض أداة التتبع لإتاحة تتبع التغييرات و/أو التعديلات التي أدخلتها وحدة الشراكات وتعبئة الموارد ووحدة المالية والميزانية ومدير البرنامج خلال عملية الاستعراض؛

(ج) تحديد وسائل للتحقق من تحقيق المؤشرات والأهداف المدرجة في الميزانية البرنامجية؛

- (د) اتخاذ المعهد تدابير لكفالة أن تطبق كل وحدة برنامجية على النحو الملائم عناصر السلسلة السببية للإدارة القائمة على النتائج المدرجة في خطط عملها وفقا لأحكام إطار المعهد للإدارة القائمة على النتائج؛
- (هـ) الإفصاح عن الجداول الزمنية لتنفيذ النواتج والأنشطة المحددة في خطط العمل السنوية للوحدات والمكاتب، وعن الموظفين المسؤولين عن هذا التنفيذ؛
- (و) الامتثال لما تقتضيه المبادئ التوجيهية للسياسات المتعلقة باتفاقات قبول تبرعات لأغراض محددة ("المنح المستلمة") بشأن إضفاء الطابع الرسمي على تعديلات المشاريع.

ياء - مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

- 150 - تمثل جائحة كوفيد-19 أزمة صحية عالمية غير مسبقة أدت أيضا إلى أزمة حماية فيما يتعلق بالأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية. وأعلنت المفوضية حالة طوارئ من المستوى 2 للتصدي للجائحة ووجهت نداء للحصول على تمويل إضافي بمبلغ 0,75 بليون دولار.
- 151 - وبالإضافة إلى الاضطلاع بأنشطة أخرى، ذكرت المفوضية أن لديها احتياجا متزايدا من الأصناف المتعلقة بالنظافة الصحية وبعض المواد الطبية، ولا سيما معدات الوقاية الشخصية. ووجد المجلس أن عمليات تقييم الاحتياجات واستلام الأصناف وتوزيعها لم تكن متوائمة في معظم الحالات المستعرضة. ولاحظ المجلس أن العمليات القطرية لم تستخدم خطط التوزيع، ولم تستطع في معظم الحالات المستعرضة تقديم استعراض عام للأصناف الموزعة والمقرر توزيعها والمتاحة في المخزون.
- 152 - وبناء على مراجعة الحسابات التي أجريت في عام 2020، وجد المجلس أن استعراض إطار الأدوار والمسؤوليات والسلطات لا يزال مستمرا. وذكرت المفوضية أن هناك احتياجا إلى إعادة النظر في نموذج خطوط الدفاع الثلاثة. ولاحظ المجلس أنه قد جرى من حيث المبدأ إقرار مشروع خريطة طريق لتوجيه عملية اللامركزية والهيكل الإقليمية، إلا أن المواعيد النهائية للإنجاز والخطوات اللازمة لم تتحقق على النحو المبين وأنه لم تدرج بعد في خريطة الطريق المهمة الرئيسية المتمثلة في مواءمة شعب المقر.
- 153 - وما برحت الركائز تشكل منذ أكثر من 10 سنوات أعلى مستوى في الميزانية الشاملة القائمة على النتائج وهيكل المساءلة في المفوضية. ويرد تعريف لهذه الركائز في القواعد المالية للمفوضية. وتمثل الركيزة 1 البرنامج العالمي للاجئين، والركيزة 2 البرنامج العالمي لديمي الجنسية، والركيزة 3 المشاريع العالمية لإعادة الإدماج، والركيزة 4 المشاريع العالمية للأشخاص المشردين داخليا.
- 154 - وفيما يتعلق بمشروع إصلاح الإدارة القائمة على النتائج، اقترحت المفوضية الاستعاضة عن هيكل الركائز بمجالات التأثير. وأقرت اللجنة التنفيذية عملية الإحلال هذه، وأيدت إجراء مراجعة للقواعد المالية تسري اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2022، وطلبت إلى المفوض السامي ضمان جودة المعلومات المتعلقة بالميزانية. ويشاطر المجلس الهيئات الإدارية الشواغل التي أثارها ومفادها أن تعديل هيكل الميزانية والقواعد المالية يتطلب ضمانا بوفاء مجالات التأثير الجديدة المقترحة بمتطلبات الشفافية والجودة، ولا سيما في التقارير المالية.
- 155 - ووضعت المفوضية، في إطار نظامها للرقابة الداخلية، تحليلا للفروق في مصروفات العمليات القطرية، صنف ضمن فئات تتعلق بالمكاتب الإقليمية السبعة. ووجد المجلس أن المعلومات الدقيقة المتعلقة

بحوالي 130 عملية قطرية لا تقدم سوى مساعدة ضئيلة في تحليل الأرصدة الإجمالية لحسابات المفوضية. ويرى المجلس أن تحليل الفرق يمكن أن يعزّز بشكل أكبر بإدراج نقاط مرجعية وتحليل المعلومات المالية المتراكمة على مستوى المقر.

156 - ووجد المجلس أن مبالغ كبيرة من الحسابات المستحقة القبض من اتفاقات الصرف مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قد رُحلت كبنود مفتوحة على مدى فترات تزيد على سنة واحدة. ولم تتابع العمليات القطرية مطالبات استرداد الأموال أو إغلاق البنود. ولاحظ المجلس أن العمليات الحالية للمفوضية تؤدي إلى مبالغ غير اقتصادية من التمويل المسبق.

157 - واستعرض المجلس عمليات ضبط جودة البيانات التي كانت العمليات القطرية قد أجرتها قبل إحالة قوائم المدفوعات النقدية إلى مقدمي الخدمات المالية. ولاحظ المجلس وجود أوجه قصور في توثيق عمليات ضبط جودة البيانات. ويرى المجلس أنه ينبغي للمفوضية استخدام معرّفات وحيدة لجميع الأسر المعيشية التي تحصل على الدعم وينبغي لها تحسين توثيق عمليات الضبط هذه.

158 - وتبين للمجلس أن هناك حاجة إلى التحسين في إدارة البيانات من طرف إلى طرف في نظام المفوضية لإدارة المساعدة النقدية (CashAssist). وتتعلق المشاكل أساساً بعدم وجود تجهيز متكامل لقوائم المدفوعات النقدية التي تحال إلى مقدم الخدمات المالية من خلال واجهة لبرمجة التطبيقات. ووجد المجلس أن مقدم الخدمات المالية أبلغ عن حالة إخفاق معاملة دفع لمعاملات أتمت بصورة ناجحة، مما أسفر عن محاولات دفع مزدوجة وثلاثية.

159 - ووجد المجلس أوجه قصور في التوجيهات المنطبقة لتحديد قيم التحويلات النقدية. فقد دفعت العمليات القطرية مبالغ إجمالية للأسر المعيشية المتلقية للدعم، مما أدى إلى عدم المساواة، بسبب اختلاف حجم الأسر. ولم تشمل التوجيهات التفاصيل التنظيمية للمفوضية، كما أنها لم تحدد المسؤوليات عن تحديد قيم التحويلات النقدية في العمليات القطرية. ووجد المجلس أن المكاتب الإقليمية يمكنها أن تؤدي دوراً في نشر ودعم المعلومات المتعلقة بأسعار السوق وتحليل العمليات القطرية في منطقتها.

160 - ولاحظ المجلس عدم وجود مواد توجيهية موحدة وشاملة بشأن تنفيذ عمليات إدارة الشراكات. وفي وقت إجراء المراجعة، كانت التعليمات المتعلقة بالشراكات موزعة في عدة وثائق. ويرى المجلس أن وجود مجموعة موحدة من المواد التوجيهية، التي تلخص فيها اللوائح القائمة بشأن إدارة الشراكات على مدى سنوات متعددة في مكان واحد وبطريقة مكثفة، من شأنه أن يجعل العمليات أكثر شفافية وأن يبسط العمليات اليومية.

161 - ويشكل موظفو الجهات الشريكة جزءاً هاماً من إجمالي مصروفات الشركاء المنفذين، ويلزم تخفيف المخاطر الأصلية على النحو المناسب. ووجد المجلس أن العمليات الجديدة للإدارة القائمة على النتائج تتطلب تنقيح آليات الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بموظفي المفوضية، وهو ما من شأنه إتاحة فرصة لإدراج الأدوات المعززة في المواد التوجيهية المقبلة.

162 - والإدارة الفعالة للقوة العاملة هي النظير للتخطيط المالي وينبغي أن تكفل استخدام الأفراد على نحو فعال من حيث التكلفة. واستعرض المجلس جهود المفوضية المتعلقة بتخطيط القوة العاملة وحدد مجالات حاسمة يتعين على المفوضية تعزيزها في المستقبل.

163 - ووجد المجلس أوجه قصور في إمكانية تطبيق وظيفة لوحات المتابعة المتعلقة بتخطيط القوة العاملة للمفوضية التي جرى وضعها مؤخراً من أجل تخطيط الموارد البشرية. ويرى المجلس أن وظائف لوحات المتابعة لا تمتثل تماماً لحاجة جميع العمليات المعنية. فعلى سبيل المثال، فإن المؤشرات الرئيسية لأغراض القياس، المستخدمة لتقييم ما إذا كانت العمليات مزودة بأعداد كافية من الموظفين مقارنة بالعمليات الأخرى، ليست موجودة.

164 - ولاحظ المجلس أن المفوضية لم تصدر بعد إطاراً استراتيجياً لتخطيط القوة العاملة يبين نهجها الاستراتيجي في التخطيط لقوتها العاملة. ويرى المجلس أن وضع استراتيجية لتخطيط القوة العاملة أمرٌ أساسي للمنظمة لإضفاء الطابع الرسمي على عملية منهجية لتخطيط القوة العاملة وتوحيدها.

165 - ولاحظ المجلس أن العمليات القطرية لا تجري أي تحليل لتقييم المعروض من القوة العاملة والطلب عليها في المستقبل. ويرى المجلس أنه من المهم للغاية أن تجري العمليات القطرية ذلك التحليل من أجل معرفة عدد الأشخاص اللازم لإنجاز العمل. ويرى المجلس أنه ينبغي للمفوضية أن تقدم توجيهات أوسع بشأن إجراء تحليلات العرض والطلب لعملياتها القطرية.

166 - ومن أجل تعزيز كفاءة المركبات وإمكانية تشغيلها، أدخلت إدارة الأسطول العالمي أدوات لاستقاء البيانات، فضلاً عن أساليب منظمة لرصد البيانات وتحليلها. والبيانات المسجلة هي الأساس الذي يستند إليه في تحديد أحجام المركبات المناسبة لمتطلبات العمليات. ومن ثم، يهدف تحليل بيانات التشغيل إلى تحديد المركبات الجاهزة للتصرف فيها أو استبدالها، والوقوف كذلك على عدد المركبات الإضافية المطلوبة. ولتنفيذ التدابير المستمدة من تحليل البيانات بصورة مناسبة، يتعين استقاء البيانات بصورة كاملة وجودة كافية.

167 - ولاحظ المجلس انخفاض جودة البيانات بوجه عام أو نقص البيانات المدخلة في عدد كبير من مجموعات بيانات إدارة الأسطول. ولذلك يرى المجلس أنه ينبغي للمفوضية تحسين تسجيل البيانات ويتعين عليها تحسين أدوات استقاء البيانات. ويجب أن تتضمن استراتيجية الأسطول الجديدة للفترة 2021-2025 مستويات تقدم محددة بوضوح فيما يتعلق بجودة البيانات التشغيلية وكميتها.

168 - وفي إطار برنامج التحول المؤسسي، بدأت المفوضية في استكشاف وإدخال أساليب جديدة في العمل باستخدام أدوات حديثة مثل التكنولوجيا السحابية لدعم عمليات المكاتب الخلفية. ويشكل برنامج التحول المؤسسي جزءاً من استراتيجية تحول أكبر للمفوضية، ويمتد أفقه الزمني لعدة سنوات.

169 - ووجد المجلس أن ميزانية البرنامج زادت بنحو 14 في المائة، من حوالي 82 مليون دولار إلى 95 مليون دولار، في الربع الأول من عام 2021. ولاحظ المجلس تعقد البرنامج بالنظر إلى مساعي البحث عن أفضل الحلول وإلى مشاركة العديد من مقدمي الخدمات الخارجيين، وهو أمر يحتاج إلى تنسيق. ويرى المجلس أن مرحلتَي التخطيط والتنفيذ المقبلتين للبرنامج ينبغي أن تركزا على استعراض عام منسق للميزانية البرنامجية.

170 - ولاحظ المجلس أن المخاطر المتصلة ببرنامج التحول المؤسسي لم تؤخذ في الاعتبار بالقدر الكافي في سجلي المخاطر التشغيلية والاستراتيجية. ووجد المجلس أنه ينبغي تحليل المخاطر وتقييمها والنظر فيها بمزيد من الدقة.

171 - وتدعو التوصيات الرئيسية للمفوضية إلى القيام بما يلي:

- (أ) زيادة تحسين الدعم المنسق المقدم من مكتب المقر والمكاتب الإقليمية للعمليات القطرية فيما يتعلق بشراء وتوزيع أصناف المخزون على أساس الاحتياجات أثناء حالات الطوارئ مثل جائحة كوفيد-19؛
- (ب) إعطاء الأولوية لإعادة تحديد الأدوار والمسؤوليات ومواءمتها في المكاتب الإقليمية وفي كيانات المقر وضمان إدراج أدوار الهياكل المعاد تحديدها في الإطار التنظيمي، حسب الاقتضاء؛
- (ج) مواصلة استعراض أثر التغييرات في هيكل ميزانيتها على أوجه الكفاءة الإدارية، وتحليل فوائد التغييرات المقترحة، وتقديم ضمان بأن هيكل الميزانية المقترح يفي بمتطلبات الشفافية والجودة؛
- (د) إجراء تحليل للفروق التنظيمية على مستوى البيانات المالية الإجمالية لكل من بيان الأداء المالي وبيان المركز المالي، تكمله مدخلات من المكاتب الإقليمية والمعايير المرجعية ذات الصلة للفروق الهامة المحددة؛
- (هـ) تصميم نظمها الجديدة للتخطيط المركزي للموارد والتمويل وإدارة سلسلة الإمداد بهدف تبسيط تسجيل المعاملات مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وتيسير تسويات البنود المفتوحة في الوقت المناسب، وتقليل الحاجة إلى التمويل المسبق الكبير للاتفاقات مع مكتب خدمات المشاريع؛
- (و) استخدام مُعرّفات وحيدة في قوائم المدفوعات وتحسين مراقبة جودة البيانات الأساسية للأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية لتعزيز وضوح القوائم ولتجنب الازدواجية؛
- (ز) وضع حل من حلول الدعم التقني لتحسين إمكانية الاتصال الإلكتروني بين مقدمي الخدمات المالية ونظام إدارة المساعدة التقنية CashAssist ولضمان إمكانية اكتشاف الأخطاء المنهجية الكبيرة في واجهة برمجة التطبيقات لنظام CashAssist في وقت مبكر وإصلاحها بسهولة أكبر؛
- (ح) إصدار مبادئ توجيهية لحساب قيم التحويلات النقدية التي توفر للعمليات المرونة لتحديد أفضل نهج لحساب قيم التحويلات على أساس سياقها التشغيلي، بمشاركة المكاتب الإقليمية؛
- (ط) توحيد وتكميل المواد التوجيهية المتعلقة بعمليات إدارة الشراكات المنفذة في مستودع شامل واحد، ينبغي أن يشمل مسؤولية واضحة عن الموافقة في المكاتب الإقليمية على منح تمديدات لفترات التنفيذ/التصفية؛
- (ي) توفير تعليمات معززة وتدريب معزز لموظفي مراقبة البرامج والمشاريع بشأن التخفيف من المخاطر المالية المتصلة بموظفي الجهات الشريكة في المواد التوجيهية الشاملة القادمة؛
- (ك) زيادة تحسين استخدام التحليلات المعززة للبيانات من أجل إعداد المزيد من تقارير المتابعة وتحليلات البيانات وتحديد المؤشرات الرئيسية لتقييم ما إذا كانت العمليات مزودة بعدد كاف من الموظفين مقارنة بعمليات أخرى؛
- (ل) وضع استراتيجية لتخطيط القوة العاملة تدرج في إطار شامل لتخطيط القوة العاملة لتحسين هذا التخطيط على سبيل الأولوية؛
- (م) تشجيع العمليات القطرية على إجراء تحليل للعرض والطلب وعلى وضع مجموعات أدوات لمراجعة عدد الموظفين لدعم العمليات في استعراض احتياجاتها من الموظفين؛

- (ن) اتخاذ تدابير لضمان قيام العمليات بأنشطة منتظمة للتحقق من بيانات أداة FleetWave فيما يتعلق بكمية ونوعية البيانات المدخلة وتحديد أسباب الانحرافات وتصحيح البيانات الخاطئة؛
- (س) تحسين أداة FleetWave لتجنب التسجيل الخاطئ للبيانات وتعزيز قابلية الاستخدام؛
- (ع) التركيز على الرقابة والرصد المنسقين لميزانية برنامج التحول المؤسسي وعلى مراقبة التكاليف خلال مرحلتي التخطيط والتنفيذ المقبلتين؛
- (ف) إجراء تقييم شامل للمخاطر المالية والتقنية لبرنامج التحول المؤسسي بأكمله وإدراج تلك المخاطر في سجل المخاطر الاستراتيجية.

كاف - الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

172 - فحص المجلس ملفات "مايكروسوفت إكسل" الخمسة التي تضمنت بيانات التعداد التي استخدمها الخبير الاكتواري الاستشاري لتحديد التقييم الاكتواري، واكتشف وجود عدة حالات عدم اتساق أو ثغرات في البيانات المتعلقة بالمشاركين العاملين، ومعدلات الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي للمشاركين العاملين، وحالات انتهاء الخدمة المجهزة، والمستفيدين الحاليين، والاستحقاقات الدورية المنتهية. وفي هذا السياق، لوحظ وجود مشتركين لديهم أكثر من سجلين في حقل تحديد الهوية، وسجلات ورد فيها نفس تاريخ الميلاد لأطفال مختلفين، وسجلات تبين احتمال ارتكاب خطأ أثناء تسجيل عدد أطفال المنسوبين لكل مشترك، وسجلات لمشاركين متوفين دون ذكر تاريخ الوفاة، وسجلات لمشاركين متوفين تتضمن خانات فارغة، وسجلات تتضمن خانات فارغة في تاريخ آخر اشتراك لأشخاص عاملين وغير متوفين، وسجلات تتضمن خانات فارغة في الحقل المخصص للمعلومات المتعلقة بمعدلات الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، إلى جانب حالات أخرى تبين عدم اتساق البيانات.

173 - ولاحظ المجلس أنه من أجل التحقق من معقولية عدد الموظفين، يقوم الصندوق باستعراض بيانات التعداد باستخدام الاستعلامات التي يديرها قسم تحليل البيانات والخدمات القانونية. وبعد إجراء مشاورات مع الصندوق، اتضح أن عملية التحقق هذه تستغرق وقتاً طويلاً بالنسبة للكيان، لا سيما عندما تتطلب دمج العديد من مجموعات البيانات. وعندما يتم تعديل العملية ولو قليلاً، لا يمكن الاطلاع على النتيجة المحدثة إلا بعد مرور وقت طويل. وإضافة إلى ذلك، لم تكن العملية تهدف إلى الكشف عن جميع حالات عدم اتساق البيانات. وفيما يتعلق بعملية مراجعة الحسابات التي أجرتها دائرة الشؤون المالية بشأن بيانات التعداد، تم التحقق من أنه خلال عملية التسوية المتعلقة ببيانات التعداد، تمت إضافة عمود جديد أثناء عملية الاستعلام لتحديد وضع كل عضو. ومن جهة أخرى، لوحظ أن هذا الإجراء قد تضمن تسوية بين الرصدين الافتتاحي والختامي، ولوحظ أنه قد تم تعديل الاختلافات أثناء التسوية مع عدد الموظفين في نهاية السنة، وهي ممارسة لاحظ المجلس اتباعها في الفترات الثلاث الماضية لمراجعة الحسابات.

174 - ولاحظ المجلس أن قسم التأمين الصحي والتأمين على الحياة بالأمانة العامة قد استخرج بيانات التعداد المتعلقة بتقييم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للصندوق من نظام أوموجا. وعلاوة على ذلك، لوحظ أن بيانات التعداد التي قدمتها الأمم المتحدة تضمنت تفاصيل عن المشاركين العاملين والمتقاعدين في الصندوق مع تحديد يوم 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019 كآخر تاريخ لاستعراضها. وفي هذا الصدد، أشار الصندوق إلى أن البيانات قد استُعرضت للتحقق من معقوليتها مع مراعاة الاتصالات التي أجريت مع قسم

التأمين الصحي والتأمين على الحياة. ومع ذلك، لم يتمكّن المجلس من تحديد الاستعراضات التي أجراها الصندوق أو العتبات التي تم تحديدها لأي انحراف قد يتم اكتشافه.

175 - ولاحظ المجلس أن نظام "ComplySci" يتضمن عملية آلية للتصريح المسبق لأغراض التداول للحساب الشخصي؛ لكن النظام لا يتضمن خاصية تسمح بالتحقق مما إذا كان الموظف قد اشترى نفس الأوراق المالية وباعها في غضون فترة الـ 60 يوما تقويميا من الشراء الأولي (فترة الحيازة الإلزامية) أو ما إذا كان الموظف قد أجرى أكثر من 10 عمليات تداول في الشهر، لأنه قد تواصل تنفيذ ذلك الجزء من العملية يدويا ولذلك لم يُصدر النظام إخطارات لتنبيه فريق الامتثال إلى تلك المسائل. كما اتضح أن إعدادات النظام الحالي تمكنه فقط من التعامل مع وحدة التداول؛ ولذلك، كانت مدخلات السمسرة من أجل النقل التلقائي لبيانات السمسرة (وحدة حسابات السماسرة)، والأنشطة الخارجية، والهدايا والضيافة خارج نطاق التنفيذ الأولي.

176 - ولاحظ المجلس أن السياسة والإطار المتعلقين بخطر تشويه السمعة لم يحددا بالتفصيل كيف ينبغي لموظف في مكتب إدارة الاستثمارات أن يتصرّف عملياً عندما يقع حدث قد يشكل خطراً يشوّه السمعة، ولا الآليات والمعايير التي ينبغي ترجيحها عند اتخاذ إجراء بشأن مسألة تتعلق بخطر تشويه السمعة قبل أن يتحول هذا الخطر إلى واقع. ولوحظ أن المكتب جدّد في عام 2020 عقد مدير خارجي، وقد شكّل هذا التجديد في تشرين الأول/أكتوبر 2019 حدثاً قد يؤدي إلى تشويه السمعة. وعلاوة على ذلك، لا يوجد إجراء واضح أو دليل على الطريقة التي يتبعها المكتب لتقييم خطر تشويه السمعة المتصل بالموردين والمديرين الخارجيين والمستشارين وغيرهم من الأطراف الثالثة بشكل مستمر، ولا على الأدوات أو النظم المستخدمة لرصد تلك المسائل أو المعايير التي ينبغي ترجيحها عند اتخاذ إجراء بشأن مسألة تتعلق بخطر تشويه السمعة قبل أن يتحول هذا الخطر إلى واقع. وإضافة إلى ذلك، وبينما استخدم المكتب أداة "RepRisk" لتحديد المسائل المتعلقة بخطر تشويه السمعة في الشركات التي يستثمر فيها الصندوق، لم يكن لدى المكتب إجراء واضح يحدد الطريقة التي يستخدم بها المعلومات التي توفرها الأداة ولا القرارات التي اتخذها بعد النظر في تلك المعلومات.

177 - ولاحظ المجلس عدم توحيد الشروط التي ينبغي أن يستوفيها المديرون الخارجيون فيما يتعلق بإبلاغ مكتب إدارة الاستثمارات، وفقاً للمرفق باء من عقودهم. وعلاوة على ذلك، لم يقدم المكتب أدلة على أنه أجرى استعراضات شهرية لأداء المديرين الخارجيين خلال عام 2020، كما تنص على ذلك السياسة المتعلقة بالمديرين الخارجيين. وفضلاً عن ذلك، تعيّن تمديد عقدين مع مديريّن خارجيين لأن المكتب لم يكمل البحث عن مدير خارجي معني بالاستثمارات في رؤوس الأموال الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وأخيراً، لوحظ أنه لا يوجد إجراء واضح يحدد الخطوات المتبعة في إطار عملية بذل العناية الواجبة التي يخضع لها المديرون الخارجيون.

178 - ويوصي المجلس بأن تقوم إدارة المعاشات التقاعدية بما يلي:

(أ) تصميم وتطوير واستخدام آلية مراقبة تجري استعراضات دورية لجودة البيانات، بالاشتراك مع المنظمات الأعضاء والمستفيدين من الصندوق، إذا اقتضى الأمر، بهدف تعهد البيانات وتقادي مواطن عدم الاتساق المحتملة في المعلومات المسجلة في النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية وضمان موثوقية المعلومات المقدّمة إلى المستخدمين؛

(ب) أن تجري تحليلاً لتوضيح الظروف التي تصبح فيها مواطن عدم الاتساق في البيانات الرئيسية المستخدمة للتقييم الاكتواري جوهرياً ولتوضيح عتبات قبولها لكي تكون المعايير المستخدمة في الاستعراضات المقبلة شفافة؛

(ج) أن تجري استعراضاً لوضع المشتركين والمستفيدين، مع النظر في الآثار النهائية للحالة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، قبل التقييم الاكتواري المقرر إجراؤه في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021؛

(د) أن تقوم بتطوير أو استخدام أداة تتواءم مع أفضل المعايير والممارسات المتبعة في القطاع بشأن المسائل المتعلقة بتحليل البيانات لكي تبسّط تلك الأداة عملية التسوية المتعلقة ببيانات التعداد وتتيح تعظيم الفائدة من العملية برمتها، مع ضمان موثوقية عملية التحقق لقسم تحليل البيانات والخدمات القانونية من جهة، ولدائرة الشؤون المالية، من جهة أخرى؛

(هـ) أن تضع وتطبق إجراء رسمياً يحدد الاستعراض الذي يتعين على الصندوق والأمم المتحدة إجراؤه لبيانات التعداد المتصلة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ويتضمن متطلبات التحقق و/أو المراقبة، والعتبات المقبولة لأي انحراف، والموظفين المسؤولين والمواعيد النهائية المرتبطة بالاستعراض، فضلاً عن تفاصيل عن الاتصالات التي ستجري بين الصندوق والأمم المتحدة؛

(و) أن تصدر تقريراً رسمياً يتضمن نتائج الاستعراض والتعديلات التي يتم إدخالها كل عام على بيانات التعداد المتصلة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وذلك بهدف دعم استعراض المعقولة الذي يجري في سياق إعداد البيانات المالية.

179 - وعلاوة على ذلك، يوصي المجلس بأن يقوم مكتب إدارة الاستثمارات بما يلي:

(أ) أن يُدرج شرحاً في النظام يوضح أسباب رفض طلبات التصريح المسبق، مثل فترة الحياة الإلزامية البالغة 60 يوماً أو العدد الأقصى البالغ 10 عمليات تداول في الشهر؛

(ب) أن يتيح إدراج مدخلات السماسرة المباشرة في وحدة حسابات السماسرة لأغراض التحقق من حسابات السمسرة الخاصة بالموظفين لكي تتمثل بالقدر الكافي لأفضل الممارسات المتبعة في القطاع وتسهم في التخفيف من المخاطر المتصلة باحتمال تضارب المصالح مع أنشطة الصندوق؛

(ج) أن يتيح إدراج قواعد الامتثال في وحدة الهدايا والترفيه من أجل تناول السياسة المتعلقة بالهدايا والضيافة والأنشطة الخارجية بفعالية وذلك نقادياً لأي تضارب محتمل في المصالح مع أنشطة الصندوق؛

(د) أن يعزز الجهود المبذولة في درء خطر تشويه السمعة، وينشئ آلية فعالة لضمان إدماج السياسة والإطار المتعلقين بخطر تشويه السمعة في جميع الأنشطة التي قد تثير مشاكل متصلة بخطر تشويه السمعة تقع في نطاق صلاحيات المكتب؛

(هـ) أن يضع إجراء يحدد المعايير التي ينبغي ترجيحها عندما يقع حدث قد يشكل خطراً يشوّه السمعة لكي يتمكن موظفو المكتب من اتخاذ التدابير اللازمة قبل أن يتحول خطر تشويه السمعة إلى واقع؛

(و) أن يحتفظ بسجل دائم ومحدّث عن مخاطر تشويه السمعة التي جرى تقييمها خلال السنة، مع بيان الإجراءات ذات الصلة المتخذة في هذا الصدد، بشأن جميع الأنشطة التي تندرج ضمن نطاق صلاحيات إدارة المكتب (بما في ذلك المورّدون والمديرون الخارجيون والمستشارون وغيرهم من الأطراف الثالثة)؛

(ز) أن يعزز التزاماته فيما يخص المعايير الدولية المتعلقة بمخاطر تشويه السمعة، وأن ينشئ آلية وإجراء لإتاحة إدراج المنظور المتعلق بمخاطر تشويه السمعة في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية وفقاً للمعايير الدولية؛

(ح) أن يعدّ قائمة بالمرشحين من قاعدة بيانات تتضمن المديرين المؤهلين لضمان عدم تمديد العقود فقط بسبب عدم وجود مرشحين مستعدين للعمل؛

(ط) أن يحدد التقارير التي سيُطلب إعدادها في عقود المديرين الخارجيين المعنيين بالاستثمارات في رؤوس الأموال الصغيرة، وأن يوائم أنشطة الرصد مع السياسة المتعلقة بالمديرين الخارجيين، مما يتيح للمكتب إجراء استعراضات أكثر فعالية وفي مواعيد أنسب؛

(ي) أن يقوم بتعزيز وتقييم آليات المراقبة التي يستخدمها حالياً لضمان الرصد الشامل والفعال لإدارة شؤون المديرين الخارجيين بشكل مستمر، مما يسمح بالتخفيف من المخاطر المحتملة المتصلة بالاستثمار والتشغيل والسمعة؛

(ك) أن يقدم تفاصيل في السياسة المتعلقة بالمديرين الخارجيين عن عملية بذل العناية الواجبة التي يضطلع بها بشأن المديرين الخارجيين، بما في ذلك الجوانب التي ستتناولها هذه العملية، وتوقيت تنفيذها ووثيرة تنفيذها، والتقارير والنتائج المنبثقة عن هذا الاستعراض، والجهة المسؤولة عنه، من بين أمور أخرى.

لام - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

180 - لاحظ المجلس أن المكتب القطري في أفغانستان التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة دأب في السنوات 2018 و 2019 و 2020 على تقديم مستويات "مقلقة" و "حاسمة" بشأن مقياس استرداد التكلفة الكاملة الذي وُضع كأداة لإدارة المخاطر بهدف تزويد الإدارة العليا بأخر ما يستجد من المعلومات بانتظام عن تنفيذ البرامج واحتمالات التمويل وهياكل التكلفة المعمول بها، حيث كان لديه أعلى معدل لاسترداد التكلفة الكاملة من بين المكاتب الميدانية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

181 - واستعرض المجلس تقييم المخاطر للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، الذي وُضع للسنة المالية لعام 2020، وتبين له أن المكتب ليست له لا خطة شاملة لمعالجة المخاطر ولا خطة للاستجابة لها فيما يتعلق بالسلوك الأخلاقي، وموارد المعلومات، وتكنولوجيا المعلومات، والمسائل التنظيمية القانونية، والمحاسبة، والإبلاغ. إضافةً إلى ذلك، لم يتسَنَّ تحديد معالجة مخاطر الغش التي ينطوي عليهما الإبلاغ المالي وغير المالي الاحتياليين، والفساد، واختلاس الأصول غير الملموسة، وسائر الأفعال غير القانونية. وقد أجري آخر تحديث لسجل المخاطر في عام 2019، وفي سجل عام 2020 لم تتم الإشارة على النحو الملائم إلى أي من المخاطر الناشئة، كالمخاطر المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

182 - ولاحظ المجلس أن المذكرة التوجيهية، التي تنظم هيكل الشبكة الميدانية للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، قد تجاوزتها الأحداث ولا تجبّد على النحو الملائم التغييرات الرئيسية التي طرأت في السنوات الثماني الماضية. فعلى سبيل المثال، لم تُدرج في المذكرة أية أوصاف أو تفاصيل إضافية عن مكاتب الاتصال ومكاتب الاتصال والشراكات، ولم تُقدم فيها تغطية جغرافية لتشير إلى التغييرات التي طرأت على معظم المكاتب الإقليمية على مر السنين.

183 - وأجرى المجلس تقييماً لمدى امتثال جميع المشاريع والبرامج التي نُفذت في المكتب المعني بالمخدرات والجريمة حتى الآن لسياسة التقييم، فلاحظ أن 20 مشروعاً من أصل 57 من المشاريع الجارية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 لم تُقَمَّ في غضون المواعيد النهائية المحددة.

184 - واستعرض المجلس حالة إكمال التدريب في مجال التوعية بأمن المعلومات، بعد صدور تقرير دائرة تكنولوجيا المعلومات التابعة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، الذي أظهر إبلاغاً عن عدد متزايد من حوادث الرسائل الاقتحامية واستراق الهوية الرقمية والهندسة الاجتماعية. ولاحظ المجلس كذلك أن 99 موظفاً من مجموع 703 موظفين لم يكملوا الدورة التدريبية الإلزامية في غضون ثلاثة أشهر من التحاقهم بالخدمة.

185 - وفي ضوء النتائج المذكورة أعلاه، تتمثل توصيات المجلس الرئيسية في أن يقوم المكتب بما يلي:

(أ) الاستمرار، بالتعاون مع المكتب القطري في أفغانستان، في اتخاذ التدابير المتعلقة بالمستوى الخطير لاسترداد التكلفة الكاملة الذي يواجهه المكتب القطري، وإدارة الإجراءات التي تميل إلى الاقتراب من المستوى المرغوب فيه من استرداد التكلفة الكاملة أو المستوى الذي يمكن التحكم فيه؛

(ب) إجراء تقييم للمخاطر فيما يتعلق بالركائز الاستراتيجية، والحوكمة، والامتثال، والعمليات، والركائز المالية، على النحو الوارد في مجموعة المخاطر لدى الأمانة العامة، وتحديث سجل المخاطر وخطة الاستجابة للمخاطر ومعالجتها وفقاً لذلك؛

(ج) تحديث مجالات المخاطر و/أو الفئات في سجل المخاطر وموجز المخاطر كنتاج للنظر في المخاطر الناشئة الجديدة؛

(د) القيام، من خلال وثيقة رسمية وبطريقة شاملة، بتحديد الشكل، والواجبات، والمسؤوليات، والنتائج المتوقعة، والتغطية الجغرافية، لهيكل شبكته الميدانية؛

(هـ) إجراء التقييمات الإلزامية على النحو اللازم بمقتضى سياسة التقييم الراهنة، ولا سيما فيما يتعلق بالمشاريع التي لم تخضع للتقييم خلال دورة حياتها؛

(و) تقدير ما إذا كانت المواعيد النهائية الراهنة المتعلقة بالبرنامج و/أو تقييمات المشاريع لا تزال سارية، من أجل إقامة هذه العملية على أساس أكثر واقعية وقابلية للتحقيق ضمن دورة حياة البرامج و/أو المشاريع. وفي خلاف ذلك، ينبغي تحديث سياسة التقييم ومواءمتها مع ما للمكتب من احتياجات محددة؛

(ز) بذل الجهود اللازمة لضمان إكمال موظفيه للتدريب الإلزامي في مجال التوعية بأمن المعلومات؛

(ح) تذكير موظفيه بالدورات التدريبية الإلزامية وواجبهم في الامتثال لذلك الالتزام بانتظام.

ميم - جامعة الأمم المتحدة

186 - طلب المجلس من جامعة الأمم المتحدة أن تعرض عليه حافطة استثمار كل صندوق من الصناديق المتداولة في البورصة المستثمر فيها من أجل تحليل تكوينها. وخلال التحليل، تبين أن ما مجموعه 10,38 ملايين دولار (2,45 في المائة) من استثمارات الصناديق المتداولة في البورصة تتعلق بشركات مرتبطة بالتبغ والأسلحة المثيرة للجدل والفحم الحراري والرمال القطرانية.

187 - وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن اتفاق إدارة الاستثمارات الذي وقعته الأمم المتحدة بالنيابة عن هيئتها الفرعية، أي صندوق الهبات التابع للجامعة، مع شركة لإدارة الاستثمارات لا يتضمن معيارا استراتيجيا مفصلا حسب الحاجة يتعلق بالأصول المؤهلة ويهدف إلى استبعاد أو تقييد الاستثمار في صناعات التبغ والأسلحة المثيرة للجدل.

188 - وطلب المجلس من جامعة الأمم المتحدة أن تقدم له معلومات عن تمرين (أو تدريب) استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث لعام 2020. وفي هذا الصدد، ذكر الكيان أن هذا النشاط أُجري لآخر مرة في نيسان/أبريل 2019. وأضاف أن التدريب يُجرى سنويا في الظروف العادية؛ غير أنه بسبب جائحة كوفيد-19، لم تتمكن الجامعة من تنفيذ تمرين عام 2020.

189 - واستنادا إلى نتائج مراجعة الحسابات، يوصي المجلس جامعة الأمم المتحدة بما يلي:

(أ) مراجعة القيود المفروضة على الاستثمارات الواردة في سياسة وإجراءات صندوق الهبات التابع لجامعة الأمم المتحدة لتضمينها موقف الأمم المتحدة من الصناعات المثيرة للجدل؛

(ب) اتخاذ ترتيبات لإدراج معايير استراتيجية مفصلة حسب الحاجة في اتفاقات إدارة الاستثمارات، وتحديدًا بشأن الأصول المؤهلة، لكي تتماشى مع مختلف مبادرات الأمم المتحدة؛

(ج) إجراء تمرين استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث مرة واحدة في السنة على الأقل، تمشيا مع الأحكام الواردة في الإجراء التقني في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن التخطيط لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث.

نون - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

190 - أنشأ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع احتياطي النمو والابتكار في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وفي نهاية عام 2020، بلغت قيمة الاحتياطي 124,3 مليون دولار. ومع ذلك، لم يكن هناك حساب مستقل للاحتياطي في 31 آذار/مارس 2021.

191 - واستثمر المكتب في جميع المشاريع السبعة التابعة لمبادرة الاستثمارات المؤثرة في البنى التحتية المستدامة (والتي تبلغ قيمتها 58,8 مليون دولار) عن طريق إبرام اتفاقات مع سبعة كيانات منشأة لأغراض خاصة، وجميعها تابعة لمجموعة قابضة خاصة واحدة. وفي عام 2020، سحب المكتب استثماراته من اثنين من مشاريع المبادرة، وطلب تسديد مبالغ مجموعها 25,48 مليون دولار. غير أن المكتب لم يكن قد تلقى المدفوعات المتأخرة بحلول نهاية آذار/مارس 2021. وأوردت بياناته المالية لعام 2020 الخسارة الائتمانية المتوقعة التي تبلغ في مجموعها 22,19 مليون دولار مقابل الاستثمارات المتصلة بمبادرة الاستثمارات المؤثرة في البنى التحتية المستدامة. وقد تزيد أوجه القصور في تنوع الشركاء من تعريض استثمارات المبادرة للمخاطر.

192 - وحدد المكتب مخصصات الديون المدومة لاثنتين من مشاريع المبادرة سُحب الاستثمار منهما. وبالنسبة لواحد منهما، كان ذلك بنسبة 100 في المائة من المبلغ المستحق في عام 2020، مما يشير إلى أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية في المستقبل يُتوقع أن تقترب من الصفر. وبالنسبة للمشروع الآخر، حدد المكتب مخصصات الدين المعلوم بنسبة 50 في المائة من القيمة الدفترية لأصل أساسي يتمثل في محطة توليد الكهرباء. ومع ذلك، لم يجر أي تقييم مهني بشأن حالة الأصل الأساسي أو قيمته العادلة. ولا يمكن

للسياسات المتعلقة بمخصصات الديون المدومة أن تكون أساسا كافيا، لأنها لا تحدد طريقة قياس المخصصات للمبالغ المقدرة التي لا يمكن استردادها من استثمارات المبادرة.

193 - وعند تجديد اتفاق عالمي، يمثل نموذج التسعير مرجعا لجدول تسعير الالتزامات المتعلقة بمذكرات التقاهم. بيد أن السياسة التي يتبعها المكتب حاليا لاستعراض الجوانب المالية للاتفاقات العالمية لا تفسر عناصر محددة مثل الخدمات المشمولة والمخاطر المرتبطة بها عند النظر في تحديد رسم لتحقيق التوازن بالنسبة للالتزامات التي تزيد تكلفتها عن الحد الأدنى والالتزامات التي تقل تكلفتها عن الحد الأدنى.

194 - واستعرض المجلس الوثائق المتعلقة بتقييمات المخاطر وعملية حساب رسوم بدل المخاطر في نظام oneUNOPS (النظام المركزي لتخطيط موارد المكتب) لبعض الالتزامات، ووجد أنه لم يقدم أي مبرر لزيادة رسوم بدل المخاطر. وعلاوة على ذلك، فإن معيار حساب درجة التعقيد، الذي زاد بنسبة تصل إلى 40 في المائة من الحد الأدنى للرسوم، لم يكن واضحا بما فيه الكفاية.

195 - وكانت ميزانية الاستثمارات الاستراتيجية في تقديرات ميزانية المكتب لفترة السنتين 2020-2021، التي تبلغ 20 مليون دولار، تفتقر إلى أساس لصياغة الميزانية. وبلغ معدل تنفيذها حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 نسبة 25 في المائة، ولم يتم تخصيص ما نسبته 36 في المائة من ميزانية عام 2020 (ما تبلغ قيمته 6 ملايين دولار). وعلاوة على ذلك، لم تكن الصلة بين أنشطة الاستثمار الاستراتيجي والآثار والنواتج والنتائج المتوقعة محددة بشكل جيد.

196 - وتنفذ العملية الحالية لطلب تفويضات السلطة وتنقيحها وإصدارها وإسنادها تنفيذا يدويا. ولم تقدم سجلات تفويض السلطة في نظام oneUNOPS تفاصيل من قبيل أسماء المفوض والمفوض له، أو عتبات المبالغ، أو النطاق، أو المشرف، أو التعليمات الخاصة، أو رصد الفصل بين الواجبات. وعلاوة على ذلك، استخدم المكتب عملية يدوية لاستعراض جميع الأدوار وتكليفات تفويض السلطة في حالة حدوث تغيير في العقد أو رقم الوظيفة أو مركز العمل.

197 - ونشر المكتب الأداة الرقمية في نظام oneUNOPS من أجل إدارة المخاطر على الصعيدين التشغيلي والتنظيمي، وكان النظام متاحا لجميع المشاريع. ومع ذلك، لم تكن إدارة المخاطر على المستوى المؤسسي مدمجة في نظام oneUNOPS حتى تكون موحدة.

198 - يوصي مجلس مراجعي الحسابات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بما يلي:

(أ) إنشاء حساب مستقل لاحتياطي النمو والابتكار في الوقت المناسب، ووضع سياسات بهذا الشأن، والحفاظ على الامتثال المناسب، وذلك من أجل كفالة الإدارة الحصيفة للاحتياطي؛

(ب) إجراء إعادة تقييم شامل للمخاطر في الاستثمارات القائمة وإنشاء آليات لقياس ومراقبة تركيز المخاطر لتجنب التعرض المفرط للمخاطر المتصلة بأي شريك واحد؛

(ج) مراجعة سياسات المكتب بشأن مخصصات الديون المدومة للاستثمارات المتصلة بمبادرة الاستثمارات المؤثرة في البنى التحتية المستدامة، والنظر في استكمال أساليب القياس المحددة لمخصصات المبالغ المقدرة التي لا يمكن استردادها؛

- (د) تعزيز التوجيهات المتعلقة بتقييم عناصر محددة، مثل الخدمة المقدمة والمخاطر المرتبطة بها لتحقيق التوازن بالنسبة للالتزامات التي تزيد تكلفتها عن الحد الأدنى والالتزامات التي تقل تكلفتها عن الحد الأدنى عند تطبيق نموذج التسعير الحالي على مذكرات التفاهم؛
- (هـ) تحديث المبادئ التوجيهية لاستكمال التوثيق اللازم بشأن تبرير حساب بدل المخاطر كجزء من رسوم الإدارة، ووضع آلية استعراض مناسبة بشأن هذا التبرير لتوفير ضمانات فيما يتعلق بانطباق نموذج التسعير أثناء عملية قبول الالتزام؛
- (و) صياغة تقديرات الميزانية للاستثمارات الاستراتيجية على أساس المصروفات المتوقعة وربط ميزانية الاستثمارات الاستراتيجية بما يقابلها من نتائج ومؤشرات للأداء؛
- (ز) اتخاذ تدابير فعالة لإدراج معلومات كاملة عن تكاليف تفويض السلطة في نظام oneUNOPS وإنشاء آليات تلقائية لكفالة تجهيز المعاملات في نطاق السلطات المفوضة؛
- (ح) تقييم جدوى إدراج المخاطر المؤسسية في نظام oneUNOPS والتحقق من أن التعليمات التشغيلية لإدارة المخاطر تعكس الاتجاه الاستراتيجي للمكتب فيما يتعلق بهذا الموضوع.

سين - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

- 199 - استعرض المجلس مؤشرات إطار الرصد الواردة في استراتيجية تعبئة الموارد للفترة 2019-2021، فلاحظ أن 7 أهداف (47 في المائة) من الأهداف المحددة فيها لعام 2020، وعددها 15، لم تتجزء بالكامل في نهاية عام 2020.
- 200 - واكتشف المجلس حالات تأخير في عملية اختيار الموظفين: فمن بين وظائف الموظفين التي أجرى فيها مقر الأونروا عمليات استقدام في عام 2020، تجاوزت 9 وظائف (56,25 في المائة) من الوظائف الدولية البالغة 16 وظيفة الفترة المستهدفة (120 يوما)، وتجاوزت 13 وظيفة (68,42 في المائة) من وظائف الموظفين المحليين البالغة 19 وظيفة الفترة المستهدفة (90 يوما). وفي المكتب الميداني في الأردن، بلغ متوسط طول فترة الاستقدام في حالة 29 وظيفة لموظفين محليين 196 يوما، وبلغ الحد الأقصى في طول تلك الفترات 358 يوما. وفي مكتب لبنان الميداني، بلغ متوسط فترة الاستقدام في 32 وظيفة من وظائف الموظفين المحليين 251 يوما، وتجاوز في 30 حالة (93,75 في المائة) الفترة المستهدفة البالغة 90 يوما.
- 201 - ولاحظ المجلس أن معدل الامتثال في تقييمات الأداء كان منخفضا في دورتي النظام الإلكتروني لتقييم الأداء لعامي 2019 و 2020. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بدورة عام 2019 في حالة الموظفين من غير أعضاء هيئات التدريس، لم يتجاوز معدل الامتثال في المقر، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2020، نسبة 46 في المائة، في حين بلغ ذلك المعدل في ثلاث إدارات صفرا؛ وفيما يتعلق بدورة عام 2020 في حالة الموظفين من غير أعضاء هيئات التدريس، في الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر 2020، لم يتجاوز معدل الامتثال فيما يتعلق بإجراء استعراض الأداء لمنتصف الدورة نسبة 12 في المائة، وبلغ في 9 من الإدارات التسع عشرة صفرا.
- 202 - ولاحظ المجلس أن مقر الأونروا لم يعد لعام 2020 خطة شراء رئيسية تتضمن استراتيجيات.

203 - واستعرض المجلس قائمة التوزيع الخاصة ببرنامج شبكة الأمان الاجتماعي فلاحظ أن 47 موظفا من موظفي الأونروا (ليس منهم عاملون بأجر يومي) قد سُجلوا في البرنامج وتلقوا منه خدمات في عام 2020. وكان سبعة منهم موظفين دائمين من مكتب غزة الميداني، أما الآخرون، وعددهم 40، فكانوا من العاملين بعقود محددة المدة من المكاتب الميدانيين في لبنان وغزة.

204 - واستعرض المجلس خطتين من خطط استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في الأونروا، فلاحظ أنه لم يتم تحديث أي منهما منذ عام 2015، رغم إعادة هيكلة دائرة إدارة المعلومات والتكنولوجيا مرتين ورغم أن الخطتين لم تعودا صالحتين للعمل بهما. وباستثناء هاتين الخطتين، لم تقدّم أي خطط أخرى متعلقة باختبار استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث.

205 - ولاحظ المجلس أنه في الوقت الذي كانت فيه الحافظة الإجمالية آخذة في الانخفاض، بلغت الحافظة المعرضة للمخاطر، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، نسبة 22,14 في المائة. وأظهر استعراض آخر أجري على فترة السنوات الأربع الماضية أن الحافظة المعرضة للمخاطر قد زادت من 6,70 في المائة في عام 2016 إلى 7,25 في المائة في عام 2019 مقارنة بالمعيار الإقليمي المتمثل في 5,85 في المائة.

206 - وأصدر المجلس عدة توصيات بناء على مراجعته للحسابات. وتدعو التوصيات الرئيسية الأونروا إلى القيام بما يلي:

(أ) إيلاء اهتمام وثيق للمؤشرات الرئيسية الواردة في إطار الرصد الخاص باستراتيجية تعبئة الموارد وبذل المزيد من الجهود لإنجاز الأهداف السنوية التي حددتها الوكالة؛

(ب) وضع خطط وإجراءات واضحة للتحكم في طول فترة الاستقدام وفقا للتوجيه المتعلق بشؤون الموظفين الدوليين والتوجيه المتعلق بشؤون الموظفين المحليين؛

(ج) كفالة الامتثال في تقييمات الأداء المتعلقة بالموظفين من غير أعضاء هيئات التدريس ومن أعضاء هيئات التدريس على مستوى المقر وعلى مستوى المكاتب الميدانية، على التوالي، وربط النظام الإلكتروني لتقييم الأداء بنظام المكافآت لضمان إنجاز الأهداف المحددة؛

(د) إعداد خطة شراء رئيسية سنوية لأنشطة الشراء الرئيسية؛

(هـ) اتخاذ إجراءات تصحيحية، حيثما كان ذلك مناسباً، لاسترداد الإعانات المدفوعة للموظفين في إطار برنامج شبكة الأمان الاجتماعي، وتعزيز التحقق من تسجيل اللاجئين، واستبعاد من لا يستوفون المعايير المطلوبة، ضماناً لإمكانية تسجيل اللاجئين الذين هم في حاجة حقيقية إلى تلقي المساعدة؛

(و) تحديث خطط استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث لمواكبة آخر ما استجد في الهيكل التنظيمي والخدمات، واستعراض خطط استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث بصورة دورية لجعلها متجاوبة مع بيئة تكنولوجيا المعلومات المتغيرة باستمرار؛

(ز) إجراء تحليل شامل لأهلية طالبي القروض والكفلاء والعمل على تقليص الحافظة المعرضة للمخاطر.

عين - هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

207 - لوحظ أن تقبل المخاطر ودرجة تحملها المحددين في إطار الإدارة المركزية للمخاطر لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لم يتم تفعيلها أو وصفها في السياسات ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن تعريف الهيئة لمصطلحي تقبل المخاطر ودرجة تحمل المخاطر المشار إليهما في سياستها لم يكونا مدرجين في عمليات صنع القرار الخاصة بها المتعلقة بتدابيرها الرامية إلى الحد من المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتمكن المجلس من تحديد مستويات تحمل المخاطر التي يستخدمها المسؤول المعني بالمخاطر للاحتفاظ بالمخاطر.

208 - استعرض المجلس الوثائق الداعمة المتعلقة بمشاريع المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة في المقر. ولم يتمكن المجلس من العثور على رسالة تأكيد التصديق على النفقات التي تُستخدَم لتأكيد وتوثيق استعراض المنهجية للنفقات المتكبدة في تصفية السلف المقدمة من الشركاء المنفذين و/أو الأطراف المسؤولة والتي استعرضها مدير البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، لم تُستكمل استمارة الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق بالكامل وفقاً للسياسة الحالية.

209 - واستعرض المجلس المعاملات التي تمت مع الشركاء المنفذين خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس 2020 وحدد معاملات جرت مع خمسة شركاء وحصلت على آراء متحفظة في عمليات مراجعة الحسابات المقابلة لعام 2018. ومن بين الشركاء الخمسة هؤلاء، اختير ثلاثة لتنفيذ مشاريع بدأت بعد أن أصدرت شركة خدمات الضمان تقارير مراجعة الحسابات ذات الصلة.

210 - وقررت الإدارة عدم فرض أي رسوم على مكاتب المستوى 2 متعلقة بتحرير التقرير السري. غير أن هذا القرار لا ينعكس في الإجراء الحالي الذي لا يزال ينص على أنه ينبغي لمكاتب المستوى 2 دفع الرسوم.

211 - واستعرض المجلس السياسة والممارسات المحاسبية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ذات الصلة بمعالجة المعاملات غير التبادلية ولاحظ أن هناك ضرورة لتتبع السياسة المتعلقة بالمبالغ المستحقة القبض من معاملات غير تبادلية، ولا سيما المبالغ المستحقة القبض المتأتية عن اتفاقات متعددة السنوات.

212 - ويوصي مجلس مراجعي الحسابات هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بما يلي:

(أ) هيكله تقبل المخاطر في بيان يحدد أنواع وكميات المخاطر، بهدف تحقيق أهدافها الاستراتيجية المعبر عنها من الناحيتين الكمية و/أو النوعية؛

(ب) تحديد وإدماج مستويات تحمل المخاطر لتوجيه عملية تقييم المخاطر، بغية تضمين درجة تحمل المخاطر في وقت تنفيذ تدابير تخفيف إضافية من أجل خفض تصنيف المخاطر أو حدتها لتصل إلى مستوى مقبول؛

(ج) ضمان الالتزام بتسليم رسالة تأكيد التصديق على النفقات، مع توضيح النسب المئوية المناسبة المحددة للاستعراض الموثق لنفقات تصفية السلف المقدمة إلى الشركاء، وفقاً للسياسة الحالية؛

(د) إجراء التقييمات النهائية للشركاء لكي يتم النظر في أدائهم في المشاريع الجديدة؛

(هـ) تسجيل وتعميم النتائج الإيجابية أو السلبية التي حصل عليها الشركاء على المكاتب التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛

(و) تحديث إجراءات الهيئة في إعداد التقارير المقدمة إلى الجهات المانحة لكي تعكس العملية الفعلية التي ينبغي أن تقوم بها جميع المكاتب أثناء إعداد التقارير المقدمة إلى الجهات المانحة ومراقبة جودتها؛

(ز) مواصلة صقل سياساتها المحاسبية وتنقيح إجراءاتها المتعلقة بالاعتراف بالمساهمات، ولا سيما الاتفاقات المتعددة السنوات المبرمة مع الجهات المانحة، وإضافة المبالغ المستحقة القبض والإيرادات عند الاقتضاء، ووضع معيار معزز لاتخاذ القرارات بشأن الاعتراف بالمعاملات غير التبادلية، تمشيا مع المعايير المحاسبية الدولية.

فاء - الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

213 - في 1 كانون الثاني/يناير 2015، تولى فرع الآلية في أروشا، من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، المسؤولية عن نقل الأشخاص الذين برأتهم المحكمة وأُفرجت عنهم. وبعد الاستعراض الذي أجراه المجلس، لوحظ أن الإجراءات التي اتخذتها الآلية من أجل نقل الأشخاص المفرج عنهم والمبرئين في الأجل القصير لم تتم في إطار خطة عمل رسمية من شأنها أن تتضمن أنشطة دورية وموظفين مسؤولين وأعمال متابعة ورصد نتيج التحقق من الوفاء الفعلي بهذه المسؤولية.

214 - واستعرض المجلس إعداد الميزانية وعرضها لعام 2020 والوثائق اللاحقة المتعلقة بالاستعراضات والأسئلة المقدمة من شعبة تخطيط البرامج والميزانية بالأمانة العامة ومن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ولاحظ وجود فروق بين عدد الوظائف التي توقعها الكيان في ميزانيته وتلك التي يبلغ حاليا في نظام أوموجا بأنها مشغولة. ولوحظ أيضا وجود أوجه قصور فيما يتعلق بالوثائق المتصلة بتوقع الوظائف.

215 - وحلل المجلس أيام العمل المسجلة في تقرير العمل عن بُعد في سياق كوفيد-19 في نظام أوموجا في الفترة من آذار/مارس إلى آب/أغسطس 2020 ولاحظ أنه من بين ما مجموعه 227 سجلا، كان هناك 791 سجلا لم تسجل فيها أيام العمل يوميا أو أسبوعيا. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ المجلس أن هناك ما مجموعه 20 سجلا سجلت فيها أيام العمل بعد شهرين من أيام العمل المعنية، وأن هناك سجلين سجل فيهما أكثر من 90 يوم عمل دفعة واحدة. وكانت هناك حالة واحدة سجلت فيها، بحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أيام العمل للفترة من 10 آب/أغسطس إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، على الرغم من أن العمل عن بُعد لم يكن قد نفذ. وأخيرا، من بين ما مجموعه 556 موظفا، لم يسجل 204 موظفين في نظام أوموجا أي أيام عمل عن بُعد في سياق كوفيد-19.

216 - وقَّيم المجلس الكيفية التي أعدت بها الآلية الاستثمارات المتعلقة بخطتي الشراء والطلب لعام 2020 واستعرض الاستثمارات التي أعدتها كل وحدة في فرعي أروشا ولاهاي. ولم يحصل المجلس على أدلة على وجود استثمارات خاصة بخطة الطلب تتضمن محاضر الاجتماعات بين طالبي الشراء ومسؤولي المشتريات من أجل استعراض خطط الشراء وتحديثها كل ثلاثة أشهر. وبالإضافة إلى ذلك، لم تُضمّن الاستثمارات المتعلقة بخطة الطلب أسماء الموظفين المشاركين في عملية استعراض واعتماد كل واحدة من تلك الاستثمارات. ولوحظ كذلك أنه لم يتم تحميل خطتي الآلية للشراء والطلب لعام 2020، اللتين كان رئيس قسم المشتريات بالنيابة في فرع لاهاي قد قدمهما إلى مركز الخدمات العالمية في 20 كانون الثاني/يناير 2020، على الموقع الشبكي لشعبة المشتريات بالأمانة العامة، على نحو ما يقتضيه دليل مشتريات الأمم المتحدة.

217 - وفي ضوء النتائج المذكورة أعلاه، تتمثل توصيات المجلس الرئيسية في أن تقوم الآلية بما يلي:

- (أ) تبسيط أنشطتها المتعلقة بنقل الأشخاص المفرج عنهم والمبرئين، بصياغة واعتماد خطة عمل تتضمن الأنشطة التي يتعين القيام بها وأسماء الموظفين المسؤولين عنها وتوقيتها، بما يتيح للآلية إمكانية برمجة هذه الأنشطة ورصد التقدم المحرز فيها وتتبع فعاليتها، ومن ثم النهوض بالتحقيق الفعلي لأهداف الآلية؛
- (ب) تعزيز عملية تخطيط الميزانية بشأن المسائل المتعلقة بالوظائف وتحديد الاحتياجات اللاحقة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة، وذلك بتسجيل هذه الاحتياجات على النحو الصحيح وتحسين الوثائق المتاحة؛
- (ج) اتخاذ تدابير لتحسين امتثال موظفيها للتوجيه السياساتي بشأن ترتيبات العمل البديلة وترتيبات العمل المرنة في سياق جائحة كوفيد-19، بغية تبيان أيام عمل الموظفين، وإبقاء هذه المعلومات محدّثة في نظام أوموجا أسبوعياً؛
- (د) توثيق التخطيط والإعداد للاستثمارات المتعلقة بخطتي الطلب والشراء وإضفاء الطابع الرسمي على دينك التخطيط والإعداد، ابتغاء الامتثال الكامل لأحكام دليل مشتريات الأمم المتحدة؛
- (هـ) تبسيط عملية شغل منصب مدير المشتريات الرئيسي على المدى القصير.

خامسا - حالة تنفيذ التوصيات المتبقية

218 - في كل تقرير من تقارير مراجعة الحسابات، يحلل المجلس مختلف المسائل خلال مراجعة الحسابات ويقدم توصيات. وقد كررت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها (A/75/539) طلبها إلى الأمين العام والرؤساء التنفيذيين لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها التعجيل بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بالكامل وفي حينها.

219 - واستعرض المجلس حالة التوصيات القديمة (انظر الجدول 9) ولاحظ أن المعدل الإجمالي لتنفيذ توصيات العام السابق قد سجل ارتفاعاً من 41 في المائة في عام 2019 إلى 48 في المائة في عام 2020.

الجدول 9

مقارنة حالة التوصيات السابقة المنبثقة عن مراجعة الحسابات على مدى السنوات الثلاث الماضية

الكيان	مجموع عدد التوصيات السابقة لمراجعي الحسابات في نهاية كل فترة مالية									توصيات مراجعي الحسابات حسب الحالة في نهاية كل فترة مالية								
	2020			2019			2018			نفذت بالكامل			قيد التنفيذ			لم تنفذ		
	2020	2019	2018	2020	2019	2018	2020	2019	2018	2020	2019	2018	2020	2019	2018	2020	2019	2018
الأمم المتحدة (المجلد الأول)	279	224	167	96	49	13	150	153	149	2	13	4	31	9	1			
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام	116	103	110	42	24	56	52	59	49	7	14	2	15	6	3			
مركز التجارة الدولية	23	17	17	7	4	8	12	13	9	-	-	-	4	-	-			
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	9	8	9	9	8	8	-	-	1	-	-	-	-	-	-			

الكيان	مجموع عدد التوصيات السابقة لمراجعي الحسابات في نهاية كل فترة مالية												توصيات مراجعي الحسابات حسب الحالة في نهاية كل فترة مالية								
	2018			2019			2020			نفذت بالكامل			قيد التنفيذ			لم تنفذ			تجاوزتها الأحداث		
	2018	2019	2020	2018	2019	2020	2018	2019	2020	2018	2019	2020	2018	2019	2020	2018	2019	2020	2018	2019	2020
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	57	51	49	40	29	17	13	20	23	1	—	3	3	2	6						
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	84	35	17	35	11	3	47	21	13	1	3	—	1	—	1						
صندوق الأمم المتحدة للسكان ^(أ)	33	27	26	26	22	13	6	5	12	—	—	—	—	—	1						
مؤئل الأمم المتحدة	66	38	20	3	3	4	63	34	14	—	—	—	2	—	—						
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	96	80	66	72	33	34	22	40	32	—	1	—	—	—	2						
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث	17	9	10	14	7	8	3	2	2	—	—	—	—	—	—						
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	100	96	67	56	48	35	35	43	32	1	2	—	8	3	—						
الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ^(أ)	44	45	38	30	33	12	13	12	22	—	—	—	—	—	1						
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	41	50	65	25	21 ^(ب)	27	15	28	38	—	—	—	—	—	1						
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	39	48	51	13	32	31	24	15	19	—	1	—	—	—	2						
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)	47	46	54	25	27	32	19	17	20	1	—	—	2	2	2						
جامعة الأمم المتحدة	37	32	55	31	17	22	4	15	29	—	—	—	—	—	2						
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	17	22	16	9	15	6	6	6	10	—	—	—	—	—	2						
الآلية الدولية لتصفير الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين	29	19	18	8	7	7	12	7	9	9	2	1	—	3	1						
المجموع ^(أ) (ب)	1 134	950	855	541	390	336	496	490	483	22	36	14	75	34	22						
النسبة المئوية ^(أ) (ب)				48	41	39	44	52	56	2	4	2	6	4	3						

المصدر: تقارير المجلس عن مراجعة الحسابات.

(أ) تعزى الفروق بين الأرقام الواردة في الموجز المقتضب لعام 2018 (A/74/202) ونفس الأرقام الواردة في هذا التقرير عن عام 2018 إلى إعادة تقييم للتوصيات التي اكتمل تنفيذها في عام 2018.

(ب) تعزى الفروق بين الأرقام الواردة في الموجز المقتضب لعام 2019 (A/75/177) ونفس الأرقام الواردة في هذا التقرير عن عام 2019 إلى إعادة تقييم للتوصيات التي اكتمل تنفيذها في عام 2019. في الموجز المقتضب لعام 2019، كان الرقم المبلغ عنه هو 22.

220 - ومن بين 1 134 توصية سابقة من توصيات مراجعي الحسابات، باستثناء التوصيات التي نفذت وتلك التي تجاوزتها الأحداث، تراكم لدى الثمانية عشر كيانا حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 ما مجموعه 518 توصية متبقية، كما هو مبين في الجدول 9 أعلاه. ولاحظ المجلس أن 44 في المائة من هذه التوصيات صدرت قبل ذلك التاريخ بسنتين أو أكثر. وفي هذا الصدد، هناك كيانات (الأمم المتحدة (المجلد الأول) وموئل الأمم المتحدة) كان لديهما أكثر من 35 توصية لم تنفذ بالكامل منذ سنتين أو أكثر، في حين أن ثلاثة كيانات (عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) كان لديها أكثر من 10 توصيات معلقة لنفس الفترة. وترد تفسيرات تفصيلية لكل توصية في كل تقرير من تقارير مراجعة حسابات هذه الكيانات.

221 - وقد يكون تدني معدل التنفيذ بالنسبة لبعض الكيانات ناجماً عن عدة عوامل، يمكن أن يتمثل أحدها في طول مدة الموعد النهائي للامتثال الذي يفرضه الكيان نفسه، والذي قد يغطي أكثر من فترة واحدة من فترات مراجعة الحسابات، مما يتيح للكيان إحراز تقدم تدريجي في ذلك. ولذلك، فإن تدني مستوى التنفيذ بالنسبة لبعض الكيانات قد يعزى أساساً إلى وجود توصيات مقترنة بفترات تنفيذ طويلة.

222 - ويتمثل عامل ثانٍ من عوامل ذلك في احتمال أن تكون التوصيات مؤلفة من عدة عناصر تتناول مجتمعةً استنتاجاً واحداً. ولذلك، هناك حالات يعرض فيها الكيان إدخال تحسينات ملموسة على معظم العناصر، ولكن ليس على جميعها. وفي هذه الحالات، تُدرج الحالة العامة للتوصية على أنها قيد التنفيذ.

223 - ويبين الجدول 10 النسبة المئوية للتوصيات التي نُفذت بالكامل حسب الكيان لأعوام 2018 و 2019 و 2020، استناداً إلى الأرقام المقدمة والمعروضة في الجدول 9. ففيما يتعلق بسبعة كيانات⁽¹⁴⁾، كان معدل التنفيذ 50 في المائة أو أقل. ومن بين تلك الكيانات، حققت خمسة كيانات (الأمم المتحدة (المجلد الأول) ومركز التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والآلية الدولية لتصفير الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين وموئل الأمم المتحدة) نسبة تنفيذ تقل عن 50 في المائة خلال السنوات الثلاث الماضية. وكان معدل التنفيذ بالنسبة لموئل الأمم المتحدة متدنياً جداً، حيث كان أقل بقليل من 5 في المائة. ولاحظ المجلس أوجه انخفاض كبيرة في معدلات التنفيذ بالنسبة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (33 في المائة في عام 2020 مقارنةً بنسبة 67 في المائة في عام 2019)؛ وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (53 في المائة في عام 2020 مقارنةً بنسبة 68 في المائة في عام 2019)؛ وموئل الأمم (5 في المائة في عام 2020 مقارنةً بنسبة 8 في المائة في عام 2019)؛ والآلية الدولية لتصفير الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (28 في المائة في عام 2020 مقارنةً بنسبة 37 في المائة في عام 2019).

(14) الأمم المتحدة (المجلد الأول)، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مركز التجارة الدولية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، موئل الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الآلية الدولية لتصفير الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

الجدول 10

معدلات تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات حسب الكيان على مدى السنوات الثلاث الماضية

الكيان	مجموع عدد توصيات مراجعي الحسابات في نهاية كل فترة مالية			توصيات مراجعي الحسابات المنفذة بالكامل في نهاية كل فترة مالية					
	2020	2019	2018	2020		2019		2018	
				(العدد)	(النسبة المئوية)	(العدد)	(النسبة المئوية)	(العدد)	(النسبة المئوية)
الأمم المتحدة (المجلد الأول)	279	224	167	96	34,41	49	21,88	13	7,78
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام	116	103	110	42	36,21	24	23,30	56	50,91
مركز التجارة الدولية	23	17	17	7	30,43	4	23,53	8	47,06
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	9	8	9	9	100,0	8	100,00	8	88,89
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	57	51	49	40	70,18	29	57,00	17	34,69
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	84	35	17	35	41,67	11	31,43	3	17,65
24 صندوق الأمم المتحدة للسكان	33	27	26	26	78,79	22	81,48	13 ^(أ)	50,00
مؤئل الأمم المتحدة	66	38	20	3	4,55	3	7,89	4	20,00
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	96	80	66	72	75,00	33	41,25	34	51,52
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث	17	9	10	14	82,35	7	77,78	8	80,00
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	100	96	67	56	56,00	48	50,00	35	52,24
الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	44	45	38	30	68,18	33	73,33	12 ^(ب)	31,58
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	41	50	65	25	60,98	21 ^(ج)	42,00	27	41,54
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	39	48	51	13	33,33	32	66,67	31	60,78
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)	47	46	54	25	53,19	27	58,70	32	59,26
جامعة الأمم المتحدة	37	32	55	31	83,78	17	53,13	22	40,00
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	17	22	16	9	52,94	15	68,18	6	37,50

الكيان	مجموع عدد توصيات مراجعي الحسابات في نهاية كل فترة مالية			توصيات مراجعي الحسابات المنفذة بالكامل في نهاية كل فترة مالية					
	2020			2019			2018		
	(العدد)	(النسبة المئوية)	(العدد)	(العدد)	(النسبة المئوية)	(العدد)	(العدد)	(النسبة المئوية)	(العدد)
الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين	29	19	18	8	27,59	7	36,84	7	38,89
العدد الإجمالي	1 134	950	855	541	390	336			
النسبة المئوية الإجمالية				47,71	41,05	39,30			

المصدر: تقارير المجلس عن مراجعة الحسابات.

(أ) تعزى الفروق بين الأرقام الواردة في الموجز المقتضب لعام 2018 (A/74/202) ونفس الأرقام الواردة في هذا التقرير عن عام 2018 إلى إعادة تقييم للتوصيات التي اكتمل تنفيذها في عام 2018. في الموجز المقتضب لعام 2018، كان الرقم المبلغ عنه هو 24.

(ب) انظر الحاشية (أ)؛ ففي الموجز المقتضب لعام 2018، كان الرقم المبلغ عنه هو 13.

(ج) تعزى الفروق بين الأرقام الواردة في الموجز المقتضب لعام 2019 (A/75/177) ونفس الأرقام الواردة في هذا التقرير عن عام 2019 إلى إعادة تقييم للتوصيات التي اكتمل تنفيذها في عام 2019. في الموجز المقتضب لعام 2019، كان الرقم المبلغ عنه هو 22.

سادسا - آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

224 - في عام 2020، أصبحت جائحة كوفيد-19 تحديا لجميع كيانات الأمم المتحدة في المجالات الإدارية والمالية والتشغيلية فيما يتعلق بالتكيف مع متطلبات الظروف الجديدة وضمان تنفيذ الولايات المنوطة بها.

225 - ولتقييم حجم الآثار الناجمة عن الجائحة وأكثر المجالات تضررا، استعرض المجلس، بالنسبة للثمانية عشر كيانا المشمولة بهذا التقرير، المجالات المتداخلة التالية: (أ) الإطار الاستراتيجي؛ (ب) أهداف التنمية المستدامة؛ (ج) تعديلات العمليات الداخلية؛ (د) تكنولوجيا المعلومات والأمن المعلوماتي؛ (هـ) الآثار المالية؛ (و) إدارة البرامج والمشاريع؛ (ز) تقييم مخاطر الغش.

226 - وقد جُمعت المعلومات المتعلقة بهذا الفصل من تقارير المجلس واستبيان موجه للكيانات. ويرد فيما يلي لمحة عامة عن النتائج الرئيسية. ولم ينفذ المجلس أي إجراءات مراجعة فيما يتعلق بالمعلومات المقدمة من الكيانات ولن يعرب المجلس عن رأي لمراجعي الحسابات بشأن هذه المسألة؛ غير أن هذا الفصل يتضمن، عند الاقتضاء، ذكرا لما يرد في تقارير مراجعة الحسابات من نتائج تتعلق بأثر جائحة كوفيد-19.

ألف - الإطار الاستراتيجي

227 - تستخدم جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة خططا استراتيجية لتحديد عملها في إطار زمني معين لتحقيق أهدافها كل وفق الولايات المنوطة به، وإن اختلفت تسميات هذه الخطط واستُخدمت فيها أدوات ودورات تخطيط مختلفة. وتجري عملية التخطيط على مستويات مختلفة، وتقوم كيانات كثيرة بوضع خططها الاستراتيجية لدورات تزيد على سنة واحدة، ثم تترجم إلى خطط تشغيلية سنوية (خطط عمل).

228 - وأعلن جميع الثمانية عشر كيانا أنه كانت لديها خطط استراتيجية في عام 2020. فعلى سبيل المثال، يوجد لدى البرنامج الإنمائي وصندوق المشاريع الإنتاجية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيتار ومركز التجارة الدولية ومكتب خدمات المشاريع خطط استراتيجية تغطي أربع سنوات منذ عام 2018 (2018-2021)؛ ولدى مفوضية شؤون اللاجئين خطة خمسية منذ عام 2017 (2017-2021)؛ ويعمل موئل الأمم المتحدة حاليا بخطة للفترة 2020-2023؛ ولدى جامعة الأمم المتحدة خطة استراتيجية خمسية للفترة 2020-2024؛ بينما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والأمم المتحدة (المجلد الأول) يعملان على أساس خطط برنامجية سنوية، وقد أقرت الجمعية العامة خطتيهما البرنامجيتين لعام 2020 في كانون الأول/ديسمبر 2019.

229 - ونتيجة لذلك، أعلن 89 في المائة من الكيانات أنها لم تتناول أثر جائحة كوفيد-19 في خططها الاستراتيجية لعام 2020 لأن تلك الخطط أعدت وأقرت قبل نقشي الجائحة. غير أنه فيما يتعلق بالآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، فإن أولوياتها الاستراتيجية بالنسبة لقلم الآلية تزامنت مع بداية الجائحة. وتناولت الأولويات الاستراتيجية صراحة أثر كوفيد-19 على خطة عمل الآلية والحاجة إلى أنشطة تضمن استمرارية تصريف الأعمال في سياق الجائحة.

230 - وبالنظر إلى ذلك السيناريو، أفادت بعض الكيانات أنها أجرت استعراضات في منتصف المدة لخططها الاستراتيجية خلال عام 2020، وقامت بملاءمتها مع الظروف الجديدة. فقد أعلن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على سبيل المثال، أنه تم خلال عام 2020 تعديل ما كان مقررا من منجزات مستهدفة وأنشطة لدعم الدول الأعضاء في الأمور المتعلقة بجائحة كوفيد-19. ومن الأمثلة على ذلك الدعوة إلى التعافي المستدام من جائحة كوفيد-19 عن طريق إعادة توجيه الحوافز الضريبية نحو استراتيجيات مناخية من قبيل المساهمات المحددة على الصعيد الوطني وخطط التكيف الوطنية. وعلى نفس المنوال، قالت اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا إنهما أجريا استعراضا في منتصف المدة لخطتيهما الاستراتيجيتين، وقد سمح لهما ذلك بإدراج الأثر الأولي للجائحة.

231 - وفيما يتعلق بالامتثال للخطط الاستراتيجية في سياق جائحة كوفيد-19، أعلن 72 في المائة من الكيانات أن الخطط قد تأثرت خلال عام 2020 بسبب الجائحة. وأشار 92 في المائة من هذه الكيانات أنها عانت من حالات تأخير في الامتثال للخطة، حيث تحققت الأنشطة المقررة، ولكن في وقت متأخر؛ وأبلغ 30 في المائة عن تعليق بعض جوانب الخطة، وبذلك أرجئت تلك الأنشطة إلى فترات مقبلة؛ وأعلن 30 في المائة إلغاء بعضا من أجزاء و/أو مشاريع الخطة، وهو ما يعني أنها لن تنفذ.

232 - وعلى سبيل المثال، بينت الأمم المتحدة (المجلد الأول) أن جائحة كوفيد-19 كان لها تأثير كبير على بعض العناصر البرنامجية من خططها البرنامجية السنوية. فقد أدت الجائحة إلى إبطاء التقدم في مجال وضع السياسات لأنه كان لا بد من تحويل موارد كبيرة إلى دعم احتياجات الكيانات في وضع التوجيهات الإدارية وإصدارها. وعلى نفس المنوال، أشارت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى أنه كان لا بد من إعادة تصميم عدد من الأنشطة المقررة للاستفادة من قدرات الاتصالات الافتراضية كلما أمكن ذلك بسبب حالات الإغلاق الشامل المتصلة بالجائحة، وإغلاق الحدود، والقيود المفروضة على السفر؛ بينما كان لا بد من تأجيل أنشطة أخرى لإعطاء الأسبقية لإجراءات التصدي لجائحة كوفيد-19 الأكثر أولوية.

233 - وفيما يتعلق بما هو متوقع للفترة المقبلة، أشار 61 في المائة من الكيانات إلى أنها تعمل على وضع خطط استراتيجية جديدة. وفي الوقت نفسه، تواصل نسبة 39 في المائة تنفيذ خططها القائمة على أساس الرأي القائل بأنه نظرا لعدم تغير الولاية والنطاق العام لتقديم الخدمات، فإن الأهداف والأهداف الاستراتيجية التي حددت في الخطط لم تفقد شيئا من أهميتها، على الرغم من إعادة ترتيب الأولويات ومن التعديلات التي أدخلت على معظم المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة.

234 - وأخيرا، هناك موضوع ذو صلة بالموضوع هو تقييم المخاطر، أي العملية الشاملة لتحديد المخاطر وتحليلها وتقييمها لتقديم الدعم في تصميم الخطط الاستراتيجية وتوزيع اعتمادات الميزانية. وقد أيدت الجمعية العامة في قرارها 245/61 اعتماد الإدارة المركزية للمخاطر في منظومة الأمم المتحدة بهدف تعزيز الإدارة والرقابة. فمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وهي تعمل على الاضطلاع بالولايات المنوطة بها، عرضة لمخاطر لا حصر لها - من الغش والفساد إلى مخاطر تشويه السمعة والجريمة الإلكترونية، إلى المخاطر ذات الطابع السياسي وسوء الإدارة والكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري.

235 - وفي هذا الصدد، أشار 77 في المائة من الكيانات إلى أنها استكملت بالفعل تقييمها للمخاطر في ضوء جائحة كوفيد-19. وأعلن عدد أكبر من ذلك، وهو 83 في المائة من الكيانات، أنه لم يتم تحديد أي مشاكل ذات بال، مثل مواجهة صعوبات في تطبيق معايير تقييم المخاطر والحصول على المعلومات ذات الصلة في ظل الجائحة.

استنتاجات

236 - تمكنت الكيانات، بوجه عام، من مواصلة تطوير أعمالها وفقا لولاياتها عن طريق تكييف عملياتها لتحقيق أهدافها، على الرغم من أن جائحة كوفيد-19 كان لها تأثير على تحقيق الخطط الاستراتيجية لما نسبته 72 في المائة منها وأجبرتها على تعديل نطاق هذا التخطيط لتحقيق النتائج.

باء - أهداف التنمية المستدامة

237 - أهابت الجمعية العامة، في قرارها 243/71، بصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة أن تعكس مساهمتها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في خططها الاستراتيجية وما شابهها من وثائق التخطيط، وأن تبين بتفصيل الكيفية التي تعتم بها المشاركة في الدعم المتسق والمتكامل على النحو المطلوب في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

238 - ولذلك نظر المجلس في مسألة ما إذا كانت الكيانات قد وضعت استراتيجية طويلة الأجل بشأن دورها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الموجز الموجز المقتضب لعام 2016 (A/72/176). ولوحظ أن 7 كيانات من أصل 15 كيانا خضعت للمراجعة (47 في المائة) لم تضع استراتيجية. ومن بين هذه الكيانات، وحدها الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين هي التي لا تزال في الوقت الحاضر دون استراتيجية طويلة الأجل، وأعلن 94 في المائة من الكيانات أنها أدرجت أيضا أهداف التنمية المستدامة في خططها الاستراتيجية.

239 - وأوضحت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين أنه على الرغم من أنه ليس لديها استراتيجية محددة موجهة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في حد ذاتها، فإن عملها يساهم في تحقيق الهدف 16. وتجدر الإشارة إلى أنه، على الرغم من الإجابة الموحدة التي قدمتها الأمم المتحدة

(المجلد الأول) في الاستبيان المتعلق بمقر الأمم المتحدة، فإن كلا من مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة في جنيف أعلنوا أنهما لم يضعوا استراتيجية طويلة الأجل بشأن دورهما في تنفيذ الأهداف ولم يدرجا استراتيجية من هذا القبيل في خطتيهما الاستراتيجيتين. وأعلنوا أن هذا الأمر يستند إلى الرأي القائل بأن خطتيهما الاستراتيجيتين تتماشيان بالفعل مع الأهداف من خلال الدعم الذي يقدمه المكتبان لتمكين المتعاملين من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الإجمال، أعلن 41 في المائة من الكيانات التي أخذ رأيها أن جائحة كوفيد-19 أثرت على تنفيذ استراتيجيتها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

240 - وأخيراً، وفيما يتعلق بالهدف 16، الرامي إلى تحقيق السلام والعدالة وتقوية المؤسسات، أفاد 83 في المائة من الكيانات أنها اعتمدت تدابير خاصة لضمان المساءلة والشفافية خلال جائحة كوفيد-19، ولا سيما بتعزيز الضوابط والتواصل في سياق العمل عن بعد. فعلى سبيل المثال، أنشأ المكتب فرقتي عمل معنيتين بكوفيد-19 لتوجيه عملية التخفيف من حدة المخاطر وجهود التصدي لها وضمان المساءلة أمام الدول الأعضاء في المكتب والجهات المانحة له، وذلك بفتح لوحة متابعة للجهات المانحة لتقديم معلومات محدّثة عن التبرعات المقدمة.

241 - تسلط الفقرة 240 الضوء على أهمية هدف التنمية المستدامة 16+، وهو محفز يلخص الترابط بين الهدف 16 والأهداف الأخرى لتحقيق خطة عام 2030 بالكامل والأهمية الحاسمة للشراكات في تحقيق تلك الأهداف، لا سيما في سياق جائحة كوفيد-19.

استنتاجات

242 - في الوقت الراهن، أكدت جميع الكيانات تقريباً أنها وضعت استراتيجية طويلة الأمد بشأن دورها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأنها أدرجتها في خططها الاستراتيجية الخاصة بها. غر أن نصفها تقريباً أعلن أن جائحة كوفيد-19 أثرت على تنفيذ استراتيجيتها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ويسلم المجلس بالدور الحاسم الذي تضطلع به كيانات الأمم المتحدة في دعم الحكومات الوطنية ومساعدتها في تحقيق أهداف محددة كل وفقاً للولايات المنوطة به. ومن ثم، قد يلزم إجراء مزيد من الرصد فيما يتعلق بأثر جائحة كوفيد-19 في هذه المسألة.

جيم - تعديلات العمليات الداخلية

التوجيه والتعليمات والتوصيات

243 - أشارت الأمم المتحدة (المجلد الأول) إلى أن توجيهات إدارية بشأن مختلف المواضيع المتعلقة بجائحة كوفيد-19 قد صدرت عن إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملي. وعُقدت اجتماعات عالمية منتظمة لكيانات الأمانة العامة، فضلاً عن اجتماعات الأفرقة المشتركة بين الإدارات المعنية بالأزمات، دعماً لاستجابة منسقة لأزمة كوفيد-19 منذ بدايتها. وكان تبادل الآراء بانتظام مع أوساط الموارد البشرية العالمية عاملاً مساعداً في وضع سياسة عامة للموارد البشرية وتقديم التوجيهات والمشورة بشأن كيفية معالجة الوضع الناجم عن كوفيد-19 من حيث طائفة واسعة من المسائل، منها على سبيل المثال لا الحصر ترتيبات العمل البديلة، والعودة إلى مكان العمل، والالتحاق الفعلي بالعمل، والسفر في مهام رسمية.

244 - وفيما يتعلق بالتوجيهات أو التعليمات أو التوصيات بشأن التخفيف من آثار كوفيد-19 التي أصدرها مقر الأمم المتحدة، على النحو المفصل في الفقرة 243، أعلن 88 في المائة من الكيانات أنها تلقت توجيهات أو تعليمات أو توصيات من المقر. غير أن الكيانات التالية أشارت إلى حالات مخصصة. فقد أشارت مفوضية شؤون اللاجئين إلى أن مقر المفوضية في جنيف هو الذي صاغ التوجيهات أو التعليمات أو التوصيات المتعلقة بالعمليات الميدانية للمفوضية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمواءمة والانسجام مع التوجيهات المماثلة الصادرة عن الأمم المتحدة، حيثما تعين. وفي حالة اليونيتار، وردت التوجيهات أو التعليمات أو التوصيات من خلال مكتب الأمم المتحدة في جنيف، حيث كان للمكتب اجتماعات منتظمة مع الفريق الأمني التابع لليونيتار من أجل تقديم المشورة اللازمة لإدارة حالة الجائحة على صعيد المؤسسة.

245 - وجدير بالذكر أن مكتب الأمم المتحدة في جنيف تأثر قبل مقر الأمم المتحدة من الجائحة ومن تدابير الإغلاق العام. ولذلك بدأ المكتب في وضع توجيهات تعالج الحالة والتحديات المحلية. وعندما أصبحت الحالة عالمية، تلقى المكتب عدة وثائق توجيهية من المقر.

246 - وفيما يتعلق بالكيانات التي تلقت توجيهات أو تعليمات أو توصيات من مقر الأمم المتحدة، أكدت جميعها أنها تمكنت من العمل بها، ولكن في بعض الحالات، لم يكن من الممكن تنفيذ جميع التوجيهات أو التعليمات أو التوصيات بسبب خصوصية سياق البلد و/أو البرنامج، لا سيما لما تعمل المكاتب القطرية في بيئة معقدة حيث تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الحالة.

247 - وأخيرا، أعلن 94 في المائة من الكيانات أنها وضعت أيضا توجيهاتها أو تعليماتها أو توصياتها الخاصة بشأن التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19.

الرقابة الداخلية

248 - في السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، أعربت مفوضية شؤون اللاجئين واليونسف وصندوق المعاشات التقاعدية عن التزامها بمعالجة أي أمور تتعلق بالرقابة الداخلية تُلاحظ خلال العام، وبضمان التحسين المستمر للضوابط الداخلية، وذلك في بيان للرقابة الداخلية، إلى جانب بياناتها المالية. وذكرت أن لديها نظاما فعالا للرقابة الداخلية، وأنه لا توجد نقاط ضعف مادية في الضوابط الداخلية التي تسري على الإبلاغ المالي. وفي 26 أيار/مايو 2021، أصدرت الأمم المتحدة (المجلد الأول) بيانا عن الرقابة الداخلية شمل أيضا برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة وآلية تصريف الأعمال المتبقية.

249 - وفيما يتعلق بكيفية تنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية التي تتطلب وجودا ماديا في الموقع (مثل عملية الجرد)، أعلن 78 في المائة من الكيانات أنه تم تنفيذ معظم الإجراءات البديلة، وقال 44 في المائة إنها نفذت أيضا بعض الإجراءات وفق المعتاد، وأوضح 17 في المائة أنها لم تنفذ بعض الإجراءات.

250 - فعلى سبيل المثال، أوضحت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تغييرات قد أدخلت على الضوابط الداخلية حيثما تم تفعيل إجراءات الشراء لظروف الطوارئ بغية إتمام عمليات الشراء المتصلة بكوفيد-19. وذلك يعني أن آليات الإجراءات الخاصة المتصلة بالمشتريات الطارئة، بما في ذلك تقديم العروض بأثر رجعي إلى لجنة العقود في المقر للحصول على الصفقات المتصلة بكوفيد-19، ظلت سارية

خلال العام الماضي. ووصف مكتب خدمات المشاريع حالة مماثلة، حيث قام أيضا بتفعيل إجراءات الشراء في ظروف الطوارئ من أجل المشاريع المتصلة بكوفيد-19، حيث أنشأ فرقة عمل عالمية ضمت خبراء في مجال المشتريات وخبراء قانونيين وتقنيين كانوا يدعمون تلك المشاريع ويقدمون التوجيه بشأنها منذ آذار/مارس 2020.

251 - وأعلن موئل الأمم المتحدة أنه لم يتسن تقييم المشاريع في الموقع، بما في ذلك الرصد المادي للشركاء في التنفيذ، وذكر البرنامج الإنمائي أنه قد استُعين، في بعض الحالات، بأطراف ثالثة لممارسة الرقابة على الشركاء في التنفيذ أو لتفتيش ما يُضطلع به من أنشطة في إطار المشاريع. وأشارت مفوضية شؤون اللاجئين إلى أن الشركاء في التنفيذ سُمح لهم بتمديد بعض المشاريع في ظل ظروف معينة، وأنه تم العمل بإجراءات مراجعة الحسابات والرصد عن بُعد لعدد متزايد من المشاريع، وأنه قد أُجريت عمليات للتحقق من الأصول بوسائل بديلة.

252 - وفي ظل ما ورد بيانه مفصلا من تغييرات و/أو تخفيض للضوابط الداخلية الهامة المنتظمة بسبب جائحة كوفيد-19 صدرت توصيات معينة من المجلس. فعلى سبيل المثال، لوحظ في حالة الأمم المتحدة، كما ورد في المجلد الأول، أنه لم تُجر عمليات الفحص المالي العشوائية وعمليات الرصد على الصعيد الميداني. وأوصى المجلس بأن تقوم الإدارة برصد المشاريع وعمليات الفحص المالي العشوائية في الوقت المناسب وبطريقة مستدامة، تمشيا مع الدليل التشغيلي.

253 - وأسفرت الحالات المذكورة أعلاه أيضا عن قيام المجلس، للسنة الثانية، بإدراج تنبيهات خاصة في التقرير المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان بسبب عدم تنفيذ عمليات مراجعة حسابات الشركاء في التنفيذ.

الموارد البشرية

254 - في الإجمال، أعلن 78 في المائة من الكيانات التي أخذ رأيها أن بعض العمليات المتصلة بالموظفين (مثل إجراءات الاستقدام والإجازة السنوية وإجازة زيارة الوطن والتدريب) تأثرت بسبب جائحة كوفيد-19.

255 - وفيما يتعلق تحديدا بالإجازات السنوية، لوحظ أن الحد الأقصى للاستحقاقات السنوية المحدد في 60 يوما قد رفع إلى 75 يوما لدورة 2021-2022 في بعض الكيانات، وفقا للقرارات التي اتخذها مكتب الموارد البشرية في مقر الأمم المتحدة. وكان لذلك أثر على إدارة الكيانات للإجازات السنوية. فعلى سبيل المثال، وكما هو مفصل في الفصل الرابع، لاحظ المجلس أن البرنامج الإنمائي واجه بالفعل أرصدة إجازات سنوية مرتفعة في عام 2019، حيث شهد زيادة إضافية في أيام الإجازة السنوية المستحقة في عام 2020 تعزى أساسا إلى جائحة كوفيد-19 والاستثناء المعمول به. وقد استُمد ذلك من توصية قدمها المجلس إلى البرنامج الإنمائي لتعزيز رصد الإجازات السنوية التي يحصل عليها موظفوه وأرصدة إجازاتهم السنوية لضمان استخدام الموظفين للإجازات السنوية لأغراض الاستجمام الضروري، وكذلك للحيلولة دون انتهاء صلاحية الإجازة السنوية. وأوصى المجلس أيضا بأن يضع البرنامج الإنمائي استراتيجية شاملة لتقليص أرصدة الإجازات السنوية المرتفعة إلى مستوى مناسب في غضون فترة زمنية متوقعة.

256 - وفيما يتعلق بملاك الموظفين أثناء جائحة كوفيد-19، أعلن 41 في المائة من الكيانات أنها شهدت تقليصاً أو نقصاً في عدد الموظفين. وأعلن 86 في المائة من هذه الكيانات أن نقص الموظفين يعزى أساساً إلى الإجازات الطبية والإرهاق، وإلى حد أقل، إلى نوع مختلف من العواقب الناجمة عن الجائحة، مثل تعليق المشاريع أو تقليصها.

257 - فقد أوضح برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على سبيل المثال، أن من أسباب انخفاض عدد الموظفين فيه مزيج من الإجازات الطبية، وإرهاق الموظفين، والإجازة السنوية في الحالات التي أخذ فيها الموظفون فترة إجازة طويلة لزيارة أسرهم و/أو أحبائهم. وبالإضافة إلى ذلك، غادر كثير من الموظفين مقر نيروبي خلال فترة ترتيبات العمل المرنة للبقاء في بلدان و/أو مناطق زمنية تتوزع على مختلف أنحاء العالم، ولم يكن بعضهم قد عاد بعد. وفي هذا الصدد، وبينما لا يزال الموظفون يعملون عن بعد، فإن الفرق الزمني يمكن أن يشكل تحدياً مرتبطاً بالجائحة.

258 - وأوضحت مفوضية شؤون اللاجئين أن تأثير جائحة كوفيد-19 على قوتها العاملة كان كبيراً. وكانت العمليات الرئيسية المتأثرة تتعلق بالتوظيف وإعادة النذب (تصاريح السلامة الصحية، التي استندت في كثير من الحالات إلى تقييم طبي ذاتي للزميل المعني من خلال الاستجابة لاستبيان طبي)، وفعاليات التدريب، التي أعيد تصميمها وتغييرها لتقديمها عبر الإنترنت؛ وإدارة الإجازة السنوية.

259 - وأشارت الأونروا إلى أن عدداً من الموظفين قد وضعوا في إجازة مرضية ممتدة أو توفوا بسبب جائحة كوفيد-19 وأسباب أخرى. وكانت المراحل الأولى من الجائحة حرجية، حيث لم يكن معظم الموظفين متعودين على العمل عن بعد، وكان بعض الموظفين يعملون في ظروف أقل من مثالية. فعلى سبيل المثال، كان على من لهم أطفال وأزواج في المنزل أن يجدوا سبلاً للحفاظ على تركيزهم وقدرتهم على الإنتاج. وكان العمل عن بعد تحدياً خاصاً بالنسبة للزميلات، حيث كان على بعضهن تحمل أعباء المسؤوليات الأسرية ومتطلبات العمل. وكان هناك تباطؤ كبير في استخدام الموظفين وإلحاقهم الفعلي بالعمل بسبب القيود المفروضة على السفر. وعلاوة على ذلك، لم يتمكن الموظفون من الاستفادة من إجازتهم السنوية بسبب حالة الطوارئ، والقيود المفروضة على السفر ونقص الموظفين.

260 - وفي حالة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، تأخر في عام 2020 إنهاء خدمة الموظفين المقرر في إطار تقليص حجم الآلية بسبب التأخر الحاصل في القضايا، الأمر الذي يعزى بدوره إلى كوفيد-19، وإلى حد أقل بسبب تعذر السفر على الموظفين للعودة إلى الوطن بعد انتهاء خدمتهم. وقوبل ذلك جزئياً ببعض التأخر الحاصل في الالتحاق الفعلي بالعمل.

استنتاجات

261 - فيما يتعلق بتعديلات العمليات الداخلية، لوحظت الآثار الرئيسية لجائحة كوفيد-19 في مجالي الرقابة الداخلية والموارد البشرية. وعلى وجه التحديد، يمكن إبراز حالات التأخر في إجراء عمليات التحقق الموضوعي أو عدم إجرائها بالمرة، والمشاكل المتعلقة بإدارة الإجازات السنوية، ونقص الموظفين بسبب الجائحة، باعتبار كل ذلك من العواقب الرئيسية للجائحة.

دال - تكنولوجيا المعلومات والأمن المعلوماتي

262 - فيما يتعلق بتفقات تكنولوجيا المعلومات والأمن المعلوماتي، أعلن 78 في المائة من الكيانات أن هذه النفقات تأثرت في عام 2020 بسبب الجائحة. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالأمن المعلوماتي، أوضحت الأمم المتحدة (المجلد الأول) في معرض الإجابة على الاستبيان أن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أنفق 15 000 دولار على قدرة أمنية إضافية في Office 365 (نظام Office 365 Advanced Threat Protection) لكبار المديرين. وزادت جائحة كوفيد-19 من الحاجة إلى دعم خدمات البث والتداول بالفيديو المقدمة للاجتماعات والمؤتمرات المختلطة التي تعقدها الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الأمانة العامة في المقر والمكاتب البعيدة عن المقر، والتي تحتاج أيضا إلى دعم متعدد اللغات. ونتيجة لذلك، حددت الأمانة العامة الاحتياجات اللازمة لإنشاء منصة لتوفير الترجمة الشفوية عن بعد في نيويورك، وفي مكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي، وفي اللجان الإقليمية في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغرب آسيا. ونتيجة لذلك، أفادت الأمانة العامة أن ثمة الآن عقودا مع ثلاثة بائعين يوفرون منصات لحلول الترجمة الشفوية عن بعد تفي بمعايير الأمم المتحدة. وبلغت النفقات الإضافية لهذه المنصات الثلاث في عام 2020 ما مقداره 1,5 مليون دولار لجميع مراكز العمل التابعة للأمم المتحدة على الصعيد العالمي بعد تطبيق خصم على الحجم.

263 - وأخيرا، قدمت الكيانات إجابة مشتركة عن الحاجة إلى شراء أجهزة كمبيوتر محمولة وهواتف محمولة وبطاقات تحديد هوية المشتركين واشتراكات في الإنترنت وملحقات تكنولوجيا المعلومات لدعم العمل عن بعد. فعلى سبيل المثال، أعلنت مفوضية شؤون اللاجئين أنه تم تلقي اعتماد مباشر قدره 1,4 مليون دولار لتجهيز المستخدمين في المقر تجهيزا كاملا للعمل عن بعد. واستخدم هذا المبلغ لشراء المعدات وكذلك لزيادة القدرة على التداول بالفيديو ولبوابة شبكة خصوصية افتراضية. وقبل نهاية العام، حُصص مبلغ نقدي إضافي قدره 15 مليون دولار لتغيير معدات تكنولوجيا المعلومات العتيقة في عمليات مفوضية شؤون اللاجئين على صعيد العالم (في المقام الأول تغيير الحواسيب المكتبية بحواسيب محمولة، ولكن أيضا تغيير بعض الخواديم ومعدات الشبكات). وعلى نفس المنوال، أشار مركز التجارة الدولية إلى أنه انتقل إلى العمل بسياسة الاعتماد على الحواسيب المحمولة وحدها ووقف استخدام الحواسيب المكتبية عند نهاية دورة حياتها، كما قام باستثمارات في مرافق إضافية للتداول بالفيديو في المقر، بما في ذلك وحدات متقلة. وتم اقتناء وتشغيل حلول سحابية للتداول بالفيديو وأدوات التعاون والتخزين. ونفذت حلول التوقيع الإلكتروني في مفوضية شؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسف وجامعة الأمم المتحدة. وأعلن برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان أنها استثمرت في حلول الاجتماعات الافتراضية من خلال النسخة التجارية لبرنامج سيسكو ويبكس أو اقتناء تراخيص إضافية لبرنامج زوم للتداول عبر الإنترنت.

264 - وفيما يتعلق بالأمن المعلوماتي، أعلن 15 كيانا من أصل 18 كيانا أنها اتخذت تدابير خاصة. وأكد 60 في المائة من تلك الكيانات أنها اتخذت تدابير وقائية فحسب، وذكر 33 في المائة منها أنها اعتمدت تدابير وقائية وتدابير للكشف، وذكر 7 في المائة أنها لم تتخذ سوى تدابير للكشف.

265 - وفيما يتعلق بتنفيذ المشاريع الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات، أعلن 56 في المائة من الكيانات أنها تأثرت. ومن بين هذه المشاريع، وعلى الرغم من اتخاذ إجراءات من قبيل تعليق العمل، لوحظ إلغاء وإضافة

مشاريع لتكنولوجيا المعلومات، وكان الأثر الرئيسي بالنسبة لـ 90 في المائة من الكيانات هو تأخر مشاريع تكنولوجيا المعلومات بسبب جائحة كوفيد-19.

266 - ونتيجة لذلك، ذكر 83 في المائة من الكيانات أنه كان هناك أثر على استراتيجية تكنولوجيا المعلومات وخطط الأمن المعلوماتي لفترة مقبلة تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس سنوات.

267 - ومن أمثلة ذلك ما أفادت به الأمم المتحدة (المجلد الأول) من تعجيل للخطط القائمة الرامية إلى ترحيل النظم إلى بيئات الحوسبة السحابية، وتعزيز آليات التحقق، والأخذ بهيكلية تقوم على الحذر المطلق (الدرجة صفر من الثقة) بحيث يتعين التحقق من جميع الأجهزة والمستخدمين والطلبات. ومن المتوقع أن يكون لذلك أثر في إطار ما يُقترح بـ "الوضع الطبيعي الجديد" الذي ينظر فيه الأمين العام حالياً، والذي قد ينطوي على تعميم ترتيبات العمل المرنة، بما في ذلك العمل عن بعد. وستكون هناك حاجة إلى دعم ترتيبات العمل المختلطة والتداول عن بعد.

268 - ومن ناحية أخرى، يقوم مركز التجارة الدولية، بسبب تزايد التهديدات المتعلقة بالأمن المعلوماتي، بتنسيق استجابته بالتعاون مع شبكة التكنولوجيا الرقمية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات، وتقييم أفضل ممارساته والارتقاء بها لتأمين أصول تكنولوجيا المعلومات المعدة للمستخدم الداخلي والأخرى المعدة للمستخدم الخارجي. وعلى نفس المنوال، قام البرنامج الإنمائي ببحث الكيفية التي يمكن من خلالها زيادة تحسين أمن الأجهزة الطرفية، مثل الهواتف المحمولة والأجهزة اللوحية و/أو المعدات الشخصية، لضمان الوصول الآمن إلى أصول البيانات المؤسسية التابعة للبرنامج الإنمائي.

269 - وأخيراً، لوحظ أنه استناداً إلى الدروس المستفادة من الجائحة، كان 71 في المائة من الكيانات يخطط للرفع من نسبة العمل عن بعد. وأضافت الأمم المتحدة (المجلد الأول) وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن الاقتراح المتعلق بـ "الوضع الطبيعي الجديد" لما بعد كوفيد-19 الذي ينظر الأمين العام في طرحة يتوخى تعميم ترتيبات العمل المرنة، بما في ذلك العمل عن بعد لعدد من الأيام في الأسبوع استناداً إلى متطلبات الوظيفة والاختيارات المفضلة لدى الأفراد واحتياجات الخدمة. فقد لوحظ خلال جائحة كوفيد-19 أن العمل عن بعد له فعالية كبيرة، ولذلك يتعين العمل على تحديد مدى الكفاءة والفعالية في ترتيب هجين.

استنتاجات

270 - لوحظ أنثران رئيسيان لجائحة كوفيد-19 فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والأمن المعلوماتي. ففيما يتعلق بالنفقات، أعلن 78 في المائة من الكيانات أنها تأثرت في عام 2020، ويرجع ذلك أساساً إلى الحاجة إلى شراء معدات وملحقات تكنولوجيا المعلومات لدعم العمل عن بعد. وفيما يتعلق بالأمن المعلوماتي، أكد 83 في المائة من الكيانات أنها بحاجة إلى اعتماد تدابير خاصة بسبب جائحة كوفيد-19.

هاء - الآثار المالية

الآثار المهمة التي مست المؤشرات المالية الرئيسية

271 - فيما يتعلق بالآثار المالية، قدمت جميع الكيانات الـ 18 معلومات إضافية عن الآثار الفردية لجائحة كوفيد-19 وما يتصل بها من استجابات. وقررت معظم الكيانات، 89 في المائة، الإفصاح عن تلك

المعلومات في الملاحظات ذات الصلة المرفقة بالبيانات المالية المقدمة في شتى المجالات، مثل استحقاقات الموظفين، وإيرادات الاستثمار، والمصروفات، والأدوات المالية، وإدارة المخاطر. ومن بين تلك البيانات، أفصحت أربعة عن الأثر المالي لجائحة كوفيد-19 في مذكرة منفصلة للبيانات المالية. ولم يفصح كيانان عن المعلومات الواردة في بياناتهما المالية، ولكنهما أورداهما في الاستعراض المالي العام.

272 - ولاحظ المجلس أن 7 كيانات من أصل 17 كيانا - إذا استثنينا صندوق المعاشات التقاعدية بسبب طبيعته وعمله الخاصين - لم تشهد آثارا مالية ذات صلة، خلافا للاتجاهات التي لوحظت في الماضي. وفيما يتعلق بالكيانات العشرة الأخرى، أعلن 90 في المائة منها عن آثار كبيرة على النفقات، وأشار 70 في المائة منها إلى آثار على الإيرادات. وأعلن عدد أقل، 40 في المائة، عن آثار مست الاستثمارات والسيولة القصيرة الأجل.

273 - وأفادت الأمم المتحدة (المجلد الأول) أنه رغم تعذر تقدير المبالغ الدقيقة لآثار الجائحة بشكل موثوق، حيث لم يكن من الممكن عزل الأثر المالي لجائحة كوفيد-19، فقد شهدت زيادة في النفقات المتعلقة بالإجلاء الطبي وتعزيز القدرات المحلية من خلال فرقة عمل مشتركة بين الوكالات معنية بالخدمات الطبية. كما تم القيام باستثمارات إضافية في تراخيص البرمجيات وأجهزة الكمبيوتر المحمولة وتحديث الشبكات المؤسسية لدعم ترتيبات العمل عن بعد. ومن ناحية أخرى، حدث انخفاض في نفقات السفر بسبب القيود المفروضة على السفر وتأجيل بعض الأنشطة المقررة أو استبدالها باجتماعات افتراضية.

274 - وفي مجمع مقر الأمم المتحدة، تأثرت الأنشطة المنتجة للإيرادات بشكل خاص بجائحة كوفيد-19 بسبب قلة الحضور والإغلاق في وجه الزوار. والمرآب الذي غُلقت رسوم استعماله لعدة أشهر لدعم تنقل الموظفين الأساسيين، شهد انخفاضا في استخدام مواقف السيارات، مما أدى إلى خسارة نحو 400 000 دولار من الإيرادات المتوقعة. وأدى إغلاق المبنى أمام الزوار إلى إغلاق محل بيع الهدايا، مما أدى إلى انخفاض في الإيرادات بنحو 600 000 دولار. كما تأثرت إدارة بريد الأمم المتحدة، حيث أغلقت أماكن البيع بالتجزئة حين إغلاق مباني الأمم المتحدة أمام الزوار. وفي الوقت نفسه، ألغيت معارض الطوابع وغيرها من المناسبات بسبب جائحة كوفيد-19. وقُدِّر أن أثر الجائحة على إدارة البريد بلغ حوالي 400 000 دولار.

275 - وفي مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، حدث انخفاض في أعمال الدعم التي يقدمها المكتب (السفر والمخازن وما إلى ذلك) بسبب تراجع الأنشطة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض في الإيرادات.

276 - وأخيرا، من المرجح أن يكون قد تأثر تحصيل الأنصبة المقررة، حيث لوحظ تأخر في ورود الأموال من الدول الأعضاء. وكان لهذا بدوره أثر على الإنفاق والسيولة أيضا. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية بدأ العمل على وضع سياسة لتغطية مطالبات التعويض المتصلة بكوفيد-19.

277 - وأعلن كل من موئل الأمم المتحدة واليونيتار والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة والأونروا أنها عانت من آثار كبيرة مست إيراداتها بسبب الإنهاء المبكر للمشاركة من جانب المانحين و/أو تخفيض ميزانيات المانحين بسبب تغير أولويات التمويل لدى المانحين في ظل جائحة كوفيد-19.

278 - وفيما يتعلق بالوفورات، أعلن 65 في المائة من الكيانات أن هناك وفورات من مجموع الميزانية في أعقاب الجائحة. وأفادت هذه الكيانات التي تجاوزت لديها اعتمادات الميزانية مصروفات الميزانية أن هذا الأمر يعزى أساسا إلى انخفاض تكاليف السفر والتدريب والوقود واللوازم المكتبية والصيانة. وأوضحت

الكيانات التي تقع ضمن الـ 35 في المائة التي لم تحقق وفورات أن التقص في الإنفاق في بعض المجالات، مثل السفر والاستشارات، قابلتها زيادة في الاحتياجات في مجالات أخرى، مثل الكميات الإضافية من معدات وموارد تكنولوجيا المعلومات.

التبرعات وآليات التمويل الأخرى

279 - لم تذكر معظم الكيانات حدوث شيء مما يمكن عزوه إلى كوفيد-19 من انخفاضات أو تأخيرات ذات بال بالنسبة للاتفاقات المعمول بها، وأعلنت 4 كيانات فقط من أصل 18 كيانا أنها شهدت انخفاضات في التبرعات مردها إلى جائحة كوفيد-19.

280 - وفي 31 آذار/مارس 2020، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة عن افتتاح الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها، الذي أنشئ لمدة سنتين، وهو آلية تمويل مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة لدعم البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط المستفيدة من البرامج في التغلب على الأزمة الصحية والإنمائية التي سببتها جائحة كوفيد-19.

281 - وفيما يتعلق بالأموال الإضافية، أعلن 50 في المائة من الكيانات أنها تلقت تمويلا إضافيا واحدا على الأقل في سياق جائحة كوفيد-19.

282 - وكما أوضحت الأمم المتحدة (المجلد الأول)، قدمت آليتا تمويل رئيسيتان، في إطار التمويل من خارج الميزانية، أموالا إضافية للأنشطة المتصلة بجائحة كوفيد-19. أولا، تم الدمج الكامل لإجمالي الإيرادات البالغ 76,3 مليون دولار وإجمالي المصروفات البالغ 63,7 مليون دولار في البيانات المالية الواردة في المجلد الأول بسبب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها. وثانيا، خصص كل من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والصناديق القطرية المشتركة، من خلال صناديق التمويل الجماعي القائمة، أموالا للأنشطة المتصلة بجائحة كوفيد-19 بمبلغ 167 مليون دولار و 157 مليون دولار، على التوالي. وكما أوضحت الأمم المتحدة (المجلد الأول)، قُدمت أيضا بعض الأموال من صناديق استئمانية أخرى عن طريق منح منفصلة؛ غير أن المبالغ كانت ضئيلة بالمقارنة مع ما قُدم من خلال آليتي التمويل المذكورتين أعلاه.

283 - وفيما يتعلق بنتائج تقييم حالة اضمحلال قيمة الأصول، لم تحدد نسبة 95 في المائة من الكيانات زيادة قوية في اضمحلال قيمة الأصول بسبب جائحة كوفيد-19.

284 - ولاحظ المجلس أنه على الرغم من أن جائحة كوفيد-19 كان لها أثر شديد على الأسواق المالية العالمية، فإن آثار الاستثمار على الكيانات يتوقف على تكوين الحافظة وتعرضها للمخاطر، من بين عوامل أخرى.

285 - وذكر 28 في المائة فقط من الكيانات أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تغييرات في تكوين أصول حافظة استثماراتها. غير أن سبعة كيانات أعلنت أنها أعادت تقييم أثر النفور من المخاطرة على حالة انكشاف حافظتها. وأوضحت الكيانات الأخرى أنه لم يكن ضروريا إعادة تقييم درجة النفور من المخاطر لأن استراتيجيتها الاستثمارية تسمح لها بمواصلة تشغيل حافظة استثماراتها كما كان الحال قبل الجائحة.

286 - فعلى سبيل المثال، أوضحت الأمم المتحدة (المجلد الأول)، فيما يتعلق بحافظة استثماراتها، أن وكالة تقدير الجدارة الائتمانية، كما هو متوقع، أنزلت أو خفضت التوقعات المتعلقة بعدة شركات بسبب

تدهور ظروف العمل والظروف الاقتصادية، وانخفاض أسعار الفائدة، والمخاوف المتعلقة باحتمال تدهور جودة القروض. وظلت الأمم المتحدة ترصد بصورة حثيثة جميع تصنيفات حيازاتها الاستثمارية ونظرائها في الاستثمار. واستمر أيضا الرصد المستمر لحدود تركيز الإصدارات والجهات المصدرة والمنتجات. ففي حالة الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية، على سبيل المثال، أُجري تقييم لدرجة النفور من المخاطر في إطار الدراسة الكاملة التي تجرى كل أربع سنوات لإدارة الأصول والخصوم. غير أن مكتب إدارة الاستثمارات طلب من خبير استشاري مستقل استعراض التوزيع الاستراتيجية للأصول والنقاط المرجعية بسبب سيناريو كوفيد-19.

استنتاجات

287 - يبدو أن جائحة كوفيد-19 لم يكن لها تأثير كبير على الوضع المالي للكيانات في عام 2020، ومع ذلك فهي، بالنظر إلى ما تحمله من مخاطر، يمكن أن يكون لها تأثير على مخاطر السيولة في المستقبل، الأمر الذي يحتاج إلى متابعة.

واو - إدارة البرامج والمشاريع

288 - بالنظر إلى إعادة ترتيب الأولويات سواء من منظور التخطيط الاستراتيجي للكيانات أو من منظور الجهات المانحة، لوحظ أن 78 في المائة من الكيانات أعادت توزيع الأموال لتغطية الطلبات ذات الصلة بجائحة كوفيد-19 و/أو الأهداف البرنامجية الجديدة.

289 - فقد أوضحت الأمم المتحدة (المجلد الأول)، على سبيل المثال، أنه كانت ثمة عملية محدودة النطاق لإعادة توزيع الأموال في عدد قليل من كيانات الأمانة العامة للاستجابة للطلبات ذات الصلة بجائحة كوفيد-19. ومن ذلك، على سبيل المثال، أن طلبات قد وردت من الدول الأعضاء للحصول على بيانات مصنفة وحسنة التوقيت بهدف رصد انتشار جائحة كوفيد-19 وإرشاد سياسات التخفيف من آثار الجائحة على المدى القصير وسياسات الانتعاش منها على المدى الطويل، وذلك لتمكين النظم الإحصائية الوطنية من الاستغلال الفعال لكل ما يتعلق بالبيانات من مصادر وتكنولوجيات وأساليب مبتكرة في إطار الاستجابة لطلبات الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بجائحة كوفيد-19.

290 - ومن ناحية أخرى، ذكر صندوق المشاريع الإنتاجية والبرنامج الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أنه أعيد توزيع الأموال، ولا سيما على الصعيد القطري، لتلبية الاحتياجات ذات الصلة بجائحة كوفيد-19 بعد التحاور في الموضوع بين الجهات المانحة وتلك الكيانات.

291 - وفيما يتعلق بالبرامج القائمة الأكثر تأثرا بإعادة توزيع الأموال، ذكر مؤئل الأمم المتحدة واليونسف أن جميع البرامج العالمية تقريبا والعديد من البرامج القطرية قد تأثرت. ففي حالة مؤئل الأمم المتحدة، على سبيل المثال، قام البرنامج التشاركي لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة والصندوق الاستئماني للخدمات الأساسية الحضرية بإعادة توجيه أنشطتهما بحيث تستهدف المجتمعات المحلية الضعيفة في المستوطنات العشوائية التي تفقر إلى الخدمات الأساسية، مثل المياه والصرف الصحي. وزيدت عناصر إضافية أيضا إلى البرامج القطرية القائمة، بما في ذلك 13 منحة عاجلة لدعم هذه البرامج في جميع المناطق في مجال التصدي للجائحة. ومن الأمثلة على ذلك بوليفيا والفلبين وكينيا ولبنان. وأخيرا، أعطت شبكات الممارسات الحضرية من وقت العمل للقيام بإصدار مذكرات إرشادية معيارية محدّثة وتنظيم حلقات دراسية شبكية عن أثر جائحة

كوفيد-19 في مجالات مواضيعية، مثل التخطيط الحضري والعمراني، والفضاء العام، والتنقل الحضري، والمستوطنات العشوائية، وحقوق السكنى، والمياه والصرف الصحي.

292 - وعلى نفس المنوال، ذكرت اليونيسف أنه تم تكييف التوجيهات البرنامجية العالمية ووضع توجيهات جديدة للاستجابة للآثار الفورية والاجتماعية الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19. فقد استُخدمت الأموال المتاحة للتصدي للجائحة، وخصصت أموال جديدة للتصدي لها. وأشارت اليونيسف إلى أن البرامج على الصعيد القطري قد تم تكييفها للتصدي للجائحة؛ والبلدان مسؤولة عن تنفيذ برامجها القطرية بالشراكة مع الحكومات، وقد كيف معظمها من أنماط تعاونها لمساعدة البلدان على التصدي للجائحة.

293 - وفي حالة اليونيتار، أُعيد توزيع الأموال بشكل خاص في برنامج للتدريب على حفظ السلام، وبرنامج للمناخ الأخضر وإدارة النفايات الكيميائية، وإلى حد ما، في برنامج للدبلوماسية المتعددة الأطراف. وقد أسفرت عمليات إعادة توزيع الأموال في معظمها عن إعادة توجيه أموال المشاريع المتصلة بالسفر، فضلا عن الأنشطة الحضرية، نحو فرص التدريب والتفاعل الرقمية والتناظرية.

294 - وفيما يتعلق بالأونروا، أعلنت الوكالة أنها سارعت، فور بداية تفشي جائحة كوفيد-19 في جميع مناطق عملها، إلى تكييف عملياتها الطارئة والعادية لضمان استمرارية تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين في ظروف مأمونة للاجئين والموظفين. واستحدثت الأونروا أيضا برامج للتخفيف من الأثر الاجتماعي الاقتصادي للأزمة على الفقراء من اللاجئين.

295 - وفي حالة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهو منظمة قائمة على المشاريع تعمل في الأساس في مجال تقديم خدمات الإدارة أو الشراء بما يحقق نواتج لشركائها، أُعيد تخصيص 61 مليون دولار من 17 من مجالات الالتزام إلى أنشطة ذات صلة بجائحة كوفيد-19 بعد الاتفاق على ذلك مع مصدر التمويل. وبالنسبة لمفوضية شؤون اللاجئين، بلغ إجمالي الاحتياجات المتعلقة بجائحة كوفيد-19 في عام 2020 ما قيمته 745 مليون دولار، تم تمويل 404 ملايين دولار منها من خلال نداء تكميلي، وأُعيد توزيع 341 مليون دولار من الموارد المتاحة لدى المفوضية، وأُعيد ترتيب أولوياتها وتخصيصها لأنشطة ذات صلة بكوفيد-19.

296 - وفيما يتعلق بإدارة المشاريع، ذكر 89 في المائة من الكيانات أن جائحة كوفيد-19 كانت لها آثار في المشاريع القائمة. فقد اعتبر 88 في المائة من هذه الكيانات أن من الآثار الرئيسية تأخير المشاريع القائمة، في حين اعتبر 75 في المائة منها أن إضافة مشاريع جديدة أثر رئيسي آخر من آثار الجائحة. وأخيرا، أعلن 31 في المائة من الكيانات أنها عانت من تعليق المشاريع القائمة، وذكر 25 في المائة منها أنها تعرضت لإلغاء هذه المشاريع.

استنتاجات

297 - عموما، أثرت جائحة كوفيد-19 على إدارة البرامج والمشاريع في كيانات الأمم المتحدة، حيث غيرت الأولويات. ففي الإجمال، قال 78 في المائة من الكيانات إنها أعادت توزيع الأموال لتغطية الطلبات ذات الصلة بجائحة كوفيد-19 و/أو الأهداف البرنامجية الجديدة، في حين قال 89 في المائة إن الجائحة أثرت على المشاريع القائمة، وذلك أساسا بتأخيرها.

زاي - تقييم مخاطر الغش

298 - في عام 2016، أعلن عن إطار الأمانة العامة للأمم المتحدة لمكافحة الغش والفساد (ST/IC/2016/25) لتقديم التوجيه والمعلومات لجميع موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة وأفرادها الآخرين عن كيفية عمل الأمانة العامة لمنع الغش والفساد وكشفهما وردعهما والتصدي لهما والإبلاغ بشأنهما.

299 - وفي ضوء نقشي جائحة كوفيد-19، أعلن في المائة من الكيانات ظهور مخاطر جديدة من الغش والغش المفترض. فقد ذكر 41 في المائة من هذه الكيانات أن مخاطر الشراء ومخاطر الأمن المعلوماتي هما المصدران الرئيسيان لما لوحظ من مخاطر جديدة، في حين أشار 29 في المائة منها إلى المخاطر المرتبطة بالمتعاقدين، وقال 18 في المائة إن المخاطر المتصلة بالمدفوعات والمنح والقروض هي مخاطر الغش الرئيسية الجديدة التي تم لمسها.

300 - فعلى سبيل المثال، أوضح مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أنه لوحظ تزايد في عدد الهجمات الإلكترونية والاستخدام الاحتيالي للرسائل الإلكترونية الاحتمالية ومحاولات استراق الهوية الرقمية. وعلى نفس المنوال، لاحظ البرنامج الإنمائي تزايداً في عدد مخططات الغش المتصلة بالمدفوعات في شكل سطو على العناوين الإلكترونية المؤسسية (BEC).

301 - ومن ناحية أخرى، أشار صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى أن السبب الرئيسي في التعرض للمخاطر هو التعاقد مع بائعين جدد لتوريد معدات الوقاية الشخصية. وأضاف صندوق الأمم المتحدة للسكان أنه، بالنسبة للمشتريات الدولية، تم التخفيف من حدة المخاطر عن طريق طرح طلبات عروض مشتركة مع اليونيسف وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، لأنها تعمل بإجراءات صارمة في بذل العناية الواجبة.

302 - وأخيراً، لوحظ أن 59 في المائة فقط من الكيانات قامت بتحديث تقييمها لمخاطر الغش والغش المفترض على أساس المخاطر الجديدة المتصلة بظروف جائحة كوفيد-19.

استنتاجات

303 - لقد كان لظهور مخاطر جديدة ناجمة عن جائحة كوفيد-19 أثر هام على الغش والغش المفترض. فقد أعلن نحو 60 في المائة من الكيانات أن تلك المخاطر مردها إلى الهجمات الإلكترونية والقرصنة وضياح أو تلف معدات تكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن التهديدات الأكثر ضرراً، مثل المخاطر ذات الصلة بعمليات الشراء والمتعاقدين.

سابعا - شكر وتقدير

304 - يوّد المجلس أن يعرب عن تقديره لما تلقاه هو وموظفوه من تعاون ومساعدة من الأمانة العامة للأمم المتحدة ومن الصناديق والبرامج.

(توقيع) خورخي برموديز

المراقب المالي العام لجمهورية شيلي
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

(توقيع) كاي شيلر

رئيس ديوان المحاسبة الاتحادي الألماني

(توقيع) هو كاي

مراجع الحسابات العام في جمهورية الصين الشعبية

22 تموز/يوليه 2021

المرفق الأول

الكيانات التي شملها التقرير

المنظمة	المشرف على مراجعة الحسابات
الأمم المتحدة (المجلد الأول)	الصين
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام	ألمانيا
مركز التجارة الدولية	الصين
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	ألمانيا
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	ألمانيا
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	الصين
صندوق الأمم المتحدة للسكان	شيلي
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)	الصين
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	شيلي
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث	شيلي
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	ألمانيا
الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	شيلي
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	شيلي
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	الصين
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	الصين
جامعة الأمم المتحدة	شيلي
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)	شيلي
الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية	شيلي

المرفق الثاني

تعريف أنواع آراء مراجعي الحسابات

رأي غير مشفوع بتحفظات	رأي مشفوع بتحفظات	رأي سلبي	الامتناع عن إبداء الرأي
الرأي غير المشفوع بتحفظات يعني أن البيانات المالية للجهة التي روجعت حساباتها قد أعدت، من جميع جوانبها الجوهرية، وفقاً للإطار الواجب التطبيق للإبلاغ المالي، أي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، التي اعتمدتها الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.	الرأي المشفوع بتحفظات يعني أن مراجع الحسابات، وقد حصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة، يخلص إلى أن البيانات المالية وردت فيها أخطاء تشكل، منفردةً أو في مجملها، أخطاء جوهرية، لكنها ليست شائعة؛ أو أن مراجع الحسابات لم يتمكن من الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لبيني رأيه بشأن مجالات محددة على أساسها، لكنه يخلص إلى أن الآثار المحتمل أن تلحق بالبيانات المالية من جراء أخطاء لم تكتشف، إن وجدت، يمكن أن تكون جوهرية ولكنها ليست شائعة. ولذلك، فإن مراجع الحسابات يعرب عن رأيه في العرض النزيه للبيانات المالية، ولكن مع الاستثناء الوحيد للمجال الذي لم يحصل بشأنه على أدلة تدقيق مناسبة.	الرأي السلبي يعني أن الأخطاء الواردة في البيانات المالية هي، منفردة أو في مجملها، أخطاء جوهرية وشائعة وذلك استناداً إلى أدلة تدقيق كافية ومناسبة.	يصدر بيان بالامتناع عن إبداء الرأي عندما لا يتمكن مراجع الحسابات من الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة يبيني على أساسها رأيه، وذلك عادة بسبب تضيق نطاق المراجعة، ويخلص إلى أن الآثار المحتمل أن تلحق بالبيانات المالية من جراء أخطاء لم تكتشف، إن وجدت، يمكن أن تكون جوهرية وشائعة.
			ويصدر أيضاً بيان بالامتناع عن إبداء الرأي عندما يخلص مراجع الحسابات، في حالات نادرة للغاية تتطوي على حالات متعددة لعدم التيقن، إلى أنه على الرغم من حصوله على أدلة تدقيق مناسبة وكافية بشأن كل وجه من أوجه عدم التيقن على حدة، فإنه من غير الممكن تكوين رأي بشأن البيانات المالية نتيجة التفاعلات المحتملة بين أوجه عدم التيقن وأثرها المجمع المحتمل على البيانات المالية.

ملاحظة: "التنبيه الخاص" يُراد به توجيه انتباه المستخدمين إلى مسألة معروضة أو مفصح عنها في التقرير المالي يرى مراجع الحسابات أنها على قدر من الأهمية يجعلها أساسية لفهم المستخدمين للتقرير المالي.

"التنبيه إلى مسائل أخرى" يُراد به توجيه الانتباه إلى أي مسألة أخرى لها أهميتها في فهم المستخدمين لمراجعة الحسابات أو لمسؤوليات مراجع الحسابات أو لتقرير مراجعة الحسابات.